الوقاية من العنف الانتخابيّ

دورة تدريبيّة متقدّمة

يختلف أسلوب التّعلّم من متعلّم إلى آخر، لكنّ معظم المشاركين هذه الدّورة التّدريبيّة الذّاتيّة ينهون التّدريب في مدّة تتراوح من 9 ساعات إلى 12 ساعة.

ابحث عن النّسخة الإلكترونيّة لدورتنا في الحرم الجامعيّ العالميّ هنا (here).

©معهد الولايات المتّحدة للسّلام

UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE
Making Peace Possible

لمحة عامّة



يحدث العنف الانتخابيّ بأشكال مختلفة وفي سياقات مختلفة.
تجمّع المتظاهرون في مينسك، بيلاروسيا، للتّظاهر دعمًا لإقالة لوكاشينكو من منصب الرّئيس بعد مزاعم بقيام حكومته بتزوير الأصوات خلال الانتخابات الرئاسيّة لعام 2020. (الصّورة: Pexels, Artem Podrez)

الدّورة التّدريبيّة حول الوقاية من العنف الانتخابيّ

من الممكن أن تخلق الانتخابات القلق والتّوتّر في العديد من الدّيمقراطيات حول العالم التي تمرّ بمرحلة انتقاليّة. وفي بعض الحالات، تتحوّل الانتخابات إلى عنف، ممّا يشكّل نكسة كبيرة لا للسّلام فقط، بل وللدّيمقراطية أيضًا. لذا، حاول معهد الولايات المتّحدة للسّلام على مدى السّنوات العشرين الماضية أن يفهم بشكل أفضل سبب حدوث ذلك وكيفيّة التّخفيف من حدّة العنف الانتخابيّ والوقاية منه. وفي حين أنّ معظم المنظّمات في المجال الانتخابيّ تقوم بعمل رائع في تقديم المساعدة الفنيّة، من خلال دعم الاستعدادات اللّوجستية أو من خلال التأكّد من قيام الأحزاب السّياسيّة بحملة مسؤولة، فإنّ معهد الولايات المتّحدة للسّلام يتّخذ نهجًا مختلفًا.

تقدّم هذه الدّورة التّدريبيّة الجديدة عبر الانترنيت حول كيف يمكن أن يتحوّل بها العنف الانتخابيّ إلى تهديد للسّلام والدّيمقراطية. وتزوّد الدّورة المشاركين بالمعرفة والمهارات اللاّزمة للوقاية من العنف بشكل أكثر فعاليّة عبر البيئات والنّزاعات الانتخابيّة المختلفة. كما تحدّد الدّورة مخاطر وفرص الوقاية خلال المراحل المختلفة للدّورة الانتخابيّة – قبل وأثناء وبعد اليوم الانتخابيّ – بالإضافة إلى الوقت المهمل بين مراحل الانتخابات. وتقدّم الدّورة أخيرا أنواعًا مختلفة من الوقاية من العنف الانتخابيّ مع مراجعة جدواها.

لمحة عن الدّورة التّدريبيّة

جوناس كلايس:

إنّ الانتخابات الموثوقة والسّلمية هي أحد الأركان الأساسيّة لأيّ مجتمع ديمقراطيّ. إنّها فرصة للشّعب لاختيار قادته ومحاسبتهم. لكن غالبًا ما تجذب العمليّة الانتخابيّة قدرًا كبيرًا من الاهتمام: فالمخاطر كبيرة، والخوف من الهزيمة يثير الكثير من القلق. كما أنّ الانتخابات غالبًا ما تخلق توتّرًا في العديد من الدّيمقراطيات حول العالم سواء تلك الوليدة أو تلك التي تمرّ بمرحلة انتقاليّة. وفي بعض الحالات، تتحوّل الانتخابات إلى عنف، ممّا يمثل نكسة كبيرة لا للسّلام فقط بل للدّيمقراطيّة أيضًا. وفي هذا السّياق، ستساعدك هذه الدّورة التّدريبيّة عبر الانترنيت على فهم العنف الانتخابيّ والوقاية منه بشكل أفضل.

لقد حاول معهد الولايات المتّحدة للسّلام على مدى السّنوات العشرين الماضية، أن يفهم بشكل أفضل سبب حدوث ذلك وكيفيّة التّخفيف من حدّة العنف الانتخابيّ والوقاية منه. وفي حين أنّ معظم المنظّمات في المجال الانتخابيّ تقوم بعمل رائع في تقديم المساعدة الفنيّة، من خلال دعم الاستعدادات اللّوجستية أو من خلال التأكّد من قيام الأحزاب السياسية بحملة مسؤولة، فإنّ معهد الولايات المتّحدة للسّلام يتّخذ نهجًا مختلفًا.

إنّنا ننظر إلى ما هو أبعد من الإعداد الفنيّ للانتخابات، من خلال تبنّي عدسة النّزاع. ومن خلال القيام بذلك، نكون أكثر قدرة على تحديد مسبّبات العنف الانتخابيّ وتطوير استراتيجيّات وقاية فعّالة. وعليه، سنناقش خلال هذه الدّورة المصطلحات والمفاهيم الأساسيّة للوقاية من العنف الانتخابيّ، قبل المضيّ قدما في أساليب التّقييم المختلفة التي يمكن أن تساعدك على فهم نوع العنف الذي قد نواجهه بشكل أفضل. بعد ذلك، سوف نقدّم أساليب وقاية مختلفة، بما في ذلك الحلول طويلة الأجل التي يمكن اتّخاذها في وقت مبكّر، وتقنيّات الأثر السّريع للتّخفيف من حدّة الأزمة. وفي النّهاية سننظر في قياس الفعاليّة وتقييم الأثر. ذلك أنّه من دون رصد وتقييم، لن تتمكّن من معرفة ما إذا كان لديك أيّ تأثير.

اسمي جوناس كلايس وأنا من سيكون مدرّبك الرّئيسيّ، لكنّنا قمنا بدعوة البعض من زملائي وبعض الخبراء المتخصّصين في الانتخابات من منظّمات أخرى لتقديم بعض مقاطع الفيديو.

أهداف الدّورة

في نهاية هذه الدّورة، سيكون المشاركون قادرين على:

- تقييم نطاق العنف الانتخابيّ باعتباره تحدّيا للسّلام والدّيمقراطيّة

- تحديد المخاطر الهيكليّة ومسبّبات العنف الانتخابيّ قبل وأثناء وبعد يوم الانتخابات
- شرح نطاق الأساليب المختلفة وفائدتها في تعزيز الانتخابات السّلميّة
- تصميم استراتيجيّات شاملة بما في ذلك مجموعة كاملة من أدوات الوقاية المبكّرة وإدارة الأزمات التي تهدف إلى الوقاية من العنف المرتبط بالانتخابات
- تحليل فعاليّة التّدخّلات الدّوليّة والوطنيّة والمحليّة

المدّة

يختلف أسلوب التّعلّم من متعلّم إلى آخر، لكن معظم المشاركين هذه الدّورة التّدريبيّة الذاتية ينهون التّدريب في مدّة تتراوح من 9 ساعات إلى اثنتي عشرة ساعة.

المدرّبون

- ديبرا ليانغ-فينتون (Debra Liang-Fenton)، مستشارة ومسؤولة برامج أولى سابقة، معهد الولايات المتّحدة للسّلام
- جوناس كلايس (Jonas Claes)، مسؤول السّياسات، الدّائرة الأوروبية للشّؤون الخارجيّة

الخبراء الضّيوف

- غابرييل باردال (Bardall Gabrielle)، مستشارة النّوع الاجتماعيّ، المؤسّسة الدّولية للنّظم الانتخابيّة
- خوان دياز برينز (Juan Diaz-Prinz)، خبير أوّل، معهد الولايات المتّحدة للسّلام
- لاري غاربر (Larry Garber)، كبير المستشارين الفنيين، شركة الحشد الرّقميّ (Digital Mobilizations Inc)
- روبن جرانجارد (Ruben Grangaard)، مسؤول برنامج، معهد الولايات المتّحدة للسّلام
- كاثلين كوهناست (Kathleen Kuehnast)، مديرة معهد الولايات المتّحدة للسّلام
- فاسو موهان (Vasu Mohan)، المدير الإقليميّ، آسيا والمحيط الهادئ، المؤسّسة الدّولية للنّظم الانتخابيّة
- تونيس مونتيس (Tonis Montes)، مسؤول برنامج، معهد الولايات المتّحدة للسّلام
- بوجراج بوخاريل (Bhojraj Pokharel)، الرّئيس السّابق لمفوّضيّة الانتخابات، مفوضيّة الانتخابات في نيبال
- جمينة صدّيقي (Jumaina Siddiqui)، مديرة معهد الولايات المتّحدة للسّلام

مقدّمة

أهلاً ومرحبًا بكم في الدّورة التّدريبيّة المصغّرة لمعهد السّلام الأميركيّ حول الوقاية من العنف الانتخابيّ! أنا ديبرا لياندج فينتون، وسأرافقكم في هذه الدّورة كمدرّبة إلى جانب جوناس كلايس.

تتناول هذه الدّورة فهم ماهية العنف الانتخابيّ، واستكشاف الأدوات التي يمكن استخدامها للمساعدة في الوقاية من اندلاع العنف. عندما فكّرنا في صياغة هذه الدّورة، تساءلنا أولّاً: ما علاقة الانتخابات ببناء السّلام؟

وللإجابة عن هذا السّؤال، عدت إلى وظيفتي الأولى مع ممثّلين ملهمين في المجتمع المدنيّ وأكاديميّين من جميع أنحاء العالم. كان هؤلاء الأشخاص في الخطوط الأماميّة لإفساح المجال للمؤسّسات الدّيمقراطيّة – ومن بينها العمليّات الانتخابيّة – لترسيخ جذورها. وكان من الواضح لنا أنّ الانتخابات، وإن كانت لا تشكّل في حدّ ذاتها نظام حكم ديمقراطيّ، إلاّ أنّها آليّة أساسيّة للتّداول السّلميّ للسّلطة، وتمكين صياغة السّياسات المهمّة للمواطنين من خلال النّظام الحزبيّ.

وبعد سنوات، شاهدت بشكل مباشر أهمّية فهم العلاقة بين الانتخابات وبناء السّلام عندما كنت في نيجيريا أعمل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدنيّ لتطوير استراتيجيّة لإجراء انتخابات سلميّة في ما كان يعتبر جزءًا متقلبًا من البلاد وذلك لمدّة أسبوعين قبل إجراء انتخاباتهم العامّة. وبمرور الوقت وفي الجلسات اللاّحقة، دعا المجتمع المدنيّ الشّرطة للمشاركة في هذه المناقشات. واجتمع ممثلو المجتمع المدنيّ هؤلاء لوضع استراتيجيّة منسّقة لدرء العنف الانتخابيّ لأنّهم أدركوا أنّ عمليّة الانتخابات العنيفة ستؤدّي إلى تدمير الثّقة في فكرة الانتقال السّلميّ للسّلطة، وربّما أيضًا في المؤسّسات الدّيمقراطيّة نفسها. ذلك أنّه عندما تتآكل المؤسّسات، تتآكل ثقة المواطنين في تلك المؤسّسات، ويتلاشى العقد الاجتماعيّ، ممّا يعزّز بيئة تظهر فيها إمكانيّة استخدام العنف للتّعبير عن المظالم، أو تضييق الخناق على أشكال التّعبير عن المظالم.

إنّ العمل مع الجهات الفاعلة في طليعة ضمان إجراء انتخابات سلميّة قد ساعدنا على فهم كيفيّة تحديد نهج هذه الدّورة. وفي الواقع، فقد تمّ تطوير هذه الدّورة مع وضع هؤلاء الأشخاص في الاعتبار – المدنيّ، والمواطنون، والممارسون، وصانعو السّياسات الذين يرغبون في ضمان سلميّة وحرّيّة وعدالة العمليّات الانتخابيّة.

ونحن نأمل أن تجد الدّورة غنيّة بالمعلومات ومفيدة لعملك!





إن استمتعت بهذه الدّورة، فنحن نرحّب بك لاستكشاف العشرات من البرامج الأخرى التي أنشأها الحرم الجامعيّ العالميّ.

وإذا كانت لديك أسئلة أو كنت بحاجة إلى مساعدة في أيّ وقت، فالرّجاء التّواصل مع الحرم الجامعيّ العالمي مباشرة على globalcampus@usip.org.

عندما يكون للحيلولة دون العنف الانتخابيّ تأثير

مثلما ستوضّحه هذه الدّورة التّدريبيّة، هناك العديد من الأساليب التي يمكن للحكومات ومنظّمات المجتمع المدنيّ والجهات الفاعلة الدّوليّة أن تلعبها في الوقاية من العنف الانتخابيّ. فحالة انتخابات 2019 في غينيا بيساو مثلا تسلّط الضّوء لا على إمكانية إجراء انتخابات سلميّة وحسب، بل وعلى الكيفيّة التي يمكن أن تمنح بها الانتخابات النّزيهة المواطنينَ الأملَ في مستقبل أفضل. كما تظهر هذه الحالة أيضًا المظهر الذي تتجلّى به الانتخابات السّلميّة التي تعتمد الأساليب النّاجحة للوقاية من العنف الانتخابيّ. فيديو قناة الجزيرة (Watch the AlJazeera video) أدناه للتّعرّف على بعض آليّات الوقاية من العنف الانتخابيّ قيد التّنفيذ.





ملحوظة من المدرّب

تسلّط مقاطع الفيديو الخاصّة بدورة انتخابات غينيا بيساو لعام 2019 الضّوء على قيمة الانتخابات السّلميّة. فبالنّسبة للعديد من المواطنين، يمكن أن تؤدّي الانتخابات الحرّة والنّزيهة إلى تغيير واسع النّطاق، والتزام جديد بالمعايير الدّيمقراطيّة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى الكثير من المراقبة والتّخطيط والعمل لضمان إجراء انتخابات سلميّة من جانب المجتمع المحليّ والمجتمع الدّوليّ. وفي حالة غينيا بيساو، أدّى تغيير الثّقافة التي يتفاعل بها المرشّحون مع بعضهم البعض إلى منع المؤيّدين من التّحوّل إلى العنف. هذا إضافة إلى دور مراقبي الانتخابات المستقلين في الحفاظ على نزاهة النّتيجة.

وفي نهاية المطاف، فاز مرشّح حزب المعارضة، أومارو سيسوكو إمبالو، بانتخابات عام 2019. وقد كانت تلك هي المرّة الأولى التي يفوز فيها مرشّح غير مدعوم من الحزب المهيمن منذ فترة طويلة، الحزب الأفريقيّ لاستقلال غينيا والرّأس الأخضر، في الانتخابات الرّئاسيّة. أمّا المرشّح الفائز إمبالو فقد كان رئيسًا للوزراء من 2016 إلى 2018، وعضوًا في الحزب الحاكم خلال ولاية النّظام السّابق، لكنّه انفصل عن الرّئيس وحزبه وساعد في تشكيل حزب معارض جديد. وقد ساعدت الانتخابات السّلميّة على إجراء انتخابات نزيهة وذات مصداقيّة وانتقال سلميّ للسّلطة. ومع ذلك، كانت الحكومة على مدار الخمسة عشر شهرًا الماضية، قائمة على أساس هشّ إلى حدّ ما. ولم تعترف المحكمة العليا بشرعية انتصار إمبالو الانتخابيّ لأكثر من 8 أشهر، ولا تزال البلاد فقيرة للغاية بسبب جائحة كورونا والدّين الخارجيّ الهائل، والاعتماد القويّ على المساعدات الخارجيّة.



الفكرة الرّئيسيّة

إنّ الانتخابات السّلمية، كما تظهر ذلك حالة غينيا – بيساو، جزء لا يتجزّأ من بناء السّلام في مجتمعات لها تاريخ من العنف والنّزاع.



مسألة للتّفكير

فكّر في بلدك أو البلد الذي تعمل فيه. هل هناك انتخابات سلميّة في ذلك البلد؟ لمَ أو لمَ لا؟

حين يفشل الوقاية من العنف الانتخابيّ

كما هو الحال في مجال بناء السّلام، حيث يمكن أن يكون النّزاع مدّمرًا ومنتجًا على حدّ سواء، فإنّ النّزاع هو قوّة ثابتة وضروريّة في الحفاظ على ديمقراطيّة سليمة. وهذا يؤكّد حقيقة وجود بعدين رئيسيّين للدّيمقراطية: التّنافس والمشاركة. فالدّيمقراطية في جوهرها هي سباق أفكارٍ أو تنافسُ بين رؤى مختلفة حول المستقبل. ومن الناحية المثاليّة، سيكون للخلاف أو التّنافس المتأصّل في الدّيمقراطيات دوره الكبير من خلال عمليّات المشاركة والتّمثيل والمساءلة والشّفافيّة والاستجابة للمواطنين دوره الكبير.

من جانب آخر، يوجد تحت سطح تلك المنافسة السّلميّة غير المؤكّدة نزاع عميق الجذور، وإمكانيّة اندلاع أعمال عنف. ولا توجد دولة ديمقراطيّة في مأمن من تحوّل الخلاف إلى العنف، مثلما شهد العالم ذلك في 6 يناير 2021 عندما استاء مثيري الشّغب من خسارة مرشّحهم المفضّل للانتخابات الرّئاسيّة، وهاجموا مبنى الكابيتول الأمريكيّ.

لقد شهدت كينيا عنفًا انتخابيًا كبيرًا على مدار العشرين عامًا الماضية. وفي الفيديو التّالي (this video)، سترى العواقب واسعة النّطاق التي تنجم عن التّنافس السّياسيّ عندما يتحوّل إلى عنف، وعندما يُنظر إلى العمليّة السّياسيّة على أنّها غير عادلة ومزوّرة وغير شفّافة.



إنّ درء العنف الانتخابيّ ليس مجرّد مسألة وقفٍ أو منعٍ للعنف، بل هو في الواقع جهود متضافرة لإدارة الخلاف السّياسيّ والتّنافس بطريقة غير عنيفة ومنصفة. وهذا اعتبار مهمّ عند العمل على منع اندلاع العنف قبل الانتخابات أو خلالها أو بعدها. فغالبًا ما تكون الانتخابات بحدّ ذاتها مجرّد منعرج يحوّل الخلاف من مثمر إلى مدّمر. وهذا صحيح بشكل خاصّ عندما يُنظر إلى الانتخابات والعمليّات الدّيمقراطيّة على أنّها مجموع صفريّ (zero-sum) – أي أنّ فوز أحد الأطراف، يعني ضرورة أن يخسر الطّرف الآخر. كما يُنظر غالبًا إلى الانتخابات أيضًا على أنّها منافسات وجوديّة – أي أنّ وجود شعب أو مجموعة، أو قدرة مجموعة على التّحكّم في مصيرها أو وجودها، على المحكّ. ذلك أنّ "الخاسرين" لا

يشعرون أنّه سيتمّ ضمان حقوقهم أو يعتقدون أنهم سيفقدون السّلطة، وبالتّالي، فقدان قدرتهم على التّأثير في المستقبل.

في عام 2017، بعد عشر سنوات من العنف الانتخابيّ الواسع النّطاق في كينيا عام 2007، كان هناك قلق كبير من انزلاق انتخابات وطنيّة أخرى إلى أعمال عنف. تُظهر القصّة في هذا الفيديو (This video story) كيف استعدّ الكينيّون والمجتمع الدّوليّ لانتخابات عام 2017.



فاز الرّئيس كينياتا في الانتخابات بنسبة 54٪ من الأصوات. لكنّ مرشّح المعارضة الخاسر رايلا أودينجا استأنف أمام المحكمة العليا الكينيّة مدّعيا أنّ الانتخابات كانت مزوّرة، وألغت المحكمة بعد ذلك نتائج الانتخابات. ثمّ كان من المقرّر إجراء انتخابات جديدة في أكتوبر / تشرين الأوّل، لكنّ رايلا أودينجا شعر بأنّ هذه الانتخابات ستكون مزوّرة وقاطعها وفاز كينياتا بأغلبيّة ساحقة لأنّ أنصار أودينجا لم يصوّتوا. وفي حين أنّ العنف حول انتخابات عام 2017 كان أقلّ بكثير ممّا حدث في عام 2007، إلاّ أنّ الجهود المناهضة للدّيمقراطية تذهب إلى ما هو أبعد من تزوير الانتخابات أو استهداف أنصار الطّرف الآخر قبل الانتخابات أو خلالها أو بعدها. كما أنّ المشاركة الدّيمقراطية تتعرّض، ولا سيّما نشطاء المجتمع المدنيّ، لتهديد مستمرّ. ففي العديد من البلدان مثل كينيا، تخضع المنظّمات غير الحكوميّة لرقابة صارمة من قبل الحكومة. وغالبًا ما يتعرّضون للمضايقة أو الحظر ويتعرّضون بشكل متزايد لتهم ملفّقة مثل غسيل الأموال، أو التّهرب الضّريبيّ، أو الحسابات المصرفيّة غير القانونيّة، أو تمويل الأحزاب السياسيّة، أو توظيف الأجانب دون تصاريح عمل.

وكما ستظهر هذه الدّورة التّدريبيّة، فإنّ الافتقار إلى التّعدّدية وغياب مجتمع مدنيّ قويّ، فضلاً عن الافتقار إلى التّمثيل والشّفافية والمساءلة والمشاركة السياسيّة، يمهّد الأسس للعنف السّياسيّ، وتحوّل الانتخابات غالبا لتكون النّقطة المحوريّة.

جدول أعمال الدّورة



يحدّد جدول الأعمال هذا هيكل الدّورة، ويسلّط الضّوء على الغرض من كلّ فصل، ويطرح عليك في نهاية الفصل مسألة للبحث والتّفكير (*Photo: Ketut Subiyanto, Pexels*)

الفصل الأوّل: أسس العنف الانتخابيّ

سنقوم في هذا الفصل بتقييم الأسس المفهوميّة لمصطلح العنف الانتخابيّ من خلال التّساؤل عمّا يمكن أن يبدو عليه في السّياقات المختلفة. وتشمل بعض دراسات الحالة انتخابات كينيا لعام 2017 وانتخابات المكسيك لعام 2018. ثمّ سنتحرّى أخيرا كيفيّة تغيّر المشاركة الدّوليّة في الانتخابات بمرور الوقت ونفحص أساليب الوقاية الشّائعة التي ظهرت. (1 ساعة، و30 دقيقة).

الفصل الثّاني: تحليل النّزاع والإنذار المبكّر: الأسباب الجذريّة وتقييم المخاطر

سنقدّم في هذا الفصل أساليب كلّية وجزئية لتحليل العنف الانتخابيّ النّاجم عن النّزاع مع تسليط الضّوء على أداة إدارة المخاطر الانتخابية كإطار عمل للكشف عن علامات الإنذار المبكّر للعنف الانتخابيّ. (ساعتان).

الفصل 3: الوقاية المبكّرة

سوف ندرس في هذا الفصل دور إدارة الانتخابات في الحدّ من مخاطر العنف الانتخابيّ. وبالإضافة إلى ذلك، سنضع إطارًا للدّور الذي تلعبه قوّات الأمن في منع العنف الانتخابيّ من خلال الاعتماد على البحث الميدانيّ من بوركينا فاسو وغينيا والنيجر ونيجيريا. (ساعتان).

الفصل الرابع: التّخفيف من حدّة العنف والاستجابة للأزمات

سنطبق في هذا الفصل بعض أدوات الوقاية من العنف، مثل مراقبة الانتخابات، وذلك في إطار دراسة حالة لانتخابات المكسيك لعام 2018. وبعد ذلك، سنحلّل الحاجة إلى توسيع دور المرأة في الانتخابات من خلال الاستماع إلى برنامجيْ تدوين صوتيّ (podcast) بارزين. (3 ساعات).

الفصل الخامس: قياس الفعاليّة وتقييم الأثر

سنقوم في هذا الفصل بالبحث في أهمّية الرّصد والتّقييم لمشاريع الانتخابات. وسوف نفكّر في طرق قياس نجاح الانتخابات. وأخيرًا، سنعود بالزمّن إلى الوراء ونحلّل الميل للعنف في الفترة التي سبقت الانتخابات العامّة في إندونيسيا لعام 2019 (ساعة واحدة).

الفصل السادس: الخاتمة

سنفكّر في هذا الفصل فيما تعلّمناه خلال الدّورة وسيقوم المتدرّبون بمشاركة تعليقاتهم وخوض الامتحان النهائيّ كذلك من أجل الحصول على شهادة إكمال الدّورة التّدريبيّة بنجاح. (1 ساعة).

التّقييم الذّاتيّ

من الأمور ذات الأهمّية البالغة للنّجاح، والتي غالبًا ما توفّر فحصًا للواقع هو أن تكون مدركًا للذّات والقدرة على التّفكير. حيث يشمل التأمّل الذاتيّ أيضًا الرّغبة في الاستماع إلى الآخرين، وهو أمر بالغ الأهمّية لفهم طبيعة خلاف ما وكذلك للاستجابة ودعم الجهود المناسبة والمراعية لبناء السّلام. لذا نطلب منك استغلال الوقت الكافي الآن للتّفكير فيما قد تعرفه بالفعل حول الوقاية من العنف الانتخابيّ وتحديد الثّغرات التي تحتاج فيها إلى معرفة المزيد، أو ما الذي ترغب في معرفته أيضًا.

التّقييم الذّاتيّ القبليّ

خذ وقتا للتّفكير فيما تعرفه بالفعل حول الوقاية من العنف الانتخابيّ

1. صنّف مستوى ثقتك في العبارة التّالية: يمكنني تقييم نطاق العنف الانتخابيّ باعتباره تحدّيًا للسّلام والدّيمقراطيّة.

- ☐ غير واثق للغاية
- ☐ غير واثق
- ☐ واثق إلى حدّ ما
- ☐ واثق
- ☐ واثق جدّا

2. قيّم مستوى ثقتك في العبارة التّالية: يمكنني تحديد المخاطر الهيكليّة ومسبّبات العنف الانتخابيّ قبل يوم الانتخابات وخلاله وبعده.

- ☐ غير واثق للغاية
- ☐ غير واثق
- ☐ واثق إلى حدّ ما
- ☐ واثق
- ☐ واثق جدّا

3. قيّم مستوى ثقتك في العبارة التّالية: أستطيع أن أشرح مدى وفائدة الأساليب المختلفة للتّرويج لانتخابات سلميّة.

- ☐ غير واثق للغاية
- ☐ غير واثق
- ☐ واثق إلى حدّ ما
- ☐ واثق
- ☐ واثق جدّا

4. قيِّم مستوى ثقتك في العبارة التّالية: يمكنني تصميم استراتيجيّات شاملة بما في ذلك مجموعة كاملة من أدوات الوقاية المبكّرة وإدارة الأزمات التي تهدف إلى الوقاية من العنف المرتبط بالانتخابات.

- ☐ غير واثق للغاية
- ☐ غير واثق
- ☐ واثق إلى حدّ ما
- ☐ واثق
- ☐ واثق جدّا

5. قيِّم مستوى ثقتك في العبارة التّالية: يمكنني تحليل فعاليّة التّدخّلات الدّولية والوطنيّة والمحليّة.

- ☐ غير واثق للغاية
- ☐ غير واثق
- ☐ واثق إلى حدّ ما
- ☐ واثق
- ☐ واثق جدّا

شكرا لك على مشاركتك. يرجى حفظ ردودك حتّى نهاية الدّورة.

أسس العنف الانتخابيّ

مقدّمة الفصل الأوّل:

جوناس كلايس:

ما هو العنف الانتخابيّ؟ ولِمَ يجب علينا الاهتمام بهذا الأمر؟

قد تعتقد أنّ هذه الأسئلة لها إجابة بسيطة، لكنّ هذا ليس هو الحال. حيث يختلف العنف الانتخابيّ باختلاف البلد، ويعتمد على الأرجح على تجربته السّابقة مع الخلاف، ونبرة الحملة. ولهذا السّبب من المهمّ أن نبدأ بالمصطلحات والمفاهيم الأساسيّة، خاصّة تلك التي سنستخدمها خلال الدّورة التّدريبيّة. كما نحتاج أيضًا إلى إلقاء نظرة على بعض الحقائق الأساسيّة حول العنف الانتخابيّ: "متى يُرجّح حدوث العنف؟" أو "من هم الضّحايا المحتملون؟"، ذلك أنّه على الرّغم من كونه يعدّ مجالًا حديثًا إلى حدّ ما، إلاّ أنّ الوقاية من العنف الانتخابيّ أصبح ممارسة معترف بها لبناء السّلام.

وبنهاية هذه الجلسة، ستكون قادرًا على:

- وصف خصائص العنف الانتخابيّ؛
- تحديد المراحل المختلفة للدّورة الانتخابيّة؛ و
- تسليط الضّوء على أهمّية الوقاية.

أهداف التّعلّم

سيكون المشاركون في نهاية هذه الدّورة، قادرين على:

- وصف خصائص العنف الانتخابيّ كشكل من أشكال العنف السّياسيّ؛
- تحديد المراحل المختلفة للدّورة الانتخابيّة؛
- مناقشة أهمّية منع العنف الانتخابيّ كممارسة لبناء السّلام.

تحديد تعريف العنف الانتخابيّ

تعريفات العنف الانتخابيّ:

نبدأ هذه الدّورة بمناقشة تعريفات العنف الانتخابيّ والأنواع الموجودة. وسوف نفحص في هذا الفيديو، السّمات المميّزة للعنف الانتخابيّ.

جوناس كلايس:

يمكن أن يتّخذ العنف الانتخابيّ أشكالًا عديدة، وقد يحدث في أيّ وقت أثناء العمليّة الانتخابيّة. هذا صحيح، فالانتخابات عمليّة وليست حدثا. ونحن بحاجة إلى النّظر إلى ما بعد يوم الانتخابات، عندما تتصدّر الانتخابات عادة الأخبار أو تستحوذ على الاهتمام الدّوليّ. ويمكن أن يحدث العنف الانتخابيّ في مرحلة التّخطيط الطّويلة، أو حتّى بعد أيّام أو أسابيع من الإدلاء بالأصوات. ومع ذلك، من المهمّ أن ندرك أنّه لا ينبغي تصنيف جميع أشكال العنف التي تحدث أثناء الانتخابات على أنّها "عنف انتخابيّ". ذلك أنّ العنف الانتخابيّ واضح في نيّته التّأثير على العمليّة الانتخابيّة أو التّأثير على نتائجها.

توجد العديد من التّعريفات للعنف الانتخابيّ. فالمنظّمات الدّوليّة مثل الأمم المتّحدة (UN) والمنظّمات غير الحكوميّة مثل المؤسّسة الدّوليّة للنّظم الانتخابيّة (IFES)، والعديد من المتخصّصين، توصّلوا جميعًا إلى تعريفات مختلفة. وهي بشكل عام متشابهة تمامًا، لكنّها تختلف في أنواع العنف أو الضّحايا المتضرّرين منه، وفي التركيز على التّوقيت الذي يتحرّك فيه الجناة أو دوافعهم.

أمّا في معهد الولايات المتّحدة للسّلام، فنعرّف العنف الانتخابيّ بأنّه "أيّ شكل من أشكال التّرهيب أو العنف الجسديّ الموجّه ضدّ أصحاب المصلحة الانتخابيّين، أو تعطيل الأحداث، أو إلحاق الضّرر بالموادّ التي تهدف إلى التّأثير على العمليّة الانتخابيّة أو التّأثير على النّتيجة."

فدعونا نحلل هذا التّعريف، ونقترب أكثر من ثلاث أفكار أساسيّة يشتمل عليها. أوّلاً، يسرد تعريفنا عدّة أنواع من العنف، بما في ذلك التّرهيب والعنف الجسديّ.

والعنف الجسديّ فئة واسعة قد تشمل القتل والإصابة وسوء المعاملة. فقد يتعرّض ضابط الشّرطة الذي يحرس مركز الاقتراع للهجوم والقتل، أو قد تتعرّض النّساء المصطفّات للتّسجيل للتّحرّش. وقد يُستخدم التّرهيب لتخويف فرد أو مجموعة بهدف إخضاعهم أو الامتثال (لإرادة أو هدف ما). وقد تتلقّى المرشّحة تهديدات مجهولة المصدر، أو قد تُجبر على سحب ترشيحها. كما قد يتمّ ترهيب الأقليّة الدّينيّة لثني المجموعة بأكملها عن التّصويت. وفي بعض الأحيان، يمكن أن يكون التّرهيب منفصلاً للغاية ويصعب مراقبته. وعلى أساسا هاتين الفئتين، نجمع بالفعل أنّ العنف الانتخابيّ يمكن أن يتّخذ أشكالًا قاتلة وغير قاتلة. وعندما يعلّق الصّحفيّون أو مراقبو الانتخابات على نطاق العنف الانتخابيّ، فيجب عليهم تغطية ما هو أبعد من عدد القتلى خلال يوم الانتخابات. حيث سيؤدّي الاحتيال وشراء الأصوات والرّشوة إلى الإضرار بنزاهة الانتخابات. وفي حين أنّ هذه الممارسات قد تؤدّي إلى نشوب خلاف/نزاع، إلاّ أنّها عادة لا تعتبر شكلاً من أشكال العنف الانتخابيّ.

ثانيًا، يسلّط تعريفنا الضّوء على أنّ العنف الانتخابيّ يمكن أن يرتكب ضدّ الأفراد والجماعات والأحداث والموادّ. ويحدّد تعريفنا أيضا الضّحايا أو المستهدفين الأكثر شيوعًا، بما في ذلك المرشّحين ومسؤولي الانتخابات والنّاخبين والمتظاهرين ومواد الحملة، مثل أوراق الاقتراع. كما تشكّل بعض الأحداث الانتخابيّة أيضًا نافذة من المخاطر. وعلى سبيل المثال، قد يصطفّ النّاس في مراكز التّسجيل، أثناء عمليّة تسجيل النّاخبين، فيكونون بذلك هدفًا جيّدًا للجماعات العنيفة التي تتطلّع إلى تعطيل الانتخابات.

أمّا الجزء الثالث والأكثر أهمّية في هذا التّعريف فهو الدّافع وراء العنف. ومرّة أخرى، فإنّ الهدف هو التّأثير على العمليّة الانتخابيّة أو التأثير على نتيجتها. حيث يجب أن يكون للعنف دافع متعلّق بالانتخابات، وهو ما يميّز العنف الانتخابيّ عن أشكال العنف السّياسيّ الأخرى، مثل مكافحة التّمرّد أو الإرهاب. كما قد يكون من الصّعب تحديد الدّافع، لا سيّما في المجتمعات العنيفة، أو عندما تكون القدرة المحلّية على التّحقيق في حوادث العنف ضعيفة. لذلك، تمثل أنواع الانتخابات المختلفة – مثل استطلاعات الرّأي الوطنيّة والمحلّية، أو الاستفتاءات – مواطن خطر واضحة. وتعدّ الاستفتاءات عمليّة حسّاسة بشكل خاصّ، لأنّها غالباً ما تشهد حملات مثيرة للانقسام، تدفع بالنّاخبين إلى قرار ثنائيّ.

وفي المحصّلة، فإنّ العنف الانتخابيّ يعني أشياء مختلفة لأناس مختلفين. فعند العمل في بلد لا يُعرف فيه المصطلح على نطاق واسع، أو حيث لا ترتبط الانتخابات بالعنف، من المهمّ إضفاء الطّابع الاجتماعيّ على المصطلح بعناية. ونحن نأمل أن يقدّم تعريفنا إحساسًا أفضل بالسّمات المميّزة للعنف الانتخابيّ. وفي الجلسة القادمة، سنقدّم ثمانية أنواع شائعة من العنف الانتخابيّ.

الفكرة الرّئيسيّة

العنف الانتخابيّ واضح في نيّته التّأثير على العمليّة الانتخابيّة أو التأثير على نتائجها، ويمكن أن يتّخذ أشكالًا قاتلة وغير قاتلة.

نصيحة عمليّة

عند العمل في بلد لا تُعرف فيه المصطلحات على نطاق واسع، أو حيث لا ترتبط الانتخابات بالعنف، من المهمّ إضفاء الطّابع الاجتماعيّ على المصطلح بعناية.

تقدّم العديد من المنظّمات زاوية مختلفة في تعريف العنف الانتخابيّ. حاول تقييم التّعريفات التّالية (من 1 إلى 5) استنادا إلى رأيك الخاصّ.

أ. الأفعال أو التّهديدات بالإكراه أو التّرهيب أو الأذى الجسدّي التي تُرتكب للتّأثير على العمليّة الانتخابيّة أو التأثير على النّتيجة. - تيموثي سيسك وكريس سبايس.

☐ 1
☐ 2
☐ 3
☐ 4
☐ 5

ب. أيّ عمل عشوائيّ أو منظّم أو تهديد لتخويف أو إيذاء جسديّ أو ابتزاز أو إساءة استخدام أصحاب المصلحة السّياسيين في محاولة لتحديد أو تأخير أو التّأثير على عمليّة انتخابيّة. - جيف فيشر.

☐ 1
☐ 2
☐ 3
☐ 4
☐ 5

ت. وسيلة للسّيطرة و / أو قمع حقّ الفرد أو المجموعة في المشاركة في العمليّات والمؤسّسات الانتخابيّة من خلال استخدام القوّة العاطفيّة أو الاجتماعيّة أو الاقتصاديّة أو الإكراه أو الضّغط، فضلاً عن الأذى الجسديّ والجنسيّ. - غابرييل باردال.

☐ 1
☐ 2
☐ 3
☐ 4
☐ 5

ث. أيّ شكل من أشكال التّرهيب أو العنف الجسديّ الموجّه ضدّ أصحاب المصلحة الانتخابيّين، أو تعطيل الأحداث، أو إلحاق الضّرر بالموادّ بهدف التّأثير على العمليّة الانتخابيّة أو التّأثير على النّتيجة. – معهد الولايات المتّحدة للسّلام.

☐ 1
☐ 2
☐ 3
☐ 4
☐ 5

تحديد تعريف العنف الانتخابيّ

يناقش ميو ميوميو (Myo Myomyo) الطّرق التي يمكن أن يختلف بها تعريف العنف الانتخابيّ في سياقات مختلفة. وهو يحلّل انتخابات 2015 في ميانمار ويفكّر في أهمّية استخدام تقنيّات الوقاية في الانتخابات المستقبليّة.

ميو ميوميو:

كانت انتخابات عام 2015 في ميانمار، جديدة جدّا بالنّسبة لشعب ميانمار. لذلك، نحن لا نفهم كيفيّة تحديد العنف الانتخابيّ أو الفرق بين الأنواع المختلفة من العنف الانتخابيّ، وما الذي يعنيه العنف الانتخابيّ أصلاً. بل إنّ انتخابات الاتّحاد نفسها لا تعرف أنّ العنف الانتخابيّ موجود. نعم نحن لدينا عنف معتدل في ميانمار من خلال إيقاف الحافلة التي يقوم فيها المرشّحون بحملاتهم الانتخابيّة، حيث يقوم النّاس على سبيل المثال بغلق الطّريق أو إلقاء الحجارة أحيانا على السّيارات أو شيء من هذا القبيل، لكن ميانمار لم تشهد العنف الشّديد. ولذلك، سيكون منع العنف الانتخابيّ في عام 2020، أمرًا صعبًا بعض الشّيء لأنّنا لا نعرف كيف يمكننا تحديد ماهية العنف الانتخابيّ لشعب ميانمار، وأيضًا لمفوضيّة الانتخابات الاتّحاديّة (UEC)، أو أين يجب علينا أن نبدأ للوقاية من العنف. فهذه كلّها مصطلحات جديدة تمامًا لشعب ميانمار.



نصيحة عمليّة

إنّ تحديد ما يعنيه العنف الانتخابيّ في سياقات الدّول المختلفة مهمّ لإضفاء الطابع المحليّ على تقنيّات الوقاية. ذلك أنّ تعريفك للعنف الانتخابيّ قد لا يرتبط دائمًا بتعريفات أصحاب المصلحة.

أشكال العنف الانتخابيّ وسماته

تحدّ لبناء السّلام ذو صيغٍ وأشكال عديدة:

تقدّم ديبرا ثمانية أنواع مختلفة من العنف الانتخابيّ. ومن المهمّ فهم هذه الفروق، لأنّ كلّ نوع قد يتطلّب تدابير وقاية مختلفة.

ديبرا ليانج فينتون:

يتجاوز العنف الانتخابيّ الاشتباكات بين الأحزاب السّياسيّة ومؤيّديها، ويمكن أن يتّخذ أشكالاً مختلفة. وقد لا تقدّم أنواع العنف الثّمانية التي نطرحها هنا قائمة شاملة في أنواع العنف، ذلك أنّه قد توجد اختلافات أخرى. ولكن إذا تمّ تكليفك برسم نطاق العنف، فقد يوفّر هذا التّصنيف أساسًا جيّدًا.

النّوع الأوّل من العنف الانتخابيّ الذي نغطّيه هنا هو العنف بين الأحزاب. فالعنف يمثّل بين الأحزاب السّياسية وأنصارها يمثّل تحدّيًا مشتركًا، خاصّة خلال الحملات الانتخابيّة المتوتّرة، أو بعد الإعلان عن نتيجة أوّليّة. وغالبًا ما يُعتبر العنف بين الأحزاب "الشّكل التّقليديّ" الغالب للعنف الانتخابيّ لأنّه يعكس الطّموحات المتعارضة لكلّ حزب. ولذلك، قد تندلع اشتباكات أو معارك متفرّقة بين جماعات الأنصار، أو قد يوجّه شاغل المنصب الأفراد المسلّحين لمهاجمة منافسه.

ومن أشكال العنف الانتخابي الأقلّ وضوحا والأقلّ دراسة هو العنف داخل الأحزاب. فعادة ما يبلغ هذا النّوع من العنف ذروته في فترة ما قبل الانتخابات حيث يتنافس المرشّحون من حزب سياسيّ واحد داخليًا من أجل الفوز بالتّرشيح. وتزداد احتماليّة حدوث أعمال عنف داخل الحزب عندما يكون للأحزاب فرصة واقعيّة للفوز بالمقعد. كما قد يقرر شاغل المنصب سجن نجم صاعد داخل حزبه، أو وضع قواعد حزبيّة جديدة تمنع الآخرين من التّرشّح.

الشّكل الثّالث من أشكال العنف الانتخابيّ فهو احتجاجات الشّوارع العنيفة. وفي حين أنّ الاحتجاجات والمظاهرات هي أنشطة سياسيّة مشروعة، إلاّ أنّها تتصاعد في بعض الأحيان إلى أعمال عنف. ويمكن أن يحدث هذا بشكل عفويّ، أو عندما يقوم مفسدون بتوجيه عناصر معيّنة داخل المجموعة. كما أنّ المرشّحين الخاسرين، قد يقوم أيضًا، بعد إعلان نتيجة الانتخابات، بدعوة أنصارهم إلى الشّوارع.

ومن أحد أكثر أشكال العنف الانتخابيّ شيوعًا هو الاستخدام الشّرطة والجهات الفاعلة الأخرى في الدولة للقوّة بشكل غير متناسب. فالشّرطة عادة ما تكون مسؤولة عن أمن الانتخابات والحفاظ على النّظام العام، ولكن في بعض الأحيان يتمّ استخدام القائمين على الأمن كأداة لحماية شاغل المنصب أو ترهيب المعارضة. وقد تبالغ الشّرطة أيضًا في ردّ فعلها في مواجهة الاحتجاج السّلميّ بسبب ضعف التّدريب.

الشّكل الخامس من أشكال العنف الانتخابيّ هو الاغتيال المستهدف لمرشّحين بارزين أو مسؤولي الانتخابات. وتشمل الأمثلة المعروفة مقتل بينظير بوتو خلال تجمّع انتخابيّ في باكستان في عام 2007، وتعذيب وقتل كريس مساندو، المتخصّص في تكنولوجيا المعلومات في لجنة الانتخابات الكينيّة في عام 2017. كما قد تستهدف الاغتيالات أيضًا الصّحفيّين أو قادة المنظّمات غير الحكوميّة لدورهم في دعم انتخابات شفّافة أو دورهم كرقيب يحاسب الأفراد والمؤسّسات.

ويمكن أن يستهدف العنف الانتخابيّ أيضًا الممتلكات العامّة. وتشمل الأشكال الشّائعة تدمير البنية التّحتيّة للانتخابات، مثل مراكز التّسجيل ومراكز الاقتراع، وسرقة بطاقات الاقتراع أو إتلافها. ومن الأمثلة التي تعدّ ظاهرة عالميّة هي تدمير ملصقات الانتخابات.

شكل آخر مميّز للعنف الانتخابيّ ألا وهو الهجمات التي تشنّها المنظّمات المتطرّفة ضدّ العمليّة الانتخابيّة. ذلك أنّ الانتخابات تمثّل ممارسة ديمقراطيّة تتعارض مع أيديولوجيّة المنظّمات المتطرّفة. ومن جانب آخر، تقدّم الانتخابات أيضًا أهدافًا استراتيجيّة، حيث تلتقي مجموعات من الأشخاص أو مرشّحون بارزون في أماكن مزدحمة. وعلى سبيل المثال، قادت طالبان أكثر من 400 هجوم في الانتخابات الرّئاسية في أفغانستان عام 2014، واستهدفت مراكز التّسجيل ومراكز الاقتراع والمرشّحين السّياسيّين ومرافق الاقتراع.

أمّا النّوع الثّامن والأخير من العنف الانتخابيّ فهو الهجمات الإلكترونيّة. ذلك أنّ اعتماد الانتخابات بشكل متزايد على التّكنولوجيا الحديثة، يصبح الأمن السّبرانيّ درعًا حيويّا ضدّ العنف والتّلاعب في الانتخابات. لكن في المقابل، قد تستهدف الهجمات البنيةَ التّحتيّة الحيويّة، مثل خوادم لجنة الانتخابات.

كما قد يعرّض الجناة العمليّات المؤتمتة (automated) رقميّا للخطر أو يسرقون البيانات غير المحميّة أو يتلاعبون بالنّتيجة. أمّ تحديد الجناة أنفسهم فيبقى تحديدهم أمرا صعبًا، ولذلك غالبًا ما يتمّ توجيه الاتّهام إلى الجهات الفاعلة في الدّول الأجنبيّة.

ويتطلّب تتبّع الأشكال الثّمانية المختلفة للعنف الانتخابيّ هذه طوال الدّورة الانتخابيّة توثيقًا دقيقًا من قبل منظّمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام ومراقبي الانتخابات. وفي هذا السّياق، قد يكون المراقبون المحلّيون هم الأنسب بشكل خاصّ لرسم خريطة للعنف نظرًا لوجودهم على مستوى الدّولة، ومعرفتهم بعمليّة الانتخابات. كما يتيح التّتبّع المنهجيّ لأنواع العنف الانتخابي المختلفة خلال الانتخابات وقاية أكثر فاعليّة في المستقبل.



الفكرة الرّئيسيّة

العنف الانتخابيّ يتجاوز الاشتباكات بين الأحزاب السّياسيّة وأنصارها، ويمكن أن يتّخذ أشكالاً مختلفة.



نصيحة عمليّة

يتيح التّتبّع المنهجيّ لأنواع العنف الانتخابيّ المختلفة خلال الانتخابات وقاية أكثر فاعليّة في المستقبل.

مورد متميّز

مخطّط معلومات بيانيّ: أنواع العنف الانتخابيّ
Infographic: The Types of Election Violence

يتجاوز العنف الانتخابيّ الاشتباكات بين الأحزاب السّياسيّة وأنصارها، ويمكن أن يتّخذ أشكالاً مختلفة. وهذا الرّسم البياني يحدّد ثمانية أنواع مختلفة من العنف الانتخابيّ.

سمات العنف الانتخابيّ كأحد تحدّيات بناء السّلام

الآن بعد أن تمّ تعريف العنف الانتخابيّ وتحديد أنواعه، من المهمّ أن تكون قادرًا على التّعرّف على خصائصه الرّئيسيّة. في هذا الإطار، يفحص جوناس بعض الخصائص الرّئيسيّة للعنف الانتخابيّ، فيما يتعلّق بتوقيته وموقعه وتأثيره على السّلام والدّيمقراطيّة.

جوناس كلايس:

حظي العنف الانتخابيّ في السّنوات الأخيرة باهتمام كبير من المتخصّصين، في محاولة لفهم هذه الظاهرة بشكل أفضل. ذلك أنّ فهمنا للمشكلة بشكل أفضل، يحتّم تموضعنا في وضع أفضل للوقاية منها أيضًا. وفي حين أنّ بيئات النّزاع فريدة من نوعها، إلاّ أنّه يمكن تحديد اتّجاهات وخصائص رئيسيّة معيّنة تسمح للمسؤولين والمجتمع المدنيّ ومقدّمي المساعدة بتحديد أولويّات جهود الوقاية خاصّتهم وتوقيتها بشكل أفضل.

السّمة الأولى تتعلّق بتوقيت العنف الانتخابيّ. لقد ذكرنا سابقاً أنّ العنف يمكن أن يحدث في أيّة مرحلة من مراحل العمليّة الانتخابيّة. ولكن متى يكون الخطر أكثر وضوحًا؟ لقد أظهرت الأبحاث أنّ معظم العنف الانتخابيّ يحدث في الفترة الطوّيلة التي تسبق يوم الانتخابات. وهذا أمر منطقيّ بالنّظر إلى الغرض من العنف الانتخابيّ، وغايته من حيث صياغة النّتائج. ومع ذلك، يبقى الإبلاغ عن أعمال العنف التي تسبق الانتخابات غالبا أقلّ وتيرة وأقلّ اعترافًا به.

أمّا في حالة وقوع أعمال عنف في الانتخابات بعد يوم الانتخابات، فإنّها تميل إلى أن تصبح أكثر حدّة. وعادة ما يظلّ يوم الانتخابات هادئًا تمامًا، حيث يتمّ حشد أفراد الأمن على نطاق واسع لتغطية جميع مراكز الاقتراع. لكنّ هناك استثناءات. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، يعدّ يوم الانتخابات أحد أكثر أيّام السّنة عنفًا، حيث تستهدف المنظّمات المتطرّفة مراكز الاقتراع بالتّفجيرات.

إنّ البحث عن توقيت العنف الانتخابي له آثار عمليّة. وبما أنّ معظم أعمال العنف تحدث قبل يوم الانتخابات، فمن الضّروري البدء في التّخطيط لجهود الوقاية مبكّرًا، ومن الأفضل أن يتمّ ذلك ما بين 12 و18 شهرًا قبل يوم الانتخابات.

السّمة الثّانية من سمات العنف الانتخابيّ تتعلّق بالموقع الجغرافيّ للعنف الانتخابيّ. حيث تظهر الأبحاث أنّ أفريقيا جنوب الصّحراء الكبرى وجنوب آسيا تبدو ضعيفة ومعرّضة للخطر بشكل خاصّ. ففي أفريقيا جنوب الصّحراء الكبرى، وقع العنف الانتخابيّ في حوالي 55٪ من الانتخابات بين عامي 1990 و2014. وعلى الصّعيد العالميّ، تعاني 20٪ من عمليّات الانتخابات من أعمال عنف تتراوح من التّرهيب إلى القتل الجماعيّ. ويبدو أنّ الباحثين يركّزون بشكل غير متناسب على القارّة الأفريقيّة في دراساتهم، لكنّ الانتخابات في باكستان وبنغلاديش وأفغانستان وسريلانكا تظهر أنّ جنوب آسيا تستحقّ المزيد من الاهتمام أيضًا.

وفي حين أنّ أفريقيا وجنوب آسيا معرّضتان للخطر بشكل خاصّ، فإنّ العنف المرتبط بالانتخابات ليس فريدًا بالنّسبة لأيّ قارّة، أو نوع نظام معيّن، أو مستوى من التّطوّر، أو أيّ نظام انتخابيّ. فهو يمكن أن يحدث في أوروبا أو أمريكا الجنوبيّة أو حتى الولايات المتّحدة. ولا توجد دولة محصّنة ضدّ العنف الانتخابيّ. وقد يحدث في الدّيمقراطيّات النّاشئة أو تلك الأكثر رسوخًا على حدّ سواء، وكذلك في كلّ أنواع الأنظمة الانتخابيّة سواء منها ذات الأغلبيّة أو تلك النّسبيّة. ولكن على الرّغم من أنّ العنف الانتخابيّ يمكن أن يحدث في أيّ مكان، إلاّ أنّه ليس حتميّا، ويمكن الوقاية منه. ذلك أنّه توجد علامات خطر واضحة يجب أن توجّهنا عندما نضع أولويّات جهودنا. وسيتمّ تقديم ذلك في الفصل التالي من هذه الدّورة.

السّمة الثالثة هي التّأثير السّلبيّ للعنف الانتخابيّ على السّلام والدّيمقراطيّة. وهنا، لا يمكن المبالغة في أهمّية الوقاية الفعّالة. فالفشل في ذلك قد يؤدّي إلى تدخّلات مرتدّة مكلفة، وقلب سنوات من التّنمية، وتوليد عدم ثقة عميق في الحكم الدّيمقراطيّ وسيادة القانون. ذلك أنّ العنف الانتخابي يقوّض شرعيّة القادة السّياسيّين والمؤسّسات، ويؤثّر سلبًا على احترام الدّولة للدّيمقراطيّة.

إنّ العنف الانتخابيّ يحدث، لأنّه ينجح، على الأقلّ في المدى القصير. وعادة ما ترتكبه جهات حكوميّة. وقد تؤدّي طبيعته الاستغلاليّة إمّا إلى الحدّ من إقبال النّاخبين، أو إجبار النّاخبين على دعم أعلى للجهات الحكوميّة التي تحرّض على العنف. ومع ذلك، فإنّ هذا "النّجاح" عادة ما يكون قصير الأجل. وعلى الرّغم من أنّ فرصة الفوز في الانتخابات تزداد عند استخدام العنف، فإنّ فرصة الاحتجاجات بعد الانتخابات تزداد أيضًا، مولّدة بداية صعبة لشاغل المنصب الجديد.

وقد يضرّ العنف الانتخابيّ بالعمليّة الدّيمقراطيّة، ولكنّه قد يؤدّي أيضًا إلى تعقيد النّزاعات الموجودة مسبقًا. كما قد يؤدّي إلى مزيد من الاستقطاب في صفوف النّاخبين، أو تعميق الانقسامات، أو دفع النّاخبين نحو المرشّحين المتشدّدين أو المتطرّفين.

وعليه، فإنّ التّعرّف على هذه الخصائص لا يساعدنا على فهم الانتخابات بشكل أفضل فحسب، بل سيساعدنا أيضًا في تحديد الطّريقة التي نصمّم بها جهود الوقاية خاصّتنا.

الفكرة الرّئيسيّة

يمكن تحديد اتّجاهات معيّنة في العنف الانتخابيّ ممّا يسمح للمسؤولين والمجتمع المدنيّ ومقدّمي المساعدة بتحديد أولويّات جهود الوقاية خاصّتهم *وتوقيتها بشكل أفضل.*

نصيحة عمليّة

من الضّروريّ البدء في التّخطيط لجهود الوقاية مبكرًا، ومن الأفضل أن يكون ذلك ما بين 12 و18 شهرًا قبل يوم الانتخابات.

أمثلة لبعض الحالات

أمثلة لبعض الحالات: انتخابات كينيا 2017 – انتخابات المكسيك 2018

يبحث تونيس (Tonis Montes) في دراستيْ حالة مختلفتين لإثبات بعض الأشكال المختلفة للعنف الانتخابيّ.

تونيس مونتيس:

كما ناقشنا سابقًا، يمكن أن يتّخذ العنف الانتخابيّ عدّة أشكال مختلفة. فدعونا نلقي نظرة على مثالين ملموسين: الانتخابات العامّة لعام 2017 في كينيا، والانتخابات العامّة في المكسيك لعام 2018. وسنرى كيف شوّهت أشكال مختلفة جدّا من العنف الانتخابيّ عمليّة التّصويت في ذينك البلديْن.

لقد ارتبطت الانتخابات في كينيا بالعنف لعقود عديدة. ولم يكن عام 2017 للأسف استثناءً، حيث قُتل 92 شخصًا على الأقلّ. وشهدت الانتخابات تحدّي زعيم المعارضة رايلا أودينجا للرّئيس الحاليّ أوهورو كينياتا. وعندما أظهرت النّتائج الرّسميّة فوز الرئيس كينياتا، طعن أودينجا في النّتيجة أمام المحكمة العليا. وكان مقتنعا بأنّ تصويت أغسطس/آب قد تمّ تزويره. وبالفعل، وجدت المحكمة مخالفات وأمرت بإجراء انتخابات جديدة في أكتوبر / تشرين الأوّل. واقتناعا منه بأنّ شروط إجراء انتخابات نزيهة ما زالت غير موجودة، انسحب أودينجا من انتخابات أكتوبر، ممّا أتاح فوز كينياتا بسهولة.

وقد وقعت أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات قبل فترة طويلة من يوم الانتخابات وأثناءه وبعده. وكان معظم الضّحايا من النّاخبين، والبنية التّحتية الانتخابيّة، ومسؤولي الانتخابات وعاملي مراكز الاقتراع. أمّا الجناة الرّئيسيّون فهم الشّرطة، وبدرجة أقلّ، المؤيّدون الغاضبون للمرشّحين الرّئيسيّين.

فقد ورد، في الفترة التي سبقت الانتخابات الأولى، في أغسطس/آب، أنّ ضبّاط الشّرطة استخدموا مستويات مفرطة من القوّة والتّرهيب ضّد المتظاهرين. حيث تمّ قمع الاحتجاجات بالذّخيرة الحيّة والغاز المسيل للدّموع وخراطيم المياه. كما اتّهم ضبّاط الشّرطة بالتحرّش والاعتداء عند اقتحام منازل المشتبه بهم المزعومين بالقوّة. وتمّ تسجيل ما لا يقلّ عن ستّين حالة اعتداء جنسيّ واغتصاب. كما انخرط بعض مؤيّدي الحزب، المحبطين من النّتائج أو قرار المحكمة العليا، في أعمال شغب عنيفة. وبشكل عامّ، وقع العنف الانتخابيّ في 38 بالمائة من الدّوائر الانتخابيّة، في كلّ من المناطق الحضرية والرّيفية.

واستهدفت بعض أعمال العنف البنية التّحتية الانتخابيّة عمدا. وفي يوم الانتخابات، تمّت مهاجمة مراكز الاقتراع، ممّا أدّى إلى قمع إقبال النّاخبين في أماكن محدّدة. كما سُرقت تجهيزات موظّفي الانتخابات والمراقبين، أو تمّ منعهم من الوصول إلى مراكز الاقتراع. ولحسن الحظّ، لم تتحقّق مخاوف من وقوع هجمات متطرّفة بارزة في الأحداث المتعلّقة بالانتخابات.

كما تمّ استهداف مفوّضي الانتخابات وموظّفيهم. حيث قُتل مدير تكنولوجيا المعلومات في لجنة الانتخابات، كريس ماساندو، قبل وقت قصير من يوم الانتخابات، ممّا أثار شائعات حول الدّوافع وراء وفاته.

إنّه لمن الشّائع في جميع أنحاء العالم أن نرى أعمال عنف انتخابيّة ترتكبها الشّرطة ضدّ المتظاهرين، أو تكون بين أنصار الأحزاب المتنافسة. وفي المكسيك، كان هناك شكل آخر أكثر شيوعًا من العنف الانتخابيّ شوهّ الانتخابات العامّة لعام 2018 في المكسيك. حيث كانت هذه الانتخابات بكلّ المقاييس عنيفة

بشكل استثنائيّ، إلى المستوى الذي يُلاحظ عادة في مناطق النّزاع النّشطة. ومع ذلك، لا ترتبط المكسيك تقليديّا بالعنف الانتخابيّ.

لقد كان هذا العنف مختلفًا تمامًا عن الأحداث التي شهدتها كينيا. فقد عانت المكسيك من اغتيالات مرشّحين استهدفتهم شبكات وعصابات إجراميّة. وقُتل خلال العمليّة الانتخابيّة ما يقرب من 130 فاعلا سياسيّا، بما في ذلك العديد من المرشّحين في السّباقات المحلّية لرئاسة البلديّة. كما قُتل أقارب سياسيّين، وستّة صحفيّين على الأقلّ، وأكثر من مائتي ضابط شرطة.

ويبدو أنّ الرّوابط المحليّة بين الجريمة المنظّمة والمسؤولين السّياسيّين أو الأمنيّين هي الدافع وراء الكثير من أعمال العنف. وكثيرا ما وقعت عمليّات القتل في المناطق الرّيفيّة، لا سيّما في الولايات التي تعتبر حاسمة بالنّسبة للأنشطة غير المشروعة للمنظّمات الإجراميّة. لكنّ العنف انتشر على نطاق واسع، حيث سُجّلت اغتيالات في 24 ولاية من أصل 32 ولاية فيدراليّة في المكسيك. في حين وقع جزء صغير فقط من حوادث العنف، حوالي 5٪، في العاصمة مكسيكو سيتي.

من جانب آخر، تمّ، على مدى الدّورة الانتخابية، اختيار موقع وضحايا العنف الانتخابيّ بشكل استراتيجيّ لضمان استمرار النّشاط الإجراميّ والتّأثير على السّلطات المحليّة. ذلك أنّه طالما اعتمدت الجهات الفاعلة الإجراميّة والسّلطات المحلّية على بعضها البعض، وجعلت المستويات العالية من الإفلات من العقاب العنفَ أداة انتخابيّة فعّالة.

وفي نفس الوقت، ظهرت أشكال أخرى من العنف الانتخابيّ، بما في ذلك التّرهيب الواسع النّطاق للمرشّحين عبر الهاتف والرّسائل النّصيّة القصيرة ووسائل التّواصل الاجتماعيّ. وانسحب ما يقدّر بنحو 5700 مرشّح متعلّلين بالتّرهيب كسبب رئيسي. كما تمّ استهداف النّساء على وجه التّحديد، الصّحفيّات منهنّ أو المرشّحات.

في بلد مثل المكسيك، من الصّعب التّمييز بين الاغتيالات السّياسيّة والأشكال "العاديّة" من العنف الإجراميّ، بالنّظر إلى التّحدّي المتمثّل في إنشاء دافع سياسيّ والقدرة المحدودة على التّحقيق في الحوادث. ومع ذلك، فقد كانت الدّوافع الإجراميّة والسّياسيّة متداخلة بشكل واضح خلال انتخابات المكسيك. وعلى الرّغم من أنّها كانت متقطّعة في الأشهر الأولى من العمليّة الانتخابيّة، فقد ارتفع عدد عمليّات القتل والتّهديدات خلال فترة الحملة الانتخابيّة، واستهدفت في المقام الأوّل السّياسيّين المعارضين لشاغل المنصب في الانتخابات المحلّيّة.

إنّ دراستيْ الحالة هاتين تُظهران تنوّع العنف الانتخابيّ: ويمكن أن يتّخذ العديد من الأشكال المختلفة، ولكنّه ليس فريدًا بالنّسبة لأيّة قارّة، أو مستوى من التّطوّر، أو أيّ نظام انتخابيّ. ومع ذلك، وعلى الرّغم من الجهات الفاعلة المختلفة وأنواع العنف المرتكبة، يبقى الهدف كما هو، وهو تشكيل نتيجة الانتخابات.

الفكرة الرّئيسيّة

العنف الانتخابيّ يمكن أن يتّخذ العديد من الأشكال المختلفة، ولكنّه ليس فريدًا بالنّسبة لأيّة قارّة، أو مستوى من التّطوّر، أو أيّ نظام انتخابيّ.

حول الانتخابات في أفغانستان

يشارك سكوت وردن Scott Worden تحليله حول الوضع المزاجيّ على أرض الواقع مع الانتخابات البرلمانيّة التي طال انتظارها والتي كان من المقرّر إجراؤها في أفغانستان. حيث أثّر تدخّل طالبان والاحتيال وإقبال النّاخبين بشكل كبير على شرعيّة الانتخابات، الأمر الذي أنذر بما يمكن توقّعه في الانتخابات الرّئاسيّة لعام 2019.

تيم فارلي:

في أفغانستان، الجميع بصدد الاستعداد للانتخابات البرلمانيّة. لقد كان من المقرّر في الأصل عقدها في أكتوبر/تشرين الأوّل 2016، ثمّ تأجّلت إلى تمّوز /يوليو من عام 2018، ليتقرّر في النّهاية عقدها في العشرين من نفس الشّهر. لقد عاد سكوت وردن لتوّه من أفغانستان حيث كان يعمل مدير برامج أفغانستان وآسيا الوسطى في معهد الولايات المتّحدة للسّلام، وهو مدوّن في تويتر على صفحة معهد الولايات المتّحدة للسّلام، وقد انضمّ إلينا هذا الصّباح. سكوت، شكرا لحضورك هنا.

سكوت وردن:

صباح الخير. شكرا لكم على استضافتي.

تيم فارلي:

إذن لقد تمّ تأجيل هذه الانتخابات الآن ... هل هذا الخبر مؤكّد أو هل أنت متأكّد تمامًا من أنّها ستحدث؟

سكوت وردن:

أنا متأكّد من أنّهم ستحدث. كنت في كابول. وهناك ملصقات الحملة في جميع أنحاء المدينة. الناس متفائلون بحذر بأنّ هذه الانتخابات ستكون فرصة للتّغيير، ويعتقدون أنّهم مستعدّون للاقتراع، ولذلك أعتقد أنّها ستحدث.

تيم فارلي:

هل يمكنك شرح العمليّة، لأنّ هذه ليست انتخابات رئاسيّة. هذه انتخابات برلمانيّة، ولكن من بعض النّواحي، هما مترابطتان، على الرّغم من أنّ هناك ستة أشهر تفصل بينهما.

سكوت وردن:

هذا صحيح. فالنّظام في أفغانستان، كما هو الشأن في نظامنا، يديره رئيس بصفته رئيسًا لفرع واحد من الحكومة، في مقابل البرلمان كفرع من الحكومة ذي سلطة متساوية. وتُعدّ الانتخابات البرلمانيّة مهمّة بشكل كبير فيما يتعلّق بالحكم، وتحصيل الضرّائب، وسنّ القوانين، وما إلى ذلك. وهناك 34 مقاطعة في أفغانستان. كلّ واحدة منها لديها تمثيل برلمانيّ منفصل، وهناك 2500 مرشّح يتنافسون على 250 مقعدًا، لذا فهي عمليّة تنافسيّة للغاية، وما سنراه من الانتخابات البرلمانيّة هو بعض الأمور فقط. أوّلاً، ما مدى جودة الأمن في جميع أنحاء البلاد؟ الانتخابات الرّئاسيّة، كما ذكرت، ستتمّ بعد ستّة أشهر، لذا لن يتغيّر الأمن كثيرًا بين العمليّتين الانتخابيّتين، وأحد المعايير الرئيسيّة هو عدد الأشخاص الذين يمكنهم الخروج

للتّصويت، وعدد مراكز الاقتراع المغلقة بسبب العنف. أمّا الأمر الآخر الذي ستلاحظه فهو إحدى المؤشّرات على التّحوّلات الدّيموغرافيّة والسّياسيّة في البلد.

ذلك أنّ مزيد من المرشّحين الشّباب لهذه الانتخابات. وإحدى سماتهم أنّهم أكثر تعليمًا، لذا سيكون معيارًا مثيرًا للاهتمام لمعرفة ما إذا كان أمراء الحرب القدامى والمرشّحون الأكبر سنًا والأقلّ تعليما سيحتفظون بالمقاعد أو ما إذا كان سيتمّ انتخاب برلمان أكثر شبابًا، وهو ما يمكن أن يكون علامة على توق النّاخبين إلى التّغيير.

تيم فارلي:

من المثير للاهتمام ملاحظتك حول أهمّيّة الأمن، والمشاركة، وعدد الأشخاص الذين سيصلون بالفعل إلى هناك، وأعتقد أنّ الاحتيال جزء من كلذ ذلك. لذا، إذا كانت المشاركة والأمن والاحتيال الفعليّ أو المتصوّر عوامل كبيرة، فلماذا يختلف الوضع هناك، مثلا، عن الولايات المتّحدة حيث يطرح السّؤال عن عدد الأشخاص الذين يصوّتون، وما إذا كانت أصواتهم آمنة أم لا، وما إذا كان هناك تزوير أم لا؟ من الواضح، على ما أعتقد، أنّه عنصر من أو اختلاف في التّدرّج، لكنّي أتساءل عن مدى خطورة كلّ هذه القضايا في أفغانستان؟

سكوت ووردن:

كلّ هذه القضايا هي فقط أكثر تضخيما ممّا نختبره في انتخاباتنا. فالمشاركة في الانتخابات هناك ليست دالّة على حماس النّاخب. هي بالتّأكيد جزء منه، وفي شعبيّة المرشّح، لكنّها في الحقيقة انعكاس لمدى سيطرة طالبان على البلاد. فمن المحتمل أن يكون هناك ما لا يقلّ عن عشرين مقاطعة حيث لن يكون هناك تصويت فعّال حقّا بسبب سيطرة طالبان. لأنّ هذه الحركة عارضت العمليّة الانتخابيّة. وقالوا إنّهم سيقومون بتعطيلها، مع أنّهم لا يريدون قتل الكثير من المدنيّين. شكرا جزيلا لهم على لطفهم! إنّهم يمثّلون حقّا عقبة أمام هذه العمليّة. ولذلك فهذا ظرف مضخّم لانتخابات عاديّة.

لقد ابتليت الانتخابات الأفغانيّة في الدّورات الانتخابيّة الثّلاث الأخيرة بقضيّة التّزوير، وأنا أذهب إلى القول بأنّه تمّ استبعاد حوالي ربع الأصوات في عام 2009 بسبب التّزوير. كما تمّ استبعاد حوالي 11٪ من الأصوات في الانتخابات الرئاسيّة الأخيرة بسبب التّزوير. ومع وجود عدد كبير من المرشّحين الذين يتنافسون على عدد قليل من المقاعد، فإنّ هامش الفوز سيكون ضئيلاً للغاية، لذا فإنّ القليل من الاحتيال يمكن أن يقطع شوطًا طويلاً في تغيير النّتائج. وإذا لم تتمّ إدارة الانتخابات بعناية، فسوف يؤدّي ذلك إلى احتجاجات، ستؤدّي بدورها إلى مقاطعة عمليّة نتائج الانتخابات، ويمكن أن يؤدّي ذلك إلى نزع الشّرعية عن مفوضيّة الانتخابات، إذا لم تتعامل مع تلك المشكلة مباشرة قبل الانتخابات الرئاسيّة، عندما تكون مصداقيّتها مهمّة حقًّا.

تيم فارلي:

كما قلتَ، على سبيل الهزل، شكرا جزيلا لطالبان لقولهم إنّهم لا يريدون قتل الكثير من الناس خلال هذه الانتخابات. أتساءل ... مرّة أخرى، في حضور سكوت ووردن، مدير برامج أفغانستان وآسيا الوسطى في معهد الولايات المتّحدة للسّلام: لا يزال للولايات المتّحدة تواجد عسكريّ هناك. هل يحاولون النّأي

بأنفسهم قدر الإمكان عند إجراء الانتخابات؟ هل يطلب منهم المشاركة في حفظ الأمن؟ وفيم يتمثّل دورهم إن كان ذلك كذلك؟

سكوت ووردن:

الجيش الأمريكيّ يتّخذ مكانا وراء الكواليس كثيرًا في هذا العمليّة. لن يكون مرئيّا أو حاضرا في أيّ من مراكز الاقتراع. ويرجع ذلك جزئيًا إلى انخفاض تواجدنا بشكل كبير منذ عام 2014، لذلك لا توجد أعداد من القوّات، حتّى لو أردنا ذلك، للخروج فعليًا وتأمين مراكز الاقتراع. ولكن، في الواقع، يجب أن تكون هذه عملية أفغانيّة، وبالتّالي فإنّ الجيش الأمريكيّ، أوّلا، يدعم لجنة الانتخابات في مجال الخدمات اللّوجستيّة ويساعدهم في توزيع بطاقات الاقتراع والموادّ الأخرى التي يجب أن تصل إلى جميع أنحاء البلاد، وبعد ذلك، ثانيًا، يركّز على مواجهة توعّد طالبان بعرقلة هذه الانتخابات من خلال تعقّب نقاط التّفتيش التي قد تكون لديهم على الطّرق الرّئيسيّة لمنع النّاس من الذّهاب إلى مراكز الاقتراع، وأيضا لمحاولة منع الهجمات قبل وقوعها، ولذا فهو لديه تحرّكات نشطة في الوقت الحالي لمحاولة ملاحقة مجموعات من قوّات طالبان ومناطق الإمداد وما إلى ذلك، حتى لا تتمكّن طالبان من تنفيذ خطّتها لتعطيل الانتخابات.

تيم فارلي:

أنا فقط أشعر بالفضول حيال هذا، سكوت. لقد تحدّثنا عن الانتخابات والتّصويت وما إلى ذلك. كيف تبدو الحملة في أفغانستان الآن؟ نفكّر في الحملات الأمريكيّة مع الملصقات والإعلانات التّلفزيونيّة وما إلى ذلك. لكن كيف تبدو الحملة في أفغانستان؟ وكيف يقوم النّاس بالتّصويت... كيف يتنقّلون لحثّ النّاخبين؟

سكوت ووردن:

حسنًا، يعتمد هذا حقًا على مكان تواجدك، وعلى الوضع الأمنيّ في ذلك المكان. ففي كابول، حيث كنت، لا أعرف ولكن يبدو الأمر مثل انتخابات المدرسة الثّانوية حيث توجد ملصقات في كلّ مكان، مع مرشّحين يتجوّلون في سيّارات ذات مكبّرات صوت عالية، قائلين: "صوّتوا لي لهذه الأسباب". فخلف الكواليس، لديك حشد للأشخاص ذوي شبكات مختلفة، حتّى وإن كان ذلك في حيّ معيّن. إنّ العرق هو عامل كبير في الانتخابات من حيث مَن يدعم مَن، لذلك لا بدّ من الحصول على موافقات من كبار السنّ في منطقة أو قبيلة أو مجموعة عرقيّة معيّنة.

أمّا في المناطق الرّيفية، فالوضع أصبح أكثر تقييدًا بسبب تهديدات طالبان، وبالتّالي، فإنّ الحملات تحدث بهدوء في الدّاخل في البيوتات الرّئيسيّة. وتواجه النّساء قيودًا خاصّة في الحملة، ليس فقط بسبب تهديدات طالبان، ولكن بسبب المعايير الثقافية أيضا التي تمنع المرأة من كشف وجهها في الأماكن العامّة"، ولذا فإنّ أحد الابتكارات التي استخدمتها النّساء هو توزيع بطاقات عمل تحمل أسمائهنّ ومنصّتهم وبعض نقاط التّرقيم، بحيث يمكن تداولها بهدوء بين النّساء دون إثارة حفيظة الأفغان المحافظين أو طالبان.

تيم فارلي:

رائع. إنّه عالم لا نراه هنا، لذا لك منّي كلّ التّقدير أن أخذتنا إليه. سكوت ووردن، شكرًا لانضمامك إلينا في "رئيس الولايات المتّحدة الأمريكيّة" (P.O.T.U.S) هذا الصّباح.

سكوت ووردن:

شكرا على استضافتي.

تيم فارلي:

سكوت ووردن عاد لتوّه من أفغانستان حيث كان يعمل مدير برامج أفغانستان وآسيا الوسطى في معهد الولايات المتّحدة للسّلام، وهو مدوّن في تويتر على صفحة معهد الولايات المتّحدة للسّلام، وقد انضمّ إلينا هذا الصّباح. سكوت، شكرا لك على حضورك معنا اليوم.



مسألة للتّفكير

أيّ من أمثلة البلدان التّالية (كينيا والمكسيك وأفغانستان) يشبه إلى حدّ كبير البلد أو المنطقة التي تغطّيها؟ ولماذا؟

نُهُج الوقاية من العنف الانتخابيّ

تاريخ المشاركة الدّوليّة في الانتخابات

يتتبّع جوناس أمثلة عن المشاركة الدّوليّة في الانتخابات منذ السّتينيّات فصاعدًا.

جوناس كلايس:

من وصف المشكلة، ننتقل الآن إلى تقديم الحلول. أوّلا، سنناقش مشاركة الأمم المتّحدة الطّويلة الأمد في المساعدة الانتخابيّة. وبعد ذلك، سننظر في انتشار الجهات الفاعلة في هذا المجال والدّفع نحو الحلول المحلّية على أنّها اتّجاهات حديثة في المساعدة الانتخابيّة.

تعتبر الوقاية من العنف الانتخابي ممارسة حديثة نسبيّا تعود جذورها إلى المساعدة الانتخابيّة الدّوليّة. فبحلول السّتينيات، أصبحت المساعدة الانتخابيّة مكوّنً أساسيّا لمبادرات أوسع لتعزيز الدّيمقراطيّة. وكانت الدّيمقراطيات المتقدّمة حريصة على دعم البلدان النّامية، من خلال التّطوير المؤسّسي أو بناء القدرات أو تصميم النّظم. كما أنّ تقوم المساعدة الانتخابيّة على دعم مبادئ حقوق الإنسان. ذلك أنّ إن احترام إرادة الشّعب، التي يتمّ التّعبير عنها من خلال انتخابات دوريّة ونزيهة، يكرّسه الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان لعام 1948.

ولطالما احتلّت الأمم المتّحدة، منذ الحرب العالميّة الثّانية، زمام المبادرة في المساعدة الانتخابيّة الدّوليّة. وهي التي ستضطلع بدور قياديّ من خلال إدارة الانتخابات مع انتقال المستعمرات إلى الاستقلال أو مع انتهاء الحروب الأهليّة. حيث أشرفت الأمم المتّحدة وراقبت، خلال حقبة الوصاية ونهاية الاستعمار، العديد من الاستفتاءات والانتخابات في جميع أنحاء العالم. نذكر منها على سبيل المثال، انتخابات 1993 في كمبوديا التي أدارتها سلطة الأمم المتّحدة الانتقاليّة في كمبوديا (UNTAC)، والتي حافظت أيضًا على وجود لقوّات حفظ السّلام طوال فترة الانتخابات. لكن أيّام إدارة الأمم المتّحدة للانتخابات هذه قد ولّت منذ زمن طويل، حيث انتقل دور المنظّمة تدريجيّا ليقتصر على الدّعم.

لقد أصبحت الانتخابات بعد الحرب الباردة غالبًا جزءًا من اتّفاقيّات السّلام. وعلى سبيل المثال، كانت انتخابات الجمعيّة التّأسيسيّة لعام 2008 في نيبال خطوة محوريّة لعمليّة السّلام، حيث دمجت المتمرّدين الماويّين كحزب سياسيّ في العمليّة الدّيمقراطيّة. وكثيرا ما وصفت اتّفاقيات السّلام الانتخابات التي تمّ التّحقق منها دولّيا على أنّها إنهاء النّزاع العنيف. وفي بعض الأحيان، تشكّل الانتخابات نقطة خروج مبكّرة لبعثات حفظ السّلام أو تحقيق الاستقرار، كمعيار للنّجاح.

ومنذ أواخر الثّمانينيات والتّسعينيات من القرن الماضي، كان هناك انتشار للجهات الفاعلة المشاركة في المساعدة الانتخابيّة، مع دور متزايد للمنظّمات غير الحكوميّة ووكالات التّنمية. وقد بدأت الولايات المتّحدة في تقديم المساعدة الانتخابيّة من خلال وكالة للتّنمية الدّولية التّابعة لها (USAID)، ووزارة الخارجيّة، والصّندوق الوطنيّ للدّيمقراطيّة (NED). كما شارك الاتّحاد الأوروبيّ والمؤسّسات التي سبقته من خلال تعزيز الدّيمقراطية والمساعدة الانتخابيّة والمراقبة.

لكنّ هذا المجال شهد آلامًا متنامية، حيث أعرب مسؤولو التّنمية عن إحباطهم من الضّغط الممارس لإظهار نتائج سريعة خلال دورات برمجة قصيرة، وبسبب الاهتمام الذي يتضاءل بسرعة في فترة ما بعد الانتخابات مباشرة. ومن جانب آخر انخرطت المنظّمات الدّوليّة من خلال تدخّلات حسنة النّية ولكنّها سيئة التّنسيق ممّا جعلها تحبس في أغلب الأحيان البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقاليّة في عمليّة تنمية ديمقراطيّة متسرّعة، وتوجيهها من الخارج. إضافة إلى ذلك، أضرّت الحرب الباردة أيضًا بجهود المساعدة، حيث ورّط النّزاع العالميّ على النّفوذ كلا القوّتين العظميين في تغيير النّظام، من خلال الأساليب السرّية والتّدخّل في الانتخابات.

وتدريجيّا، تدريجيّا، ستتطوّر المشاركة الدّولية في الانتخابات، من الإدارة المباشرة للانتخابات إلى الاقتصار على لعب دور الدّاعم، وغالبًا ما يتمّ ذلك عن طريق الدّعوات فقط. ولا يزال برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ لاعباً مركزياً اليوم. حيث أجرى، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين سنتيْ 1999 و2011، 394 مشروع دعم انتخابيّ بتكلفة إجماليّة قدرها 3 مليارات دولار أمريكيّ. وفي عام 2015 وحده، تلقّت 39 دولة مساعدة انتخابيّة من برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ. وتظل الوكالة الأمريكيّة للتّنمية الدّوليّة والاتّحاد الأوروبيّ وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ من بين أكبر المساهمين في المساعدة الانتخابيّة اليوم.

وبالإضافة إلى انتشار الجهات الفاعلة، كان هناك أيضًا تحرّك نحو الحلول المحلّية. حيث يمكن توفير التّدريب والقدرات للشّرطة وهيئات إدارة الانتخابات، لكنّ السّلطات المحلّية تظلّ عادة مسؤولة عن أمن الانتخابات وإدارتها. وتعمل الأمم المتّحدة عن أساس الدّعوات فقط، إلاّ إذا نصّ قرار مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة على مشاركتها.

وفي المقابل أخذ التّمويل الدّوليّ للمساعدة الانتخابيّة في التّناقص. وقد يكون السّبب في ذلك هو الرّكود الأخير، ولكن هناك أيضًا ضرب من الإجهاد بين الدّول الأعضاء في الأمم المتّحدة، بعد عقود من التّمويل دون تحسينات مستمرّة في التّحوّل الدّيمقراطيّ.

ونحن نأمل أن يقدّم هذا الفيديو لمحة عامّة مفيدة عن المجال الأوسع للمساعدة الانتخابيّة وتطوّرها التّاريخيّ. حيث سنرى أنّ المساعدة الانتخابية ترتبط ببعضها البعض ولكنّها تختلف عن الوقاية من العنف الانتخابيّ. لذلك فإنّ ممارسة بناء السّلام هذه الضّيقة والأكثر استهدافا تعتمد "عدسة النّزاع" (conflict lens) فيما يتعلّق بالانتخابات، وهي محور جلستنا القادمة.



الفكرة الرّئيسيّة

تدريجيّا، ستتطوّر المشاركة الدّولية في الانتخابات، من الإدارة المباشرة للانتخابات إلى الاقتصار على لعب دور الدّاعم، وغالبًا ما يتمّ ذلك عن طريق الدّعوات فقط.

الوقاية من العنف في الانتخابات كممارسة لبناء السّلام

يوضّح جوناس ظهور الوقاية من العنف الانتخابيّ كممارسة لبناء السّلام، ويقدّم الجهات الفاعلة المعنيّة، ويصف سبب ارتباط التّركيز على الانتخابات بحل النّزاعات.

جوناس كلايس:

تُعدّ الوقاية من العنف الانتخابيّ، مقارنةً بالمساعدة الانتخابيّة، مجالا حديثا من مجالات بناء السّلام. وهو يأخذ في الاعتبار ديناميكيّات النّزاع طوال الدّورة الانتخابيّة بأكملها.

تقوم بعض المنظّمات مثل برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، والمعهد الوطنيّ الدّيمقراطيّ (NDI) والمؤسّسة الدّوليّة للنّظم الانتخابيّة (IFES)، وغيرها بعمل مهمّ لدعم مصداقيّة الانتخابات. لكنّ عملهم تقنيّ في المقام الأوّل بطبيعته. ونظرًا للاعتراف المتزايد بأنّ الانتخابات غالبًا ما تتحوّل في الدّيمقراطيات الانتقاليّة إلى أعمال عنف، فقد تمّ استكمال التّركيز على المساعدة الفنيّة ببرامج الوقاية من العنف الانتخابيّ كمجال ممارسة ذي صلة متميّز في نفس الوقت.

إنّ الوقاية من العنف الانتخابيّ متجذّر في نظريّة حلّ النّزاع، وهو يتوقّع مصادر عنف محتملة في كلّ مرحلة من مراحل الدّورة الانتخابيّة. كما تساعد تقييمات مخاطر العنف الانتخابيّ في تحديد الفئات السّكانيّة الضّعيفة والجناة المحتملين أو ضحايا العنف. وبناءً على التّقييمات، تمّ تصميم البرامج للمساعدة في معالجة المظالم، وردع المفسدين، أو القبض عليهم، وحماية النّاس، وإنشاء أنظمة لتسوية الخلافات سلميّا.

لذلك، الوحدات المكرّسة أو الأفراد المخصّصون الآن على أمن الانتخابات أو الوقاية من العنف. وفي حين أنّ أمن الانتخابات غالبًا ما ينطوي على تركيز ضيّق على دور قوّات الأمن، فإنّ الوقاية العنف الانتخابيّ يسمح باستراتيجيّات شاملة تمكّن العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع من تقليل المخاطر. ومن ذلك مثلا، إمكانيّة دعم المجموعات النّسائيّة المحلّية لضمان المشاركة الآمنة كناخبات أو كمرشّحات. كما يمكن لاتّحادات الأعمال أن ترفع صوتها، مطالبة السّلطات بمعالجة تصاعد العنف حول الانتخابات لأنّه يضرّ بعمليّاتها.

يعتبر التّرويج للانتخابات السّلميّة من أولويّات معهد الولايات المتّحدة للسّلام، ولعدد متزايد من الأفراد والمنظّمات التي تركّز بشكل خاصّ على النزاعات المتعلّقة بالانتخابات. ففي الأمم المتّحدة، يكمن العنف المرتبط بالانتخابات في نقطة التّقاطع بين منع النّزاعات في المنظّمة وولايات المساعدة الانتخابيّة. في حين طوّرت الوكالة الأمريكيّة للتّنمية الدّولية إطارًا لأمن الانتخابات يحدّد النّزاع الانتخابيّ المحتمل ويقترح برامج مقابلة لدعم الانتخابات السّلميّة. أمّا مجموعات مراقبة الانتخابات فتقوم بتغطية الحوادث الأمنيّة بشكل متزايد خلال فترة ما قبل الانتخابات وما بعدها. لذلك، تذكّر أن تنظر إلى ما هو أبعد من التّجاوزات التّقنيّة، عندما تشارك في مهمة مراقبة، وقُم بالإبلاغ عن حوادث العنف أو التّوتّر من خلال القنوات المتاحة.

لكن السّؤال الذي يطرح نفسه هو لِمَ يُعتبر التّركيز على الانتخابات يُعتبر وثيق الصّلة ببناء السّلام؟ يتمّ تنظيم نسبة متزايدة من الانتخابات في سياق النّزاع العنيف والنّزاع العرقيّ. ذلك أنّ عدد الانتخابات التي أجريت في بيئات النّزاع الهشة للغاية، أو البلدان التي تعيش حالة حرب، آخذ في الارتفاع. لذا، علينا أن نكون واقعيّين بشأن مستوى المصداقيّة أو السلام الذي يمكننا تحقيقه في صناديق الاقتراع، في ظلّ

الانتخابات التي تتمّ في بعض أصعب البيئات، مثل أفغانستان ونيجيريا أو حتّى المكسيك. حيث تظهر الأبحاث أنّه إذا أجريت الانتخابات في خضمّ نزاع عنيف، أو بعد وقت قصير جدًّا من النّزاع، فمن المرجّح أن تصعّد العنف أو تؤدّي إلى انتكاسة. ونتيجة لذلك، أصبحت الانتخابات في العديد من البلدان أقلّ ارتباطًا بالتّقدّم والدّيمقراطيّة. وبدلاً من ذلك، قد يزيد العنف من جاذبيّة البدائل الاستبداديّة.

من ناحية أخرى، هناك تداخل قويّ بين الدّوافع الهيكليّة للعنف الانتخابيّ والأشكال الأخرى للنّزاع العنيف. لكنّ التّركيز المنصبّ على الانتخابات أمر مُستَحَقّ لأنّ هناك مخاطر واضحة تتعلّق بالدّورات الانتخابيّة التي تتطلّب تدابير وقاية مخصّصة. وسواء كنت تعمل في مجال الرّعاية الصّحيّة أو المساعدة الإنسانيّة أو النّزاع العنيف، فإنّ الوقاية تعني دائمًا أنّه يتمّ اتّخاذ الإجراء قبل حدوث نتيجة غير مرغوب فيها. وفي لغة حلّ النّزاعات، نستخدم مصطلح "المنبع" أو "الأوليّ" للإشارة إلى تلك الإجراءات التي تمّ اتّخاذها قبل بدء العنف، نظرًا لأنّ الإجراءات الأخرى غالبًا ما تكون ارتكاسيّة بطبيعتها. وعليه، توفّر الانتخابات فرصة عظيمة لتحقيق طموحات الوقاية خاصّتنا، حيث يتمّ تحديد موعد الانتخابات في المستقبل، ممّا يسمح لنا بالعمل على المخاطر المتوقّعة باستخدام الأساليب المختلفة المتاحة لدينا.

لكن تذكّر أنّ الوقاية من العنف الانتخابيّ هو أيضًا تيّار شديد الحساسيّة لبناء السّلام. فهناك دائمًا خطر أن يرى شاغلو المناصب أو المعارضة البرامجَ الانتخابيّةَ تطفّلا، سواء قامت بها المنظّمات الدّوليّة أو المنظّمات غير الحكوميّة المحلّية. فالانتخابات هي التي تقرّر توزيع السّلطة وترتبط بجوهر السّيادة الوطنيّة. ولهذا السّبب، غالبًا ما يُنظر إلى التّدخّل الأجنبيّ بحذر أو ريبة. لذا، يجب أن تحاول المنظّمات الدّوليّة أو الإقليميّة أن تكون شفّافة في جميع الأوقات، وأن تظلّ حذرة وتتّسم بالاحترام لأنّها تدعم التّرويج لانتخابات سلميّة وذات مصداقيّة.

الفكرة الرّئيسيّة

تقدّم الانتخابات فرصة عظيمة لتحقيق طموحات الوقاية خاصّتنا، ممّا يسمح لنا بالعمل على مواجهة المخاطر المتوقّعة باستخدام الأساليب المختلفة التي توجد تحت تصرّفنا.

نصيحة عمليّة

تذكّر، عند المشاركة في مهمّة مراقبة، أن تنظر إلى ما هو أبعد من المخالفات التّقنية، وأن تبلغ عن حوادث العنف أو التّوتّر من خلال القنوات المتاحة.

نُهُج الوقاية الشّائعة

تقديم نُهُج الوقاية الشّائعة

سنقدّم في هذا الفيديو تدابير ملموسة يمكن اتّخاذها للوقاية من العنف الانتخابيّ.

ديبرا لينج فينتون:

أجرى معهد الولايات المتّحدة للسّلام، قبل بضع سنوات، عمليّة مسح لتحديد تلك الأساليب المستخدمة بشكل شائع بهدف صريح لتقليل مخاطر العنف الانتخابيّ. وقد حدّدنا ثمانية مجالات ممارسة أو أنواع برمجة سأقدّمها الآن. وستتم مناقشة بعض النّهُج باستفاضة لاحقًا خلال الدّورة.

النّهج الأوّل هو تسيير الانتخابات وإدارتها. فمن المسلّم به أنّ إدارة الانتخابات تغطّي مجموعة واسعة من الأنشطة التي عادة ما تقودها هيئة إدارة الانتخابات، مثل تسجيل المرشّحين والنّاخبين وإعلان النّتائج. ومع إدارة الانتخابات، نأخذ في الاعتبار أيضًا المساعدة الفنيّة التي تتلقّاها السّلطات، والإطار القانوني الذي تعمل فيه. وبشكل ملموس، يمكن للجنة الانتخابات دعوة الأحزاب السّياسيّة إلى تبادل المعلومات أو تبديد الشّائعات قبل أن تترسّخ. كما يمكن لرئيس المفوّضين دعوة القادة السّياسيّين لتقليل التّوتّر، وضمان إعلان النّتائج في الوقت المناسب.

النّهج الثّاني للوقاية من العنف هو مراقبة الانتخابات. فمن ناحية، غالبًا ما تقوم المنظّمات غير الحكوميّة المحلّية، والسّفارات، والمنظّمات الدّوليّة بنشر المراقبين على المدى القصير والطّويل لتقييم جودة العمليّات الانتخابيّة بما يتماشى مع المعايير الدّوليّة. ومن ناحية أخرى، يمكن للمراقبين نظريّا تقديم استجابات أمنيّة فعّالة كأداة للوقاية من العنف الانتخابيّ. ومن ناحية ثالثة، يمكن أن يؤدّي تنفيذ توصيات تقرير المراقبين إلى التّخفيف من المخاطر المستقبليّة؛ وأخيرا يمكن لتواجد مراقبين في الميدان أن يردع الجناة المحتملين.

يوجد أيضا نهج ثالث، وهو يسمح للأجانب بالمساعدة في تخفيف التّوتّرات ألا وهي دبلوماسيّة الوقاية. فقد يدرك الأمين العامّ للأمم المتّحدة أو السّفراء المقيمون في الدّولة أو المبعوثون الخاصّون خطر العنف فيحثّون المرشّحين البارزين على الامتناع عن خطاب الكراهيّة أو القيام بحملات مسؤولة أو قبول الهزيمة. وغالبًا ما تُستخدم دبلوماسيّة الوقاية كآليّة للاستجابة للأزمات، من خلال إصدار بيانات عامّة ردّا على حوادث العنف، أو من خلال الوعود والتّهديدات الخاصّة.

ويتمثّل مجال الممارسة الرّابع الذي نغطّيه هنا في رسائل السّلام. وهو نهج وقاية شائع الاستخدام يستهدف جمهور النّاخبين الأوسع، مع التّركيز بشكل خاصّ على السّكان المعرّضين للعنف أو التّجنيد. ويمكن تنفيذ رسائل السّلام من قبل المجتمع المدنيّ أو وسائل الإعلام أو حتّى الأحزاب السّياسيّة. كما يمكن أن يتمّ نشر الرّسائل أثناء الحفلات الموسيقيّة أو التّجمّعات الفنيّة أو البثّ الإعلاميّ. ويتمثّل الهدف من كلذ ذلك في تغيير سلوك المواطن للنّاي عن العنف قبل المراحل الحسّاسة في الدّورة الانتخابيّة، وتشجيع المشاركة السّلميّة في الانتخابات.

أمّا في النّهج الخامس الذي نقدّمه في هذه النّظرة العامّة، فغالبًا ما يتمّ فيه دمج رسائل السّلام مع التّوعيّة المدنيّة وتثقيف النّاخبين. ذلك أنّ التّربية المدنيّة تعتمد إطارًا زمنيّا أطول، وتهدف إلى زيادة الوعي بحقوق

ومسؤوليّات النّاخبين في مجتمع ديمقراطيّ. وتعتبر توعية النّاخبين أكثر ارتباطا بالانتخابات، وهي تهدف إلى نشر المعلومات العمليّة بين النّاخبين حول عمليّة انتخابيّة محدّدة. وكلا النّهجين التّربويين يساعدان في تقليل مخاطر ترويج الشّائعات، ويساعدان في ضمان الوصول إلى حلّ الخلافات وسبل الإبلاغ عن الشّكاوى.

أمّا الأداة السّادسة، هي استشارة النّاخبين، وهي تقوم على منطق طموح. حيث تقوم الأحزاب السّياسيّة بإشراك قاعدتها الدّاعمة، ممّا يسمح للنّاخبين بالتّعبير عن مخاوفهم. وبالتالي، يعبّر قادة الحزب، من خلال المشاركة المباشرة أو الحوار، عن احتياجات النّاس في برامج الحزب، ويعالجون احتياجاتهم أو وخيبات أملهم.

النّهج السّابع يتمثّل في برامج الشّباب. ذلك انّ برامج الشّباب تركّز بشكل عامّ على ضمان تحسين التّعليم وتشغيل الشّباب. كما تسعى بعض منظّمات المجتمع المدنيّ إلى تحسين مشاركتها في العمليّات الانتخابيّة.

يمكن تنظيم ورش العمل مع الأجنحة الشّبابيّة للأحزاب السّياسيّة، أو يمكن أن يشارك الشّباب في أنشطة الحملة أو المراقبة. ومن خلال هذه الأنشطة، من الأهمّية بمكان إشراك الشّباب بشكل بنّاء في العملية الانتخابيّة، لأنّهم غالبًا ما يكونون الفئة الأسهل على الإطلاق التي يتمّ تجنيدها للعنف.

أمّا نهج الوقاية الأخير الذي نغطّيه فيتمثّل في مشاركة قطاع الأمن. ومرّة أخرى، يغطّي هذا الإجراء مجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك دور قوّات الأمن في أحداث الانتخابات، والدّعم الذي يتلقّونه، والأطر التّنظيميّة التي تضبط عمليّاتهم. لذلك، يجب أن تكون آليّات التّنسيق قائمة بين الشّرطة وهيئة إدارة الانتخابات. ذلك أنّه في بعض الحالات، قد لا يكون ضبّاط الشّرطة وسلطات إنفاذ القانون الأخرى على دراية كاملة بمسؤوليّاتهم المتعلّقة بالانتخابات، ويحتاجون إلى مزيد من التّدريب.

وعموما نقول إنّ بعض هذه الأساليب التي غطّيناها في هذه النّظرة العامّة تهدف بشكل مباشر إلى حماية المجتمعات أو تخفيف حدّة التّوتّر، مثل رسائل السّلام أو مشاركة قطاع الأمن. في حين يمكن للنُّهُج، مثل المراقبة أو التّربية المدنّية، أن تساعد بشكل معقول في تقليل مخاطر العنف بشكل غير مباشر، غير أنّ الوقاية العنف لا يمثّل هدفها الأساسيّ. ومن جانب آخر، غالبًا ما تجمع الجهات الفاعلة التّنموية الأكبر حجمًا أو الحكومات الملتزمة عدّة مناهج، كجزء من استراتيجيّات الوقاية الواسعة. وعليه، يجب عليك، قبل تصميم استراتيجيّة ما للوقاية من العنف، أو كجزء من تقييمك، أن تتباحث مع الجهات الفاعلة الدّوليّة والمحليّة الأخرى بشأن خططهم لتجنّب الازدواجيّة، ولتحديد أوجه التّآزر.

ولتخطيط جهودهم بشكل أفضل، غالبًا ما يستخدم الممارسون الانتخابيّون الدّورة الانتخابيّة، والتي هي محور الفيديو التّالي.

ملحوظة من المدرّب

لا بدّ لك، قبل تصميم استراتيجيّة ما للوقاية من العنف، أو اعتمادها كجزء من تقييمك، أن تتباحث مع الجهات الفاعلة الدّوليّة والمحليّة الأخرى بشأن خططهم لتجنّب الازدواجيّة، ولتحديد أوجه التّآزر حيثما أمكن ذلك.

موارد متميّز

مخطّط معلومات بيانيّ: مناهج الوقاية الشّائعة
Infographic: Common Prevention Approaches

يسلّط هذا الرّسم البيانيّ الضّوء على ثمانية أنواع من أساليب الوقاية المستخدمة للوقاية من العنف الانتخابيّ.

كتاب: انتخاب السّلام، والوقاية من العنف، والتّأثير في الاقتراع
Book: Electing Peace, Violence Prevention and Impact at thePolls

يبحث هذا الكتاب في الوقاية من العنف الانتخابيّ ويقيم فعاليّة ممارسات الوقاية المختلفة – الفعّالة وغير الفعّالة وتحت أيّة ظروف.

تخطيط الوقاية

الدّورة الانتخابيّة كأداة تخطيط

تناقش ديبرا الطّرق التي يمكن من خلالها استخدام الدّورة الانتخابيّة كأداة تخطيط لإشراك المنظّمات الدّوليّة في مراحل مختلفة من الدّورة الانتخابيّة.

ديبرا ليانج فينتون:

من المهمّ أن نتذكّر أنّ يوم الانتخابات هو مجرّد يوم واحد. ويعدّ الاستعداد في الفترة التي تسبق يوم الانتخابات، والتّعامل السّليم مع الأحداث في أعقاب يوم الانتخابات، أمرًا بالغ الأهمّية لضمان عدم تصاعد المواقف التي يحتمل أن تنقلب إلى أعمال عنف. ويمكن النّظر إلى هذه المراحل الفنّية للعمليّة الانتخابيّة على أنّها دورة تتكوّن من فترة ما قبل الانتخابات ويوم الانتخابات وفترة ما بعد الانتخابات. وغالبًا ما تستغرق هذه الفترات معًا فترة تتراوح من 12 إلى 24 شهرًا. وتُستخدم الدّورة الانتخابيّة بشكل شائع كأداة تخطيط مرئيّة تساعد في تحديد المخاطر وفرص الوقاية عبر هذه المراحل. لقد طوّرت مؤسّسات مثل برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ (UNDP) والمؤسّسة الدّولية للنّظم الانتخابيّة (IFES) والمعهد الدّوليّ للدّيمقراطيّة والمساعدة الانتخابيّة (IDEA) نسخها الخاصّة من الدّورة الانتخابيّة لأغراض التّخطيط.

والآن سنقوم بتسليط الضّوء على بعض المجالات أو الأنشطة داخل الدّورة التي أنشأناها والتي تستحقّ اهتماما خاصّا.

يُعدّ الإطار القانونيّ من أولى أولويّات الوقاية. حيث ستستغرق المراجعات القانونيّة أو إنشاء مؤسّسات جديدة، على سبيل المثال، وقتا، ويمكن أن تبدأ حتّى قبل تحديد يوم الانتخابات، بناءً على الدّروس المستفادة من الانتخابات السّابقة. كما يجب أيضًا وضع أحكام آليّات التّظلم أو القنوات التي يمكن من خلالها الطّعن في النّتائج في وقت مبكّر.

وفي المراحل الأولى من الدّورة الانتخابيّة، سيتّجه الاهتمام أيضًا إلى إدارة العمليّة الانتخابيّة. وفي كثير من الحالات، يتمّ تعيين مفوّضي الانتخابات مباشرة من قبل شاغل المنصب، ممّا يشكل استقلاليّة المفوضيّة. كما يجب أيضًا تزويد هيئات إدارة الانتخابات الفعّالة بالموارد المناسبة لتتمتّع بالقدرة على التّعامل مع العمليّات الانتخابيّة المعقّدة.

يتمّ تسجيل النّاخبين في وقت لاحق في مرحلة ما قبل الانتخابات. وهو يتضّمن تحديد معايير الأهلّية، وجمع معلومات النّاخبين، وإنتاج قائمة النّاخبين. ويمكن أن يكون تسجيل النّاخبين عمليّة حسّاسة، لأنّها تتعلّق بمسائل المواطنة، وحقوق النّاخبين للنّازحين داخليًا أو اللاّجئين، والتّسجيل خارج الدّولة.

وفي يوم الانتخابات، سيتّجه الانتباه إلى عمليّات الاقتراع وتجميع النّتائج. حيث يمكن اعتبار إدارة اللّوجستيات عاملاً في الوقاية العنف. كما أنّ نشر الموادّ في الوقت المناسب وبدقّة، ومستوى معارف

مسؤولي الاقتراع وتدريبهم، والإعلان عن النّتائج في الوقت المناسب، يعزّز نزاهة العمليّة الانتخابيّة. ذلك أنّ أيّ تجاوز، سواء كان حقيقيّا أو متصوّرا، يمكن أن يثير الاحتجاج أو يقوّض النّتيجة.

من جانب آخر، ستعتمد الوقاية الفعّالة، طوال الدّورة الانتخابية، على التّنسيق والتّدريب. يتطلّب التّنسيق تحديد أصحاب المصلحة الدّوليين والمحلّيين في فترة الانتخابات، وتحديد أولويّاتهم لتجنّب الازدواجّية/التّكرار أو تحديد أوجه التّآزر الممكنة. وغالبًا ما تنشئ الجهات المانحة أو بعثات المراقبة هياكل تنسيق لتسهيل عمليّة شفّافة وفعّالة.

كما يوجد نشاط آخر يمتدّ عبر الدّورة الانتخابيّة ألا وهو تثقيف وتدريب مسؤولي الانتخابات والمراقبين ووسائل الإعلام على التّرويج لانتخابات سلميّة وذات مصداقيّة. وبالمثل، تستفيد الأحزاب السّياسيّة من التّدريب على تطوير المنصّات والحملات المسؤولة.

وعليه، تساعد الدورة الانتخابية جميع أصحاب المصلحة على تحديد نقاط الدّخول الرّئيسيّة لأنشطتهم البرامجيّة الخاصّة. فالدّورة الانتخابيّة هي تمثيل نوع مثاليّ. وعلى سبيل المثال، قد تصبح الدورة الانتخابية قصيرة جدًا عند إجراء انتخابات مبكّرة. وإذا ما أخذنا في الاعتبار أنّه لا توجد عمليّتان متطابقتان، سنرى أنّ هناك ميزات ملازمة لكلّ عمليّة انتخابيّة يمكن للمرء التّخطيط لها.

أخيرا وليس آخرا، يمكن القول إنّ مداخل تطوير البرنامج ستعتمد على تفويض المؤسّسة والأهداف البرامجيّة وتوافر التّمويل. ومع ذلك، يمكن إجراء أنشطة الوقاية من العنف الانتخابيّ بطرق فعّالة من حيث التّكلفة حول مراحل محدّدة من الدّورة الانتخابيّة. ومن ذلك مثلا، قامت ورشة عمل حول الاستراتيجيّة عقدها معهد الولايات المتّحدة للسّلام قبل أسبوعين من الانتخابات العامّة في نيجيريا عام 2011، بجمع جهات فاعلة في المجتمع المدنيّ من منطقة عانت تاريخيّا من العنف الانتخابيّ. وبعد إجراء عمليّة تحليل النّزاع ورسم الخرائط، التزم كلّ ممثّل بدمج مكوّن بناء السّلام في العمل الحاليّ. ولعب قادة المجتمع المدنيّ دورًا حاسمًا في ضمان عدم وقوع أعمال عنف في منطقتهم في انتخابات 2011.

وفي المحصّلة، نقول إنّه عند النّظر إلى الدّورة الانتخابيّة، يمكن للمرء أن يرى أنّ ما بعد الانتخابات هو ما قبل الانتخابات، وأنّ الدّورة يمكن أن تكون بمثابة أداة مفيدة لتحديد طرق تقديم مساهمات ذات مغزى نحو عمليّات تنافسيّة سلميّة.



الفكرة الرّئيسيّة

يمكن أن تكون الدّورة الانتخابيّة بمثابة أداة مفيدة لتحديد طرق تقديم مساهمات ذات مغزى نحو عمليّات تنافسيّة سلميّة.

أمثلة على حالة الوقاية خلال العمل

يسلط تونيس الضّوء على أمثلة على الوقاية في العمل التي تعتمدها السّلطات المحلّية والدّبلوماسيّون الدّوليون والمجتمع المدنيّ. ذلك أنّ تحديد الشّركاء المناسبين أو الدّوافع للوقاية من العنف لا يقلّ أهمّية عن تحديد نقطة التدخّل في الدّورة الانتخابيّة.

تونيس مونتيس:

كنّا قدّمنا في جلسة سابقة ثماني ممارسات شائعة الاستخدام للوقاية من العنف الانتخابيّ. ولذلك دعونا الآن نلقي نظرة على بعض الأمثلة الملموسة للوقاية خلال العمل تعتمدها جهات فاعلة مختلفة هي: السّلطات المحلّية، والدّبلوماسيّون الدّوليّون، والمجتمع المدنيّ. وستلاحظ أنّ ضمان وقاية فعّالة يتطلّب وضع استراتيجيّة، وأنّ تلك الاستراتيجيّة يجب أن تتوافق مع المشكلة المتوقّعة.

يأخذنا مثالنا الأوّل إلى ليبيريا. لقد كانت الانتخابات العامّة لعام 2017 في هذا البلد الواقع في غرب إفريقيا سلميّة بشكل عامّ، ويرجع الفضل في ذلك إلى حدّ كبير إلى الجهود التي بذلتها الشّرطة الوطنيّة الليبيريّة، والدّعم الدّوليّ الذي تلقّته الشّرطة. ففي الفترة التي سبقت يوم الانتخابات، كانت هناك شكوك كثيرة حول قدرة الشّرطة الوطنّية الليبيريّة على ضمان أمن الانتخابات. لكنّهم نجحوا في ذلك. وقد لعب الحزب الليبراليّ الوطنيّ دورًا إيجابيًا خلال الحملة، وتمّت الإشادة به لحضوره المتميّز والمهنيّ في صناديق الاقتراع.

لقد تمّ تدريب ضبّاط الشّرطة اللّيبيريّة من قبل الجماعة الاقتصاديّة لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، والأمم المتّحدة (UN)، ولجنة الانتخابات لتحسين تكتيكاتهم المهنيّة والسّيطرة على الحشود. كما دعمت الولايات المتّحدة جهود الشّرطة المجتمعّية. ويُظهر بحثنا حول فعاليّة الوقاية من العنف في ليبيريا، والعديد من البلدان الأخرى حول العالم، أنّ الجهود المبذولة لإضفاء الطّابع المهنيّ على مشاركة الشرّطة في وقت مبكّر من الدّورة الانتخابيّة تؤتي ثمارها.

في المثال التّالي ننظر في الانتخابات الرّئاسيّة لعام 2019 في أوكرانيا. وبالمقارنة مع ليبيريا، واجهت هذه الانتخابات تحدّيات ذات طبيعة مختلفة تمامًا، حيث كانت المعلومات المضلّلة والهجمات الإلكترونيّة من أكبر التّهديدات.

وهذه المرّة، كانت جهود لجنة الانتخابات المركزيّة في أوكرانيا حاسمة في حماية البنية التّحتيّة للانتخابات، ومرّة أخرى كان ذلك بمساعدة متخصّصين دوليّين. حيث ساعد التّدريب على النّظافة الإلكترونيّة (الممارسات الفضلى الأساسيّة للأمن السّبرانيّ)، واستبدال الأجهزة القديمة في مواجهة الهجمات على الخوادم وأجهزة الكمبيوتر الانتخابيّة. وتُظهر حالتا أوكرانيا وليبيريا أنّ السّلطات المحلّية المسؤولة بشكل أساسيّ عن تنظيم انتخابات ذات مصداقيّة لها دور حاسم أيضًا في منع العنف الانتخابيّ. وهنا لا نتحدّث فقط عن دور الشرّطة ولجنة الانتخابات، ولكن أيضًا عن نظام القضاء بأكمله، وفي بعض الحالات النّادرة، القوّات المسلّحة.

أمّا المثال الثّالث فيقودنا إلى جمهوريّة الكونغو الدّيمقراطيّة، حيث أوضحت الانتخابات الأخيرة كلاّ من إمكانات وقيود الدّبلوماسيّة الدّوليّة كأداة للوقاية من العنف.

ففي عام 2006، استمرّت الرّسائل الدّبلوماسيّة طوال الدّورة الانتخابيّة بطريقة منسّقة. وكانت اللّجنة الدّوليّة لدعم المرحلة الانتقاليّة، والمعروفة أيضًا باسم (CIAT)، جهة حاسمة كآليّة دائمة للدّبلوماسيّة. حيث سمحت اللّجنة لسفراء الدّول القويّة والاتّحاد الأفريقيّ والاتّحاد الأوروبيّ والدّول المجاورة بالتّحدّث بصوت واحد موحّد.

لكن في عام 2011، كانت الجهود الدّبلوماسيّة أكثر تفكّكًا. وقد شارك مسؤولو الأمم المتّحدة والولايات المتّحدة في محادثات رفيعة المستوى وشجّعوا علانيّة على الشّفافيّة والانتخابات السّلمية. ولكن لسوء الحظّ، لم تتمكّن هذه الجهود من منع العنف الذي شوّه انتخابات 2011. ومرّة أخرى، كانت قيود دبلوماسيّة الوقاية واضحة للعيان قبل انتخابات جمهوريّة الكونغو الدّيمقراطيّة سنة 2018. فقد كان الدّبلوماسيّون لسنوات يحثّون الرّئيس كابيلا على تنظيم تصويت جديد، حيث تجاوز فترة ولايته لأكثر من عامين. وأسفرت جهود الاتّحاد الأفريقيّ ومجموعة الاتّصال الدّوليّة لمنطقة البحيرات الكبرى عن بعض النّتائج الملموسة. وأحرزت السّفيرة الأمريكيّة السّابقة لدى الأمم المتّحدة، نيكي هالي، تقدّمًا بتحذير كابيلا بالالتزام بالجدول الزّمنيّ أو مواجهة ردّ فعل دوليّ عنيف. وكانت الانتخابات التي أجريت في نهاية المطاف في ديسمبر 2018 موضع شكّ من حيث نزاهتها، وشهدت العديد من حوادث العنف. وهنا، تؤكّد التّجربة الدّوليّة في جمهورية الكونغو الديمقراطيّة إمكانيّة الدّبلوماسيّة للحدّ من مخاطر العنف الانتخابيّ، طالما وُجدَ نفوذ واتّساق، والتّنسيق بين الدّبلوماسيّين.

المثال الأخير يأتينا من المكسيك. ففي الفترة التي سبقت الانتخابات العامّة المكسيكيّة لعام 2018، أعطى كلّ من المجتمع المدنيّ والسّلطات المكسيكيّة الأولويّة للوقاية من العنف السّياسيّ ضدّ المرأة. حيث طلب 165 مرشحًا اتّحاديًا ومحلّيًا، قبل الانتخابات، الحماية من الشّرطة خلال فترة الحملة الانتخابيّة، إدراكًا للتّهديد الذي تشكّله الاغتيالات المستهدفة. كما شدّدت الشّرطة مراقبتها في مفترقات الطّرق، وأكشاك استخلاص رسوم المرور، والمواقع الاستراتيجيّة الأخرى. وعلى الرّغم من هذه الجهود، قُتل ما يقرب من 100 فاعل سياسيّ، وسُرقت أو أتلفت ما يقرب من 22000 بطاقة اقتراع.

وقد كانت النّقطة المضيئة الوحيدة هي التّركيز على العنف الانتخابيّ القائم على النّوع الاجتماعيّ. وبدعم من الوكالات الفيدراليّة والمنظّمات الدّوليّة والمجتمع المدنيّ المحليّ، تمّ وضع بروتوكول بشأن العنف السّياسيّ ضدّ المرأة على أساس النّوع الاجتماعيّ. وفي حين أنّها رفعت الموضوع على جدول الأعمال السّياسيّ، إلاّ أنّه لم يتمّ اتّخاذ خطوات محدّدة لحماية المرشّحات بشكل فعّال على المستوى المحليّ. وبالتّالي، فإنّ الأمثلة التّوضيحيّة من ليبيريا وأوكرانيا وجمهوريّة الكونغو الدّيمقراطية والمكسيك كلّها فريدة من نوعها، وتوضّح تنوّع الجهات الفاعلة المشاركة في الوقاية من العنف. ومع ذلك، من المهمّ تصميم استراتيجيّات تستند إلى نوع العنف المتوقّع، والمساحة المتاحة للمجتمع المدنيّ، والانفتاح على المشاركة الدّوليّة.

الفكرة الرّئيسيّة

من المهمّ تصميم استراتيجيّات بناءً على نوع العنف المتوقّع، والمساحة المتاحة للمجتمع المدنيّ، والانفتاح على المشاركة الدّوليّة.

نصيحة عمليّة

لكي تكون الوقاية فعّالة، يجب أن تكون استراتيجيّا، ويناسب المشكلة المتوقّعة.

مسألة للتّفكير

في الفيديو الأخير، شاهدنا حالات تمّ فيها توظيف الدّبلوماسية الدّوليّة وتدريب قوّات الأمن والتّنسيق ودعم منظّمات المجتمع المدنيّ للتّخفيف من العنف الانتخابيّ.

- ما هي العوامل التي يجب أن تحدّد النّهج الذي يتبعه الفاعلون الدّوليون للوقاية من مثل هذا العنف؟
- متى يمكن أن يتسبّب دعم منظّمات المجتمع المدنيّ في إلحاق الضرر؟

تحليل النّزاع والإنذار المبكّر: الأسباب الجذريّة وتقييم المخاطر

مقدّمة الفصل الثّاني

جوناس كلايس:

حسنا إذن، لنفترض أنّك قرّرت العمل على الوقاية من العنف الانتخابيّ. ما الدّولة التي ستحظى بالأولويّة لديك؟ وما هي المخاطر المحدّدة التي يجب التّركيز عليها؟ وكيف تقنع الآخرين بأنّ العنف محتمل جدّا؟

للإجابة عن بعض هذه الأسئلة، سوف نقدّم كيفيّة إجراء مسح أفقيّ أو تقييم قطريّ. أوّلا، قبل أن تبدأ البرمجة، يجب أن يكون لديك فهم جيّد للمشكلة، باعتبارها اللّبنة الأولى لاستراتيجيّة الوقاية الخاصّة بك. وثانيا، سيساعدك نهج إطار العمل المنظّم في اختيار البلد، وإعطاء الأولويّة لدوافع ومسبّبات العنف في انتخابات معيّنة. وأخيرا، سنختتم الفصل بخيارات للتّواصل الفعّال بشأن الإنذار المبكّر، ومثال لتقييم المخاطر أجراه معهد الولايات المتّحدة للسّلام قبل انتخابات 2019 في أوكرانيا.

يمكن القول إنّه مع أيّ نوع من أنواع الوقاية ستواجه درجة عالية من عدم اليقين: ذلك أنّ التّحليل ليس تنبؤًا. لكنّ بعض الأدوات التي نقدّمها في هذا الفصل يجب أن تساعدك في تحديد الأولويّات وتوفير قاعدة أدلّة في عملك.

أهداف التّعلّم

في نهاية هذه الدّورة، سيكون المشاركون قادرين على:

- إعطاء الأولويّة للبلدان المعرّضة بشدّة لخطر العنف الانتخابيّ
- ضبط التّحدّيات الهيكليّة أو التّطوّرات السّياسيّة التي قد تدفع أو تؤدّي إلى العنف الانتخابيّ
- إصدار بيان صحفّي لخلق شعور بأنّ الوضع طارئ

التّحليل الكلّيّ

الفحص العالميّ للمخاطر

يؤكّد جوناس كيف ينبغي إعطاء الأولويّة لتقييم البلدان المعرّضة لخطر العنف الانتخابيّ في عمليّات فحص المخاطر العالميّة الخاصّة بك بناءً على الأدلّة.

جوناس كلايس:

إن كنت تعمل لصالح منظّمة ذات تفويض عالميّ أو إقليميّ، فمن المهمّ إعطاء الأولويّة لجهودك واختيار البلدان التي لديها مخاطر مؤكّدة للعنف. وحتّى وإن كنت تركّز على بلد واحد فقط، فمن المهمّ أن تفهم كيف تتطوّر المخاطر بمرور الوقت، ومقارنتها بالبلدان الأخرى في المنطقة. بعد تقديم نهج المسح العالميّ العامّ. وسنقدّم لك بعض قواعد البيانات التي قد تساعد في تشكيل اختيارك لبلدك.

إنّ تحليل الصّوت هو حجر الزّاوية في برمجة الوقاية الفعّالة. ولكن، حتّى وإن كنت عضوا من منّظمة ذات حضور عالميّ، لا يمكنك تغطية كل انتخابات. وللمساعدة في تحديد أولويّات البلدان التي اخترتها، من المستحسن الرّجوع إلى مؤشّرات المخاطر ذات الّصلة واعتماد نهج المسح العالميّ. حيث يساعد المسح العالميّ على تحديد تلك الانتخابات ذات المخاطر المرتفعة، وذلك باستخدام عوامل الخطر القائمة على الأدلّة لتحديد مستوى الاهتمام. كما أنّ ذلك يضع المخاطر في منظورها الصّحيح، باستخدام نهج مقارن. حيث تُظهر الأبحاث أنّ بعض الظّروف الأمنيّة والحوكمة أو خصائص النّظام والعوامل الاقتصاديّة والاجتماعيّة، تلعب دورًا حاسمًا في تحديد مخاطر العنف المرتبط بالانتخابات. وسوف نقدّم الآن بإيجاز أقوى مؤشّرات العنف الانتخابيّ في المستقبل.

إنّ مؤشر الخطر الأوّل والأكثر موثوقيّة هو تاريخ البلد من حيث العنف السّياسيّ. إنّ العنف الانتخابيّ دوريّ بطبيعته، لذا فإنّ البلدان التي تعرّضت للعنف الانتخابيّ في الماضي من المرجّح أن تتعرّض له في المستقبل. ذلك أنّه في أذهان النّاخبين والمرشّحين، تصبح الانتخابات مرتبطة بالعنف بمرور الوقت، ممّا يدعو الضّحايا السّابقين للانخراط في هجمات انتقاميّة. كما يمكن أن يكون للعنف واسع النّطاق تأثير معاكس، حيث يدرك النّاخبون تكلفته البشريّة. وعلى سبيل المثال، ظلّت انتخابات 2013 في كينيا مستقرة نسبيًا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى ذكرى انتشار العنف في عام 2007، والخوف من تكرار نفس السّيناريو.

المجموعة الثّانية من المؤشّرات تتعلّق بالحوكمة أو نوع النّظام في بلد ما. ففي حين أنّ الدّيمقراطيّات أو الأنظمة الاستبداديّة عادة ما تظهر مستوى معيّنًا من الاستقرار السّياسيّ، فإنّ الدّيمقراطيات الانتقاليّة أو النّاشئة تبدو معرّضة بشكل خاصّ للعنف السّياسيّ. فالدّول لا تمسي ديمقراطيّةً بين عشيّة وضحاها، بل إنّ الخطر كامن أوّلا في المرحلة الانتقاليّة، حيث تدخل الدّول الاستبداديّة سابقًا مرحلة مضطربة، مع الانفتاح التّدريجيّ للمجتمع وانتخابات تشوبها نقائص. كما أنّه لن يتمّ التّعامل مع المظالم بشكل تامّ، ولكن سيكون هناك مجال متنام لحسمها. وهذا التّوتر يمكن أن يجعل الأنظمة قلقة، ممّا يدفعها إلى التّراجع عن الحقوق النّاشئة مثل حرّية التّعبير وتكوين الجمعيّات. لكن في نفس الوقت لا يعني هذا أنّ

الأنظمة الاستبداديّة، في أقصى يسار المقياس، مرغوبة. فغالبًا ما تظلّ تلك الأنظمة في حالة من السّلام السّلبيّ والاستقرار القمعيّ، حيث لا يحظى النّاس بفرصة انتخاب قادتهم بحرّية.

الفئة الثّالثة والأخيرة من مؤشّرات المخاطر تتعلّق بالظروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة. وهناك مؤشّران اجتماعيّان واقتصاديّان يبرزان في تحديد مخاطر العنف الانتخابيّ، وهما التّنوّع السّياسيّ البارز للبلد ومستوى عدم المساواة الأفقيّة. فما الذي يعنيه ذلك؟ يشير مؤشّر عدم المساواة الأفقيّة إلى عدم المساواة بين الفئات الاجتماعيّة، على عكس مؤشّر عدم المساواة الرأسيّة الذي يعني عدم المساواة بين الأسر أو الأفراد، كما تمّ قياسه بواسطة معامل جينيّ (GINI coefficient) لبلد ما. هذا يعني أنّ تنوّع البلد، من حيث العرق أو الدّين مثلا، لا يمثّل في خطرًا حدّ ذاته، وإنّما ما يرفع العلم الأحمر ويدقّ ناقوس الخطر إنّما هو التّنوّع الذي يسهل استغلاله من قبل السّياسيّين الكاريزماتيين، الذين يحشدون قاعدة دعمهم من خلال الحملات الانقساميّة.

ونحن، يجب أن نفكّر في عوامل الخطر هذه من منظور احتماليّ، وليس من منظور سببيّ. إنّ الدّيمقراطية الوليدة التي لها تاريخ من العنف الانتخابيّ ومستويات عالية من عدم المساواة الأفقيّة ليست مضمونة لتجربة العنف الانتخابيّ. لكنّ البلد يستحقّ اهتماما خاصّا، ويستفيد من الوقاية. وفي نفس الوقت، لا يقدّم المسح العالميّ للمخاطر نموذجًا للتنبّؤ، نظرًا لأنّ المسارات المتعدّدة يمكن أن تؤدّي إلى نفس النّتيجة. ولذلك، ينبغي على المرء، عند اختيار البلدان، أن يولي اهتمامًا خاصّا للبلدان التي تقدّمت بشكل كبير في التّرتيب من السّنوات السّابقة، وتلك التي تكون مخاطرها عالية باستمرار عبر عدّة سنوات.

ومن جانب آخر، لا يوجد حاليًا مؤشّر مخاطر يجمع جميع البيانات ذات الّصلة، ويصنّف البلدان بناءً على مخاطر العنف الانتخابيّ. ومع ذلك، هناك عدم استقرار سياسيّ وتصنيفات السّلام والحكم مع المؤشّرات التي تعمل بمثابة عامل مساعد. ويمكن للموارد الأخرى ترشيد المسح العالميّ الخاصّ بك أيضًا. وتعدّ مجموعة بيانات "الانتخابات الوطنيّة عبر الدّيمقراطية والاستبداد (NELDA)" واحدة من أفضل الموارد المتاحة حاليًا، حيث توفّر معلومات مفصّلة عن جميع الأحداث الانتخابيّة من عام 1945 إلى عام 2012. وهناك مصدر آخر مفيد لبيانات النّزاع والّتحليل والخرائط ألا وهو موقع "النّزاع المسلّح ومشروع بيانات الأحداث (ACLED)". وهي بيانات تستخدمها منصّة تحليل ومراقبة عدم الاستقرار التّابعة لوزارة الخارجية الأمريكيّة، والمعروفة باسم (I-MAP)، وتعرضها على منصّة عامّة يمكن استخدامها للتّحليل التّنبئي. وقد تفيد كلّ هذه الموارد في الفحص العالميّ وفي تحديد الأولويّات بناءً على الأدلّة.

الفكرة الرّئيسيّة

تعتبر الظّروف الأمنيّة، وخصائص الحكم أو النّظام، والعوامل الاقتصاديّة والاجتماعيّة عوامل حاسمة في تحديد مخاطر العنف المرتبط بالانتخابات.

نصيحة عمليّة

عليك بإيلاء اهتمام خاصّ للبلدان التي تقدّمت بشكل كبير في التّرتيب مقارنة بالسّنوات السّابقة، وتلك التي تكون مخاطرها عالية باستمرار عبر سنوات متعدّدة.

تحليل حالة

التّحليل القُطريّ:

توفّر ديبرا إطار عمل لتحليل بعض مسبّبات العنف في بلد معرّض لخطر العنف الانتخابيّ.

ديبرا ليانج فينتون:

سيستفيد التّخطيط الوقائيّ، بمجرّد تحديد الانتخابات المعرّضة للخطر، من التّقييم الشّامل للقطر أو تحليل المخاطر. سيساعد هذا التّحليل، من خلال استخدام مقاربة لإطار العمل، في تحديد البؤر السّاخنة المحتملة ومراحل التّخطيط الضّعيفة التي تستحقّ مزيدًا من الاهتمام وجهود الوقاية المصمّمة بعناية.

ومقارنةً بالمسح الأفقيّ، الذي تمّت مناقشته في الجلسة السّابقة، سيجمع التّحليل القطريّ معلومات أكثر تفصيلاً عن حالة تمّ تحديدها بالفعل على أنّها معرّضة للخطر. وتعتمد التّقييمات على التّقارير الميدانيّة بالشرّاكة مع المنظّمات المحلّية، وتتعمّق في الدّيناميكيّات المحلّية. لذلك، من الأفضل أن ينتهج التّقييم المبكّر، الذي يتمّ عادة من 12 إلى 18 شهرًا قبل يوم الانتخابات، مراقبة مستمرّة للوضع. حيث يتطلب كلّ منها عدّة أسابيع لإكماله.

من جانب آخر، يجب إجراء تقييم المخاطر بما يتماشى مع منهجيّة منظّمة، للتأكّد من أنّ التّحليل قائم على الأدلّة ويأخذ في الاعتبار جميع الزّوايا الممكنة. وعادة، تتمّ تغطية ثلاثة مكوّنات أساسيّة:

1. عوامل الخطر ذات الأولويّة
2. سيناريوهات العنف
3. توصيات للوقاية.

وسنقدّم الآن مزيدًا من التّفاصيل حول كلّ مكوّن من هذه المكوّنات.

سيأخذ تحليل عوامل الخطر في الاعتبار كّل من الظّروف الهيكليّة التي تزيد من ضعف الانتخابات، فضلاً عن مسبّبات العنف الخاصّة بالانتخابات. ولقد قمنا بتغطية بعض عوامل الخطر الهيكليّة في وقت سابق من الدّورة. وتتضمّن هذه اللّمحة العامّة من هوغلوند العديد من العوامل التي سيأخذها المحلّلون في الاعتبار، بما في ذلك انقسامات النّزاع القائمة، والمقاطعات أو الولايات التي لها سوابق من العنف الانتخابيّ. وتشمل المخاطر الهيكليّة الأخرى الوصول إلى الأسلحة أو النّظام الانتخابيّ نفسه. ومن ذلك مثلا، أنّ عدد قليلا من الأصوات، في أنظمة الفائز الأوّل (التي يشار إليها أيضًا باسم "أنظمة الفائز يحصل على كلّ شيء" winner-takes-all systems، حيث يفوز المرشّح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات بجميع المقاعد)، يمكن أن يكون له تأثير كبير على النّتيجة، مع احتمال كبير لاندلاع أعمال عنف.

كما تستحقّ المحفّزات الخاصّة بالانتخابات أيضًا اهتمامًا وثيقًا. ومن أمثلة ذلك أنّ نتيجة الانتخابات غير المؤّكدة ستزيد من خطر استخدام المتنافسين الرّئيسيّين جميع الوسائل المتاحة لهم، بما في ذلك استخدام العنف، لترجيح كفّة الميزان لصالحهم. كما قد يؤدّي وجود شرطة منحازة في التّجمّعات الانتخابية، أو حالة تزوير صارخة للانتخابات، إلى العنف بسرعة أيضًا.

المكوّن الأساسيّ الثاني للتّقييم القابل للتّنفيذ هو نظرة عامّة على سيناريوهات العنف في كلّ مرحلة من مراحل الدّورة الانتخابيّة، مع بعض المؤشّرات على مثيلاتها. فعلى سبيل المثال، قد يقوم المرشّحون بترهيب منافسيهم خلال فترة الحملة. حيث يمكن أن يتمّ استهداف مسؤولي الانتخابات أو بنيتهم التّحتية خلال يوم الانتخابات، أو قد تتحوّل معاقل المرشّح الخاسر المحلّية إلى مسرح لأعمال عنف بمجرّد إعلان النتائج، خاصّة إذا لم يتمّ قبول النّتائج. وعليه، يتطلّب كلّ نوع من أنواع العنف المتوقّع تدابير وقاية مصمّمة بعناية.

من جانب آخر، ستتطلّب النّظرة العامّة على السّيناريو تحليلاً للجهات الفاعلة، ممّا يحتاج منك بدوره إلى تحديد أصحاب المصلحة الذين قد يكونون مهتمّين بالعنف المرتبط بالانتخابات، وأولئك الذين قد يساعدون في التّخفيف من المخاطر. ذلك أنّ تلك الجهات الفاعلة التي تثير الانقسامات تحظى بانتظام باهتمام خاصّ. كما يمكن للمرشّحين إنشاء تحالفات عرقيّة أو تجريد مجتمعات بأكملها من صفتها الإنسانيّة لحشد الدّعم.

أمّا الجزء الثّالث من التّقييم، المتمثّل في التّوصيات، فيجب أن يأخذ في الاعتبار عن كثب المخاطر المتوقّعة وسيناريوهات العنف. حيث ينبغي النّظر في جميع سبل الوقاية المتاحة وتسلسلها. وبما أنّ الجهات الفاعلة في بناء السّلام لا تعمل من فراغ، لذا حاول قياس الأنشطة التي خطّط لها الآخرون، لضمان التّنسيق وتجنّب الازدواجيّة حيثما أمكن ذلك.

إنّ التّقييمات القطريّة قيّمة ولكن ينبغي التّعامل معها بحذر. ذلك أنّ مجرّد إجراء التّحليل، قد يولّد انطباعا لدى بعض أصحاب المصلحة بأنّك تتوقّع عنفًا واسع النّطاق. لذا، من المهمّ بالنّسبة للجهات الفاعلة الدّوليّة أو الإقليميّة التي تجري التّقييم، أن تحافظ على الشّفافيّة والامتناع عن إثارة الذّعر غير الضّروريّ. كما من المهمّ أيضًا إشراك المنظّمات المحلّيّة المستقلّة التي تحظى بالنّفاذ والشّرعيّة اللاّزمين لجمع البيانات من خلال الاستبيانات أو المقابلات. ولا يوصى بإشراك السّلطات الحكوميّة في جمع البيانات، حيث سيكون سلوكها ودورها جزءًا من التّقييم. ومع ذلك، فمن الأهمّية بمكان كسب تأييدهم، بما أنّ بإمكانهم الوصول إلى الموارد الأوليّة الهامّة.

من جانب آخر، توجد أطر تقييم مختلفة يمكن استخدامها بمرونة. وكمثال على ذلك، سوف نقدّم أداة إدارة المخاطر الانتخابيّة (ERM) التي أنشأها المعهد الدّوليّ للدّيمقراطيّة والمساعدة الانتخابيّة (IDEA). حيث يساعد إطار العمل على فهم المخاطر وتحليل البيانات وتصميم إجراءات الوقاية. في حين تمثّل أداة إدارة المخاطر المؤسّسية أداةً برمجيّة صارمة مصمّمة بشكل أساسيّ لهيئات إدارة الانتخابات.

توفّر الأداة مكتبة رقميّة تحتوي على قائمة بالعوامل الانتخابيّة التي تشكّل مخاطر على الانتخابات، بما في ذلك العنف المرتبط بالانتخابات. وتسمح الأدوات التّحليليّة للمستخدمين بتحليل البيانات ورسم خرائط المخاطر أو تخطيط اتّجاهات المخاطر. ويتجاوز تركيز الأداة العنف ويغطّي تحدّيات النّزاهة والاحتيال كمخاطر انتخابيّة أيضًا. كما تقدّم الأداة نهجًا منظّمًا بشكل واضح لتحليل السّياق الانتخابيّ وتخطيط الأنشطة، ولكنّها ليست متاحة مجانًا، فضلا عن ضرورة المرور ببعض التّدريب لاستخدامها.

وبناءً عليه نقول إنّ التّقييمات مهمّة، لا لتكييف البرامج مع سياق معيّن وحسب، بل لجمع البيانات التي ستساعدك على مراقبة التقدّم نحو أهدافك كذلك.

الفكرة الرّئيسيّة

يساعد التّحليل القطريّ في تحديد البؤر السّاخنة المحتملة ومراحل التّخطيط الضّعيفة التي تستحقّ مزيدًا من الاهتمام، وجهود الوقاية المصمّمة بعناية.

نصيحة عمليّة

من المهمّ تحديد أصحاب المصلحة الذين قد يكون لديهم اهتمام بالعنف المرتبط بالانتخابات، وأولئك الذين قد يساعدون في التّخفيف من المخاطر.

موارد متميّز

موقع واب: أداة إدارة المخاطر الانتخابيّة

Website: Electoral Risk Management Tool (ERMTool)

تمّ تصميم أداة إدارة المخاطر الانتخابيّة (ERMTool) لتمكين النّاس من ضمان انتخابات سلميّة وذات مصداقيّة. أمّا المستخدمون المستهدفون فهم هيئات إدارة الانتخابات، ووكالات القطاع الأمنيّ، والمجتمع المدنيّ، والجهات الفاعلة الأخرى الحكوميّة وغير الحكوميّة. وتهدف أداة ERMTool إلى بناء قدرة المستخدم على فهم وتحليل وتخفيف المخاطر الانتخابيّة. كما يمكن أن تبني أداة ERMTool قدرة المستخدمين على فهم عوامل الخطر الانتخابيّة، وجمع بيانات المخاطر وتحليلها، ومنع التّصميم، واستراتيجيّات التّخفيف، وتسجيل نتائج الإجراءات. وتتكوّن الأداة من ثلاثة أجزاء متكاملة. ويمكن للّجان الانتخابيّة والمنظّمات غير الرّبحيّة الحصول على نسخة من برنامج أداة إدارة المخاطر الانتخابيّة من خلال طلب مفتاح التّنزيل من المعهد الدّوليّ للدّيمقراطيّة والمساعدة الانتخابيّة.

تخطيط المخاطر وتصوّر البيانات

تشرح جمينة عدّة أمثلة على الفرص والقيود المفروضة على تخطيط المخاطر وتصوّر البيانات.

جمينة صدّيقي:

نظرًا لأنّ التّقنيات الجديدة تعمل على تغيير العمليّات الانتخابيّة بسرعة، يمكن للابتكار التّكنولوجيّ بالمثل تحسين جهود الوقاية من العنف. ويُعدّ تحديد المخاطر أو العنف من خلال التّعهيد الجماعيّ (crowdsourcing) أحد تلك الابتكارات التي تعيد تشكيل الوقاية من العنف الانتخابيّ تدريجيًا. كما يمكن للمواطنين الأفراد الآن استخدام وسائل التّواصل الاجتماعيّ أو تطبيقات الهاتف المحمول للإبلاغ عن المخالفات والتّرهيب. وإضافةً إلى ذلك، يوفّر رسم الخرائط نهجًا مبتكرًا لتصور البيانات المتعلّقة بالتّهديدات والحوادث العنيفة، وتحديد المناطق المعرّضة للخطر، وإبلاغ إجراءات الوقاية. وقبل أن نقدّم مثالين محدّدين، دعونا نفكّر في كلّ من الفرص والقيود المفروضة على هذا النّهج.

لطالما استُخدمت خرائط الانتخابات لتصور بيانات الانتخابات الأساسيّة، مثل نتائج الاستطلاع اللاّحق للاقتراع مباشرة (exit poll results). ولكن يمكن أيضًا استخدام تلك المنصّات عبر الإنترنت نفسها لتصوّر حوادث العنف أو المناطق المعرّضة للخطر في الوقت الفعليّ. فمن خلال المنصات القائمة على الويب أو البريد الإلكترونيّ أو الرّسائل النّصيّة أو وسائل الاتّصال الأخرى، تجمع أدوات رسم الخرائط ملاحظات المواطنين العاديّين أو الصّحفيّين أو المراقبين المحترفين أو المراقبين على المدى الطويل. ويتمّ تجميع التّقارير في شكل قاعدة بيانات وعرضها في خرائط مرئيّة تشير إلى الاتّجاهات والأنماط حسب الموقع أو الوقت. وإذا كانت التّقارير دقيقة وفي الوقت المناسب وقابلة للتّنفيذ، فيمكن أن تساعد في تثليث البيانات الرّسميّة. كما يمكن للبيانات أن تفيد في تقييمات المخاطر وتمكّن من تحقيق الاستجابة الفعّالة من قبل السّلطات أو المجتمع المدنيّ.

إنّ جهود رسم الخرائط واعدة، لكنّ الحذر مطلوب. حيث أصبحت مساحة الانتخابات مسرحًا لحملات تضليل منسّقة، وجهود رسم الخرائط عرضة للتّقارير غير المؤكّدة أو الخطأ البشريّ. لذا، من المهمّ إذا ما أردنا الحصول على بيانات موثوقة، استخدام منهجيّة مجرّبة وقنوات إبلاغ متعدّدة وآليّة تحقّق قويّة. كما يجب أيضًا مراعاة أمن الضّحايا والمراقبين، حيث قد تتمّ إساءة استخدام المعلومات لسحق المعارضة أو معاقبة السّلوك المارق. وهناك حاجة أيضًا إلى حدّ أدنى من الاتّصال بالإنترنت أو الاتّصال الخلويّ لضمان نقل البيانات في الوقت الفعليّ.

وتعدّ PakVotes في باكستان وUshahidi في كينيا مثالين لجهود رسم الخرائط التي تتمّ بقيادة محليّة، والتي تهدف صراحة إلى التّخفيف من مخاطر العنف الانتخابيّ. فقد أطلقت منظّمة غير حكوميّة محليّة، تسمى Bytes for All (B4A) في الفترة التي تسبق الانتخابات العامّة لعام 2013 في باكستان، مبادرة PakVotes بدعم من المعهد الأمريكيّ للسّلام. حيث تمّ تدريب شبكة من المراسلين المواطنين وتزويدهم بهواتف ذكيّة تعمل بنظام Android لتسجيل حوادث العنف الانتخابيّ في عشر مقاطعات غير مغطاة نسبيًا ولكنّها معرّضة للنّزاع. كما جمعت غرفة الأخبار في إسلام أباد التّقارير، وتحقّقت بشكل منهجيّ من المعلومات، وشاركت البيانات على منصّاتها، وأنتجت خرائط حيّة للحوادث. وكانت مبادرة #PakVotes هي الاتّجاه الأعلى المرتبط بانتخابات 2013، والذي أعطى الوقاية من العنف اعتبارًا أوسع في باكستان.

المثال الثاني هو Ushahidi، وهي منظمة غير ربحيّة تعتمد على المراقبة المحلّية المباشرة للإبلاغ عن العنف الانتخابيّ باستخدام برامج البيانات الجغرافيّة المكانيّة. وقد تمّ استخدام منصة Ushahidi خلال انتخابات 2007 في كينيا لتصوّر أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في جميع أنحاء البلاد. وتمّ التّحقّق من أكثر من 40000 تقرير، استخدمت كمورد في تصميم تدابير الاستجابة. ووجد تحليل أجرته كلّية كينيدي الحكوميّة بجامعة هارفارد أنّ المعلومات التي جمعتها Ushahidi كانت أكثر دقّة من مصادر وسائل الإعلام التّقليديّة. كما كان أداء المنصّة أفضل بشكل ملحوظ في الإبلاغ عن أشكال غير مميتة من العنف الانتخابيّ، مثل ترهيب النّاخبين والمرشّحين. وخلال انتخابات 2013 و2017 الأخيرة في كينيا، حوّلت Ushahidi نهجها من ردّ الفعل إلى المشاركة الاستباقيّة. وتعمل المنصّة الآن على تسهيل تنظيم الاستجابة السّريعة، وتسمح للمواطنين بالتّسجيل في خدمة الرّسائل القصيرة وتنبيهات البريد الإلكترونيّ.

وعليه، فقد ذهبت مبادرتا PakVotes وUshahidi إلى أبعد من مجرّد جمع المعلومات، وقامتا بنشر المعلومات بنشاط لتنبيه المجتمعات المعرّضة للخطر.

ومن المنصّات الأخرى، نذكر نظام ELMO أو نظام مركز كارتر لمراقبة الانتخابات، والذي تمّ إنشاؤه خصّيصًا كآليّة لجمع البيانات وإعداد التّقارير لمراقبي الانتخابات. كما توجد العديد من المنصّات والخدمات الأخرى عبر الإنترنت المصمّمة لجماهير محدّدة والتي يمكن أن تكون مفيدة أثناء التّخطيط لعملك.

الفكرة الرّئيسيّة

يوفّر رسم الخرائط نهجًا مبتكرًا لتصوّر البيانات المتعلّقة بالتّهديدات والحوادث العنيفة، وتحديد المناطق المعرّضة للخطر، وإبلاغ إجراءات الوقاية.

موارد متميّز

مقال: باكفوتس، تجربة وسائل التواصل الاجتماعي في مراقبة الانتخابات

Article: PakVotes, A Social Media Experiment in ElectionsMonitoring

يقيّم موجز السّلام هذا تجربة PakVotes ويقترح كيف يمكن أن توفّر نموذجًا لاستخدام وسائل التّواصل الاجتماعيّ لتنويع وتحسين جودة المعلومات حول الأحداث الوطنيّة الكبرى. نادية نافيوالا هي ممثّلة USIP في باكستان.

الإنذار المبكّر

إبلاغ الإنذار المبكّر

جوناس كلايس:

عندما يشير المسح الأفقيّ أو التّحليل القطريّ إلى أنّ خطر العنف مرتفع، فقد لا تكون دائمًا في وضع أفضل للتصرّف بنفسك. فمن خلال الإنذار المبكّر، يمكن للمرء أن ينقل المعلومات الهامّة إلى صانعي السّياسات أو وسائل الإعلام أو الجهات الأمنيّة، في الوقت المناسب لهم لاتّخاذ إجراءات وقاية فعّالة أو التّعبير عن مخاوفهم. كما يسلّط الإنذار المبكّر الفعّال الضّوء على حاجة ذات مصداقيّة، ويقترح فرصًا ملموسة للعمل الوقائيّ.

ويعتمد الإنذار المبكّر عادة على المراقبة المباشرة التي تقوم بها المكاتب الميدانيّة ومراقبي حقوق الإنسان ووسائل الإعلام المحلّية أو المجتمع المدنيّ. وبدلاً من ذلك، قد ينتج الإنذار المبكّر عن اتّجاهات سلبيّة في مؤشّرات المخاطر الأمنيّة أو السّياسيّة أو الاجتماعيّة الاقتصاديّة الكمّية. كما قد يظل التّحذير داخليًا، أو يمكن مشاركته مع الجهات الفاعلة المؤثّرة على المستوى الوطنيّ والإقليميّ والدّوليّ، فضلاً عن السكان المعرّضين للخطر. ويمكن مشاركة الرّسالة كتقرير عامّ أو تنبيه عبر الكابل أو إحاطة مباشرة. ومن بين أشكال الاتّصال المختلفة، قد يساعد البيان الصّحفيّ في تسليط الضّوء لصانعي القرار على الحاجة الملحّة لاتّخاذ إجراءات الوقاية.

والآن دعونا نفكّر بإيجاز في خصائص نشرة الإنذار المبكّر الصّحفيّة عن كثب. إنّ البيانات الصّحفيّة لا تزيد عمومًا عن صفحتين، مع وجود منافذ إخباريّة حسنة السّمعة كمستخدم نهائيّ لتضخيم رسالتك بشكل أكبر. وسوف ينقل البيان الصّحفيّ المقنع إحساسًا بالإلحاح، ويعرّض بيانات موثوقة ومتحقّق منها وحديثة تتعلّق بالتّغييرات المفاجئة أو الزّيادات المستمرّة في المخاطر.

وسواء كنت تتواصل من خلال بيان صحفيّ أو غير ذلك، فإنّ توقيت الإنذار المبكّر أمر بالغ الأهمّية. حيث يعتبر إصدار التّحذيرات من أفضل الممارسات عندما تكون هناك مؤشّرات قوّية على أنّ الموقف سيتصاعد في الأشهر المقبلة. يجب توصيل الرّسالة في وقت مبكّر بما فيه الكفاية لمساعدة صانعي السّياسات في تقدير النّتائج. وإذا ما تمّ إرسال الرّسالة في وقت مبكّر جدًا، فلن يكون صانعو السّياسة مستعدّين لاستثمار رأس مالهم السّياسيّ، أو قد ينكرون المشكلة أصلا. أمّا إذا خرج التّحذير بعد فوات الأوان، فسيتمّ إغلاق نافذة فرصة الوقاية الفعّالة. ونتيجة لذلك، يميل الإنذار المبكّر إلى تسليط الضّوء على المخاطر الملحّة فقط، ذات الاحتمال الكبير لحدوث فوضى عارمة.

وفي معظم الحالات، لا يمكن حلّ دوافع العنف الانتخابيّ على المدى القصير، لذلك تميل الحلول إلى التّركيز على إدارة الأزمات سريعة التّأثير في المراحل الأخيرة من الدّورة الانتخابيّة. وفي هذه المرحلة المتأخّرة، تكون خيارات الوقاية الفعّالة محدودة.

من جانب آخر، يخلق التّحليل التّنبئيّ المتأصّل في الإنذار المبكّر مستوًى كبيراً من عدم اليقين. لذا يجب النّظر بعناية في إصدار تحذير، حيث توجد العديد من التّحدّيات والعواقب المحتملة غير المقصودة.

فالأشخاص المسؤولون عن التّحذير لديهم حافز للإفراط في التّحذير، من أجل حماية أنفسهم من الانتقاد لفشلهم في توقّع حدث مهمّ. وفي نفس الوقت، فإنّ عدم التّحذير هو حقيقة واقعة – بسبب الخوف من السّقوط في فخّ عواء الذّئب (الخبر الكاذب)، وإزاء الإحجام العامّ عن الإبلاغ عن الأخبار السّيّئة.

وعليه، يتطلّب الإنذار المبكّر العامّ مؤشّرات موثوقة على أنّ الاتّصالات ستؤدّي إلى تصعيد الموقف. وقد يُنصح بالحرّية التّقديريّة، لأنّ الإنذار المبكّر المرتبط باستجابة فوريّة من قبل الجهات الأمنيّة قد يسرّع من حشد وتخطيط الجاني المكشوف.

لذلك، تمّ في السّنوات الأخيرة، إنشاء عدد متزايد من أنظمة الإنذار المبكّر مع التّركيز بشكل خاصّ على العنف الانتخابيّ. وعلى سبيل المثال، شاركت شبكة غرب إفريقيا لبناء السّلام (WANEP) في عام 2002، مع الجماعة الاقتصاديّة لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) في تنفيذ نظام إقليميّ للإنذار المبكّر والاستجابة (ECOWARN). وفي الفترة التي سبقت انتخابات 2017 في ليبيريا، أنشأ شبكة غرب إفريقيا لبناء السّلام مجموعة الإنذار المبكّر والاستجابة للانتخابات في ليبيريا (LEEWARG)، والتي تركّز على التّهديدات ضدّ الانتخابات السّلميّة. وتمّ تطبيق أنظمة مماثلة في جمهوريّة غينيا ولبنان وبوركينا فاسو وبوروندي.

وتبرز ثلاث سمات عند تقييم أطر الإنذار المبكّر. يجب أن تكون المعلومات دقيقة، بناءً على بيانات تجريبيّة وقابلة للتّحقّق. ويجب أن يكون الإنذار المبكّر فعّالاً، ممّا يسمح بإطار زمنيّ قصير بين جمع البيانات والتّحذير. وأخيرًا، يجب أن يكون مصدر البيانات والتّواصل شرعيًا وخاليًا من التّحيّز السّياسيّ في نظر المستخدم النّهائيّ.

الفكرة الرّئيسيّة

يسلّط الإنذار المبكّر الفعّال الضّوء على حاجة ذات مصداقيّة ويقترح فرصًا ملموسة للعمل الوقائيّ.

نصيحة عمليّة

قد يساعد البيان الصّحفيّ في تسليط الضّوء على الحاجة الملحّة لاتّخاذ إجراءات وقائيّة لصانعي القرار.



مسألة للتّفكير

غالبًا ما تعتمد الإنذارات المبكّرة على جهات فاعلة مختلفة، وتتّخذ أشكالًا مختلفة مثل بيان صحفيّ أو إحاطة، وهي أشكال ضروريّة للوقاية الفعّالة. ناقش الفيديو السّابق دور البيانات الصّحفيّة.

- ما نوع الإنذار المبكّر الذي رأيته أو استخدمته في الماضي؟
- كيف تحدّد أفضل وقت لإصدار إنذار مبكّر؟
- إذا كنت قد أصدرت تحذيرًا مبكّرًا في الماضي، فمن هم بعض الممثّلين الذين يتعيّن عليك الذّهاب إليهم للحصول على الموافقة؟ وإذا لم تكن قد أصدرت إنذارًا مبكّرًا، فمن هم الأشخاص الذين ستحتاج إلى إشراكهم من أجل إصدار تحذير؟

التّحليل القطريّ

"الكلب الذي لم ينبح" – تقييم مخاطر أوكرانيا 2019

يقدّم جوناس مثالًا ملموسًا على تحليل قطريّ أجراه معهد الولايات المتّحدة للسّلام في الفترة التي تسبق انتخابات 2019 في أوكرانيا.

جوناس كلايس:

في وقت سابق من الدّورة، ذكرنا أنّ تقييمات المخاطر يجب أن تبدأ مبكّرًا، ويفضّل أن تكون في موعد لا يتجاوز 12 شهرًا قبل يوم الانتخابات. وإلاّ فسيكون من الصّعب عليها إرشاد السّياسات والبرامج. ومن خلال تقييمنا قبل انتخابات 2019 في أوكرانيا، تمكّنا فقط من البدء قبل 6 أشهر من الانتخابات الرّئاسيّة التي أجريت في فبراير. حيث غالبًا ما تصل ميزانيّات البرامج الانتخابية متأخرًا، وفي مرحلة ما، يجب عليك تحديد ما إذا كان لا يزال من المفيد متابعة خططك. وفي حالتنا، قرّرنا المضيّ قدمًا لأنّنا تمكّنا من تضمين الانتخابات البرلمانيّة، التي أجريت بعد خمسة أشهر من التّصويت الرئاسي، في تحليلنا.

هناك ثلاث مراحل رئيسيّة في عمليّة التّقييم: مرحلة التّصميم ومرحلة جمع البيانات ومرحلة إعداد التّقارير. فيما يتعلّق بالتّصميم، من الضّروري اعتماد نهج إطار منّظم. وفي حالتنا، استخدمنا إطارًا جديدًا لتقييم مخاطر العنف الانتخابيّ للمعهد الأمريكي للسّلام الذي ينظر في ديناميكيّات النّزاع الأوسع وعوامل الخطر في كلّ مرحلة انتخابيّة، والجهات الفاعلة التي قد تزيد المخاطر أو تخفّفها. كما تتوفّر أطر عمل أخرى، مثل إطار العمل الأمنيّ للانتخابات الذي أنشأته الوكالة الأمريكيّة للتّنمية الدّوليّة (USAID)، ودليل برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ (UNDP) بشأن الوقاية من النّزاع والانتخابات، وهي متاحة على الإنترنت لإبلاغ تقييم المخاطر الخاصّ بك.

أمّا تقنية جمع البيانات المناسبة فتعتمد على نطاق التّقييم والتّمويل المتاح. وفي أوكرانيا، اعتمدنا على بيانات المسح الحاليّة، بالإضافة إلى مناقشات مجموعات التّركيز ومقابلات المخبرين الرئيسيّين التي نظّمها شريك محلّيّ. وتشمل الخيارات الأخرى المقابلات الهاتفيّة مع المراقبين على المدى الطّويل وتحليل وسائل التّواصل الاجتماعيّ. وقبل العمل الميدانيّ، قد تكون هناك حاجة إلى عمليّة اختيار شاملة للموقع. وقد اخترنا بعناية 5 مقاطعات في أوكرانيا على أساس الاختلافات في المخاطر المتوقّعة، وسلوك التّصويت، والتّنوّع المجتمعيّ، والقرب من الحدود الوطنيّة، من بين عدّة عوامل أخرى. ومن حيث الوقت، قد يستغرق جمع البيانات عدّة أشهر، اعتمادًا على حجم فريق التّقييم وعدد المواقع المختارة.

كما تعدّ مرحلة إعداد التّقارير أمرًا بالغ الأهمّية لتشكيل السّياسة والبرامج. وتتميّز تقييمات معهد الولايات المتّحدة للسّلام بخطّة توعية مفصّلة تحدّد أصحاب المصلحة المحليّين والدّوليّين الرئيسيّين. وفي حين تظلّ العديد من التّقييمات داخليّة، فإنّ معهد الولايات المتّحدة للسّلام يجعل معظم تقاريره علنيّة، حتّى يتمّكن من إبلاغ المنظّمات الأخرى التي قد لا تمتلك النّطاق التّرديديّ أو السّعة اللاّزمين.

يسلّط تقرير تقييم أوكرانيا الضّوء على:

1. ديناميات النّزاع والمخاطر المتعلّقة بالانتخابات
2. سيناريوهات العنف، و
3. توصيات للعمل الوقائيّ.

وسوف أتطرّق بإيجاز إلى النّتائج الرّئيسيّة، مع تسليط الضّوء على هذه المكوّنات الثّلاثة.

كان أهمّ عامل خطر في أوكرانيا هو النّزاع المستمّر في شرق البلاد، دونباس. حيث يخلق تنظيم الانتخابات وسط نزاع عنيف مستمرّ تحدّيات أمنيّة فريدة حيث يمكن أن تؤدّي الانتخابات إلى تصعيد النّزاع. كما أنّ العنف قد يعرّض النّاخبين والمرشّحين للخطر. فقد منعت حرب دونباس عدّة ملايين من النّاخبين في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة من التّصويت، ممّا أدّى إلى حرمان ما يقدّر بنحو 12 بالمائة من السّكّان.

وكان أحد عوامل الخطر ذات الصّلة هو وجود جهات عنيفة في جميع أنحاء أوكرانيا. ويُزعم أنّ بعض المجرمين العنيفين كانوا على صلة بالسّياسيّين وإنفاذ القانون، ممّا خلق مثلثًا خطيرًا من الاعتماد المتبادل. كما شكّلت المنظّمات اليمينيّة المتطرّفة تهديدًا، وكان حضورها واضحا جدّا خلال الحملة.

لقد كانت المؤسّسات الانتخابيّة الأوكرانيّة قويّة بشكل عامّ. وتتمتّع لجنة الانتخابات بالقدرة والمهنيّة اللاّزمتين لتنظيم انتخابات سلميّة وذات مصداقيّة. ومع ذلك، كانت هناك تقارير مبكّرة عن شراء الأصوات بشكل منهجيّ.

وقد تم توقّع ثلاثة أنواع من العنف في تقريرنا. أوّلاً، كانت لدينا مخاوف جدّية بشأن مخاطر قمع النّاخبين والمرشّحين، في شكل حملات مضايقة أو تشهير. ثانيًا، كانت هناك مؤشّرات قوّية على تدخّل روسيّ محتمل، غالبًا من خلال الهجمات الإلكترونيّة وحملات التّضليل. وثالثًا، توقّعنا حدوث احتجاجات منعزلة بعد الانتخابات وحوادث يوم الانتخابات، من قبيل منع النّاس من الوصول إلى مراكز الاقتراع، وإتلاف مواد التّصويت، والاعتداء على مسؤولي الانتخابات.

ولحسن الحظّ، حدث عنف محدود للغاية. وبطريقة ما، مثّلت انتخابات أوكرانيا لعام 2019 كلبًا أبكم. وبشكل عامّ، كان الخطر معتدلاً في البداية، ولكنّه كان من الممكن اتّخاذ عدّة خطوات لتقليل خطر التّرهيب والاحتجاج العنيف بشكل أكبر.

وقد أوصينا السّلطات الأمنيّة بوضع تدابير حماية مناسبة للمرشّحين والنّشطاء والمراقبين. كما شجّعنا التّدريب الأمنيّ المشترك للشّرطة والمراقبين المحلّيين وعمّال الاقتراع، لتعزيز قدرة الوقاية لأجهزة إنفاذ القانون وتحسين تعاونهم مع مسؤولي الانتخابات.

هذا طبعا مجرّد مثال واحد على كيفيّة هيكلة تقييم المخاطر. وحتّى هذه اللّحظة يجب أن يكون لديك إحساس بنوع المعلومات ذات الصّلة، وكيف يمكن أن تساعد في تشكيل نهج الوقاية خاصّتك.

الفكرة الرّئيسيّة

هناك ثلاث مراحل رئيسيّة في عمليّة التّقييم: التّصميم، وجمع البيانات، ومرحلة إعداد التقارير.

موارد متميّز

تقرير: منع العنف خلال انتخابات أوكرانيا 2019

Report: Preventing Violence During Ukraine's 2019 Elections

يحدّد هذا التّقرير الخاصّ، الذي أعدّه جوناس كلايس، وأرتيم ميروشنيتشينكو، ويفينيا بولشيكوفا (Jonas Claes, Artem Myroshnychenko, and Yevheniia Polshchykova) استنادًا إلى تقييم أجراه معهد الولايات المتّحدة للسّلام في أواخر عام 2018، ديناميكيّات النّزاع الرئيسّية، ويضع نماذج السّيناريوهات الإقليميّة للعنف الانتخابيّ، ويزوّد صانعي السّياسات بتوصيات لمنع العنف المرتبط بالانتخابات والتّخفيف من حدّته.

تقرير: دليل الانتخابات والوقاية النّزاعات

Report: Elections and Conflict Prevention Guide

يوفّر دليل التّحليل والتّخطيط والبرمجة هذا للقرّاء خيارات وأدوات عمليّة لتصميم البرمجة والإنذار المبكّر وتتبع النّزاعات. كما يعرض، بالاعتماد على سبع دراسات حالة قطرية (بنغلاديش وغانا وغيانا وكينيا وليسوتو ونيجيريا وسيراليون)، الدّروس المستفادة والممارسات الفضلى من الميدان في إطار مشاركة الأمم المتّحدة في المساعدة الانتخابيّة.

نشاط

تمّ تصميم أداة إدارة المخاطر الانتخابيّة (ERM) لتعزيز قدرات المستخدمين على فهم عوامل الخطر، وتحليل بيانات المخاطر، والعمل على الوقاية من وتخفيف العنف المرتبط بالانتخابات. ومن جهة أخرى، الأداة مخصّصة في المقام الأوّل للمؤسّسات التي تتشارك المسؤوليّة عن تنظيم انتخابات سلميّة وذات مصداقيّة (مثل هيئات الإدارة الانتخابيّة ووكالات القطاع الأمنيّ، وأجهزة الأمن الخاصّة). ويشمل المستخدمون المستهدفون لهذه الأداة أيضًا أصحاب المصلحة المحتملين الآخرين المهتمّين بدعم تنظيم انتخابات سلميّة وذات مصداقيّة.

استخدم أداة إدارة المخاطر المؤسّسية وقم بتقييم مستوى المخاطر في بنغلاديش من خلال تحديد الدّوافع والمسبّبات المحتملة للعنف، فضلاً عن فرص الوقاية والتّخفيف المبكّر. ويرجى الرّجوع إلى الوصف السّياقي الموجز لبنغلاديش المقدّم في المواد الأساسيّة للدّورة التّدريبيّة.

كما يرجى التّأكّد ممّا يلي:

1. تحديد 3-4 عوامل الخطر ذات الأولويّة
2. تحديد من قد يكون في وضع جيّد لمواجهة هذا التّحدّي
3. وصف نقاط القوّة والقيود الخاصّة بأداة إدارة المخاطر الانتخابيّة المطبّقة. سيُطلب منك تقديم نتائجك إلى المجموعة

للبدء، قم بالوصول إلى اتّجاهات النّشاط (access the activity directions) ووثيقة المعلومات الأساسيّة حول بنغلاديش (background document on Bangladesh). وعند الانتهاء، أكمل مطالبة المناقشة أدناه.



مسألة للتّفكير

غالبًا ما تعتمد الإنذارات المبكّرة على جهات فاعلة مختلفة، وتتّخذ أشكالًا مختلفة مثل بيان صحفيّ أو إحاطة، وهي أشكال ضروريّة للوقاية الفعّالة. ناقش الفيديو السّابق دور البيانات الصّحفيّة.

- من بين 3-4 عوامل الخطر ذات الأولوية التي حدّدتها، أيها هو الأكثر خطورة؟ من هو الأفضل لمواجهة هذا التّحدّي؟
- ما هي إحدى نقاط القوّة والقيود المفروضة على أداة إدارة المخاطر الانتخابيّة؟
- كيف يمكن أن تساعدك الأداة في عملك؟

الوقاية المبكّرة

مقدّمة الفصل الثّالث

جوناس كلايس:

من المعلوم أنّه بمجردّ فهم المشكلة جيّدًا، يتسنّى لنا البدء في العمل. وقد تعتقد أنّه من السّابق لأوانه البدء في التّخطيط عندما يكون الوقت الذي يفصلنا عن الانتخابات 18 شهرًا. ولكن في الواقع، يجب أن يبدأ عمل الوقاية في ذلك الوقت تقريبًا، مع التّخطيط المبكّر وطلبات التّمويل، قبل وقت طويل من اندلاع حمّى الانتخابات حيث يكون العمل على قدم وساق. وسوف نقدّم في هذا الفصل العديد من مناهج الوقاية الهيكليّة أو الأوليّة، والتي يتمّ استخدامها في وقت مبكّر من الدّورة الانتخابيّة. وسننظر على وجه التّحديد في دور كلّ من هيئات إدارة الانتخابات وقوّات الأمن، ونقدّم أمثلة ملموسة للتّخفيف من المخاطر الهيكليّة.

سنسلّط الضّوء في الجلسات الأخيرة على أهمّية العنف الانتخابيّ القائم على النّوع الاجتماعيّ كشكل من أشكال العنف الذي يتطلّب مزيدًا من الاهتمام، والوقاية الأوليّة.

وبعد هذا الفصل، ستكون قادرًا بشكل أفضل على تصميم استراتيجيّات الوقاية الأوليّة، بالتّعاون مع الآخرين.

أهداف التّعلّم

يجب أن يكون المشاركون بعد الانتهاء من هذا الفصل قادرين على:

- تصميم استراتيجيّات الوقاية الأوليّة بالتّعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في وقت مبكّر من الدّورة الانتخابيّة
- فهم دور كلّ من مفوّضي الانتخابات والشّرطة في ضمان أمن الانتخابات
- إدراك الحاجة إلى بذل جهود مكرّسة لضمان إشراك المرأة وحمايتها في العمليّات الانتخابيّة

الوقاية عبر الإدارة

إدارة الانتخابات وتسييرها

تدرس جمينة دور إدارة الانتخابات في الحدّ من مخاطر العنف الانتخابيّ.

جمينة صدّيقي:

تعتبر إدارة الانتخابات مسؤوليّة محليّة أساسيّة لها تأثير قويّ على مستوى العنف الانتخابيّ. ولئن كان من غير المرجّح تحوّل الانتخابات الموثوقة إلى أعمال عنف، إلاّ أنّه يمكن اتّخاذ عدّة خطوات للحدّ من مخاطر العنف الانتخابيّ من خلال إدارة الانتخابات المحسّنة.

وتتطلّب إدارة الانتخابات إطارًا قانونيّا سليما. وقد تكون هناك حاجة إلى إصلاح انتخابيّ أو مؤسّسيّ أو حتّى دستوريّ لتعزيز شفافيّة العمليّة الانتخابيّة ولضمان التّوزيع العادل للسّلطة السّياسيّة. كما يمكن للإصلاحات أن تعزّز نزاهة الانتخابات وتساعد على منع التّوتّرات. وقد يؤدّي عدم الوفاء بالوعود أو الإصلاحات الحزبيّة إلى الإحباط والعنف. وعلى سبيل المثال، تؤدّي الجهود ذات الدّوافع السّياسيّة لتمديد أو إلغاء حدود فترة المكتب التّنفيذيّ للحكومة القائمة إلى تقويض العمليّة الدّيمقراطيّة، وغالبًا ما تؤدّي إلى احتجاجات عنيفة.

إنّ جودة الإدارة والتّسيير هي أهمّ من الشّكل المؤسّسيّ أو الصّياغة القانونيّة. ذلك أنّ أفضل القواعد والعمليّات يمكن التّلاعب بها أو تجاهلها. وقد يكون للّجنة الانتخابات تفويض قويّ، ولكن الأهمّ هو كيفيّة تنفيذ دورها.

وعادةً ما تتحمّل هيئة إدارة الانتخابات أو هيئة إدارة الانتخابيّة (EMB) المسؤوليّة الأساسيّة عن الإشراف على الانتخابات. ويمكن لهيئات إدارة الانتخابات أن تتّخذ أشكالاً مختلفة، بمستويات مختلفة من الاستقلاليّة، وفي شكل هيئة مخصّصة أو لجنة دائمة. في حين تكمّل المحاكم الانتخابيّة دور تلك الهيئات، حيث يتمّ تفويضها غالبًا بالفصل في النّزاعات الانتخابيّة.

وتتطلّب هيئة إدارة الانتخابات الفعّالة مستوى معيّنًا من الاستقلاليّة والقيادة القويّة. ويعتمد الاستقلال على تنوّع التّعيينات، والعلاقة مع السّلطات الحكوميّة، واستعداد الأعضاء لتحمّل الضّغط السّياسيّ. ومن النّاحية المثاليّة، يكون مفوّضي الانتخابات خبراءَ تقنيّون مستقلّون. وفي حال تمّ تعيينهم سياسيّا، يجب أن تظلّ اللّجنة ممثّلة للطّيف السّياسيّ، دون استبعاد أيّ من الأحزاب الرّئيسيّة. كما توفّر هيئة إدارة الانتخابات القادرة والمهنيّة والحياديّة إرشادات واضحة قابلة للتّنفيذ بطريقة متّسقة وغير متحيّزة. وتمثل هيئات الإدارة الانتخابيّة المسيّسة أو الاحتياليّة، أو عديمة الفعاليّة (toothless) وصفة للنّزاع. وعليه، تتطلب لجنة الانتخابات قيادة قويّة. ذلك أنّ رئيس الانتخابات المفوّض الذي يتمتّع بالسّلطة اللاّزمة يكون أكثر قدرة على التّنسيق مع قوّات الأمن ومحاسبة الأحزاب وقياداتها.

وتقع على عاتق هيئات الإدارة الانتخابيّة العديد من المسؤوليّات، بما في ذلك، ذكرا لا حصرًا، تنظيم تمويل الحملات الانتخابيّة، وتسجيل المرشّحين والنّاخبين، وإعلان النّتائج. وهذه المهامّ، على الرّغم من

كونها فنيّة، توفّر فرصًا للتّسييس والخطأ والاحتيال. فأيّ خلل في العملية الانتخابيّة، حقيقيّا كان أو متصوّرا، يوفّر فرصة للتّشكيك في مصداقيّة العمليّة أو الاحتجاج على النّتائج بعنف. كما يمكن أن تؤدّي الأخطاء والتّأخيرات والاحتيال إلى نشوب نزاع عنيف. في حين تزيل العمليّات السّياسيّة التي يُنظر إليها على أنها شاملة وعادلة الدّوافع المهمّة للعنف.

ومن جانب آخر، يجب أن تتعامل لجنة الانتخابات بشكل مباشر مع تلك الأحزاب السّياسيّة أو الزّعماء التّقليديّين أو الجهات الفاعلة الإعلاميّة التي غالبًا ما تكون مسؤولة عن الخطاب الخلافيّ أو السّاخن. وللتّخفيف من مخاطر العنف، غالبًا ما تطرح هيئات الإدارة الانتخابيّة للأحزاب السّياسيّة أو الجهات الفاعلة في وسائل الإعلام، مدوّنات قواعد السّلوك، في شكل إرشادات طوعيّة أو قابلة للتّنفيذ. حيث يحدّد مدوّنة السّلوك قواعد اللّعبة، مثلا من خلال تحديد النّفقات الماليّة المسموح بها، أو حظر خطاب الكراهيّة أو ترهيب النّاخبين، أو التّشجيع على احترام بروتوكول إعلان النّتائج.

إنّ هيئات إدارة الانتخابات هي مسؤولة أيضا عن إبقاء الأحزاب السّياسيّة وقادتها تحت المراقبة. وعليه، ليس بالأمر المفاجئ كثيرًا أن تتصّل بهم الجهات الفاعلة الدّوليّة لبناء القدرات والمساعدة الدّيمقراطيّة.

إضافة إلى ذلك، تُعين المساعدة الفنيّة في الانتخابات على الحدّ من العنف، قبل الانتخابات وبعدها، من خلال تحسين عمل المؤسّسات الانتخابيّة وتعزيز مصداقيّة الانتخابات. وقد تستفيد هيئات إدارة الانتخابات من دعم الأمن السّبرانيّ، أو خبرتك في التّثقيف المدنيّ، أو تحليلك للمخاطر، أو التّدريب المشترك على الوقاية العنف. ولذلك، يجب التّأكيد، عند التّعامل مع لجنة الانتخابات، على أهمّية الشّمول، وحلّ النّزاعات بشكل مناسب، وحماية كلّ من النّاخبين والمرشّحين المستضعفين على حدّ السّواء.

وفي الجلسة القادمة، سوف نتحدّث أكثر عن دور لجنة الانتخابات في تعزيز الانتخابات السّلميّة، بالاعتماد على تجربة بوجراج بوخاريل (Bhojraj Pokharel)، الرّئيس السّابق لمفوّضية الانتخابات في نيبال.

الفكرة الرّئيسيّة

إنّ أيّ خلل في العمليّة الانتخابيّة، حقيقيّا كان أو متصوّرا، يوفّر فرصة للتّشكيك في مصداقيّة العمليّة أو الاحتجاج على النّتائج بعنف.

نصيحة عمليّة

يجب التّأكيد، عند التّعامل مع لجنة الانتخابات، على أهمّية الشّمول، وحلّ النّزاعات بشكل مناسب، وحماية كلّ من النّاخبين والمرشّحين المستضعفين على حدّ السّواء.



موارد متميّز

تقرير: تقرير: التّغيير لا الانحناء: الانتخابات الأفغانيّة تتطلّب إصلاحًا مؤسّسيًا

Report: Breaking, Not Bending: Afghan Elections RequireInstitutional Reform

يحلّل هذا التّقرير أداء لجنة الانتخابات المستقلّة في أفغانستان خلال الانتخابات البرلمانيّة لعام 2018 من خلال عدسة التّحديث السّياسيّ ونظريّة القدرة على الصّمود التّنظيميّة. وبدعم من مركز آسيا في معهد الولايات المتّحدة للسّلام، يفحص التّقرير تداعيات فشل المؤسّسات الانتخابيّة على الحاجة الأكبر لإنشاء مؤسّسات سياسيّة حديثة في أفغانستان.

دور رئيس مفوّضيّ الانتخابات

يشارك بوجراج بوخاريل تجربته كمفوّض والتّحدّيات التي واجهها، ويستحضر الوقائع والأفكار الرّئيسيّة من تلك التّجربة.

بعد 10 سنوات من القتال في نيبال، وقّع المتمرّدون الماويّون اتّفاق سلام مع الحكومة. وقد تضمّن جزء من الصّفقة إجراء انتخابات وطنيّة.

بوجراج بوخاريل:

كانت انتخابات الجمعيّة التّأسيسيّة التي طُلب منّي إجراؤها جزءًا من عمليّة السّلام. وقد كان نجاحها أو فشلها مرتبط بشكل مباشر بعمليّة السّلام. ذلك أنّ النّزاع مثّل أحد النّزاعات العنيفة الشّديدة، مع أنّه استمرّ لعقد من الزّمن.

ومع كون الأرقام تبقى قابلة للنّقاش، إلاّ أنّ حوالي 17000 شخص فقدوا حياتهم. حيث هاجم المتمرّدون الممتلكات للضّغط على الحكومة، وهاجموا الشّرطة لإحباط معنّوياتهم، وبدأوا في مهاجمة الحكومة والمؤسّسات والأماكن العامّة. وقد كان هدفهم الرّئيسيّ هو الجيش، من جهة، ومن جهة أخرى كانوا ضدّ الحزب الدّيمقراطيّ الرّئيسيّ، الذي حكم غالبيّة سنوات ديمقراطيّة ما بعد التّسعينيات. ونظرًا لوجود هذا الحزب السّياسيّ في الحكومة فقد حشد الجيش والشّرطة ضّد الماويّين، لذلك كان هدفهم هو الحزب السّياسيّ الرّئيسيّ، أي الحزب الدّيمقراطيّ، والملك.

وفي نفس الوقت، لم يكن هناك أيّ تشريع حول إجراء الانتخابات. لا أحد يعرف ما ينبغي القيام به، ولا أحد يعرف كيف يتمّ إجراء الانتخابات، ولا من هم النّاخبون؟ لم يكن هناك شيء. كانت الحكومة ضعيفة للغاية، ولم تكن أيّ من المؤسّسات الحكوميّة تسير بشكل جيّد، بل كانت الدّولة بأكملها محبطة. ولذلك،

كان الأمر معقدًا بعض الشّيء في ظلّ هذا السّيناريو والفجوة بين الملك والأحزاب السّياسيّة؛ وقد كان عليّ العمل ضمن هذا السّيناريو.

ولأكون صريحًا، لم أكن مهتمّا بتولّي هذا المنصب، لكنّ الوضع أجبرني على ذلك. لأنّه في ذلك الوقت، وافق جميع الفاعلين السّياسيّين بما في ذلك الماويّين على ترشيحي. إذا كان بإمكاني إحضار المتمرّدين الذين يتحدّثون لغة السّلاح، فهم لا يؤمنون بالدّيمقراطيّة. إذا كان بإمكاني جلب هؤلاء المتمرّدين إلى العمليّة الانتخابيّة، فإنّ مسار الانتخابات، في غضون فترة زمنيّة معيّنة، سوف يغيّرهم. هذا يعني أنّ البرلمان هو الذي سيتعامل معهم بالتّالي سيتمّ تغييرهم. فمن جهة، كانت الأولويّة القصوى للجيش هي كيفيّة إنقاذ النّظام الملكيّ، وكانت تلك هي الأولويّة الأولى لا الدّولة؛ كيفية إنقاذ النّظام الملكيّ. ومن جهة أخرى، لدينا أحزاب سياسيّة ذات فلسفات وأيديولوجيّات مختلفة. وكان لهذه الأحزاب السّياسيّة السبعة رؤى مختلفة عن الماويّين. حيث كان بعضها يفكّر في المشاركة إلى عمليّة السّلام، في حين كان يعتقد بعضها عكس ذلك وأنّه يمكن للجيوش التّعامل مع الماويّين.

ولكن بمجرّد أن تولّى الملك السّلطة وأصبح العاهل المطلق، بعد ذلك، أصبحت كلّ هذه الأحزاب السّياسيّة تعتقد أنّ "الملك أكثر خطورة على الدّيمقراطية؛ وعليه، علينا الآن أن نتعامل مع الملك ". لذا، وبمجرّد أن توصّلت هذه الأحزاب السّياسيّة السّبعة والماويّون إلى اتّفاق للعمل معًا، توصّلوا إلى تفاهم. وهذا التّفاهم هو ما يجمعهم ضدّ النّظام الملكيّ.

وخلال هذا الوقت، واجهت تهديدات أمنيّة شخصيّة، لكنّي استمررت في مهمّتي.

لقد كانت اللّجنة أثناء العمليّة، وكذلك المبنى، والأشخاص العاملون مستهدفين. بل وكانوا كذلك حتّى أثناء فترة الانتخابات، ليس من قبل الماويّين، بل من جماعات مسلّحة صغيرة كانت نشطة، بالإضافة إلى أكثر من 70 من الجماعات المسلّحة الأخرى. لقد كانوا يهدّدون موظّفي الاقتراع بقولهم "لن تذهب إلى الانتخابات، وإن فعلت، فسوف نستهدفك جسديّا، وإن لم نتمكّن من الوصول إليك، فسنختطف عائلتك أو نستهدفها، وسندمّر ممتلكاتك". بل أتذكّر أنّه في الوقت الذي عُيّنت فيه رئيسًا للمفوّضيّن، في السّاعة التّالية من تعييني، بل في أقلّ من ساعة، جاء كبار ضبّاط الشّرطة قائلين:

"سيّدي، أنت معرّض لتهديد كبير وتحتاج إلى حماية أمنيّة خاصّة". أجبتهم بأنّهم إن أرادوا قتلي فليفعلوا. لن أقبل بالحماية الأمنيّة الخاصّة. إن وافقت على مستوى الحماية الأمنيّة تلك فسأكون بعيدا عن النّاس. وأنا لا أحبّ أن أكون معزولا عن النّاس. بل كان عليّ أن أؤسّس لقيادتي عبر القدوة.

حاولت استخدام بعض الأدوات التي تعلّمتها خلال حياتي؛ أن أكون شفّافًا، وأن أعتمد على التّشاور والشّموليّة، وأن أحاول إظهار قيادتي، من خلال القدوة، وأن أحاول أيضًا العمل بشكل مستقلّ وحياديّ. وقد كان قراري الأوّل هو أن تكون جميع إجراءات اللّجنة مفتوحة أمام وسائل الإعلام. وثانيا، اعتماد التّشاور. حيث كان تركيزي الكليّ منذ اليوم الثّاني من التحاق بمكتبي، هو التّشاور مع مختلف شرائح المجتمع لفهم ما يتوقّعونه منّي، وكيف يمكنني دعم هذه الأجندة. وثالثاً، كان التّركيز على الاستقلاليّة، حيث تعتبر الاستقلاليّة أحد الاهتمامات الرّئيسيّة. ذلك أنّ غالبا ما يُعتقد أنّ العديد من اللّجان أو العديد من المؤسّسات تنحاز إلى شاغل المنصب أو شيئًا من هذا القبيل.

لقد كنت على دراية كبيرة بهذا الأمر، لذلك طلبت من جميع المفوّضين ألاّ يزوروا أبدًا أيّ مكتب حكوميّ. وأنّ كلّ ما سنحتاجه من الحكومة سيصلنا هنا. وإذا كنت قد تحدّثت إلى الماويّين، فلأنّهم لم يكونوا في الغابة، بل كانوا في العاصمة فقط لكنّهم لم يكونوا يظهرون في مكان عامّ، بل كانوا في فندق في مجال منيع للغاية في الفندق. كانت القيادة هناك في الطّابق الثّالث أو الرّابع. كانوا هناك. ولذلك، كنت أفكّر في كلّ طابق فيما إذا كنت في منطقة الحرب أو في مكان ما.

كلّ الأشخاص المسلّحين، كلّ الأشياء ... كلّ شيء في كلّ طابق، في كلّ زاوية. طبعا لم يكن ذلك هو دور مفوّض الانتخابات، فبشكل عامّ يقتصر دور مفوّض الانتخابات الذي نعرفه، على الاعتمادات الفنيّة. أي إجراء الانتخابات. لكنّ الموقف تطلّب منّي تجاوز الحدود التّقليديّة، وما تمكّنت من القيام به كان ذلك هو الطّريقة التي تمّ بها خلق تلك البيئة، والوسيلة التي حصلت بها على ثقة الأشخاص، أعني أنّ التي حصلت بها اللّجنة على ثقة النّاس، وأصحاب المصلحة الوطنّيين والدّوليّين. آنذاك، حصلت على السّلطة غير الرّسميّة من كلّ النّاس، واستخدمت سلطتي غير الرّسميّة. فالسّلطة غير الرّسميّة أقوى من السّلطات الرّسميّة وهذه هي الطّريقة التي عملت بها مع الماويّين.

بعد عمليّة بناء الثّقة، اهتممت بالتّغلّب على العديد من العقبات لإجراء انتخابات ناجحة.

أوّلا: كيف يمكن تعزيز ثقة المفوضيّة حتّى يثق النّاس في كلّ ما ستقوم به مؤسّستي؟ هذا أوّلا.

ثانيًا: لم يكن هناك أيّ تشريع. فكيف نصوغ نظاما انتخابيّا في هذا الوقت المحدود؟ وبدون نظام انتخابيّ لا يمكنك القيام بأيّة اعتمادات فنيّة. ثمّ، من سيكون النّاخبون في الوقت الذي لم يتمّ فيه تحديد أيّ منهم؟ وهو أمر يحتاج أيضًا إلى تشريع آخر.

لقد كانت تلك الفترة معقّدة للغاية، حيث لم تكن الموادّ التي أحتاجها للانتخابات متوفّرة داخل البلد؛ فما العمل؟ كيف يمكن القيام بطلب الشّراء، وكيف يمكن الحصول على تلك الموادّ. لذا، ومع كلّ هذه التّعقيدات مرّة أخرى، كان الاعتقاد أنّ الانتخابات سيتمّ إجراؤها في غضون ستّة أشهر. لقد كنّا في شهر أبريل/نيسان وكانت الانتخابات مقرّرة في يونيو/حزيران. وفي أبريل/نيسان الماضي، قرّرت من جانب واحد ... بعد التّشاور مع المفوّضين وإقناع المفوّضين بأنّني قرّرت من جانب واحد أنّ إجراء الانتخابات غير ممكنة في هذا التّاريخ.

وعليه، ستحتاج اللّجنة في أيّة انتخابات مستقبليّة، إلى 120 يومًا، بحيث أصبحت هذه هي المعايير الدّائمة في الوقت الحاليّ، وأصبح ذلك المعيار الفنيّ قيد التّنفيذ. هذه هي الطّريقة، كما تعلمون، التي استطعنا أن نضمن بها، حتّى في الأوقات الصّعبة التي أقمت فيها تلك العلاقة، الحفاظ على مستوى المصداقيّة التي منحها المجتمع للجنة الانتخابات، والتي أبقت الأوضاع تحت السّيطرة، حتّى في تلك المواقف الحرجة للغاية والصّعبة للغاية. ولولا ذلك، لو أنّ الماويّين قاطعوا العمليّة، لكانت عمليّة السّلام برمّتها في وضع خطير للغاية.

من جانب آخر، تمثّل أحد التّحدّيات الرّئيسيّة في التّأكّد من أنّ جميع المشاركين قد تمّت توعيتهم بشأن العمليّة.

لقد كانت القضيّة الرّئيسيّة وجود مجموعتين من الأحزاب السّياسيّة. كانت هناك مجموعة من الأحزاب

السّياسيّة قد شاركت بالفعل في العمليّة الانتخابيّة في الماضي. وفي المقابل لا أحد يدري بشأن أبجديّات الانتخابات ... والماويّون؟ على الرّغم من قلّة عدد الماويين، إلاّ أنّهم شاركوا في العمليّة الانتخابيّة في الماضي أيضًا، لكنّهم لم يكونوا مكشوفين كثيرًا. أمّا غالبيّة الماويّين، فليس لديهم فهم حول العمليّة الانتخابيّة، وكيفيّة الذّهاب إلى الاقتراع وما إلى ذلك. لذلك، كان هذا الأمر صعبًا بعض الشّيء في البداية. ولذلك، طلبت من أحد المفوّضين أن يساعد كلّ من يصل منهم على المشاركة وأن يمدّهم بأقصى قدر من الموادّ حيثما ظهر عليهم الارتباك، وأن يحاول بثّ الرّسالة إليهم حتّى يتمكّنوا من فهمها. ذلك أنّ تحويل هذه العقليّة العسكريّة إلى عمليّة سلميّة، هو أمر يستغرق وقتا.

من جهة أخرى، حاولت اللّجنة أن تكون جادّة في قضايا معيّنة، فقلد كانوا يهدّدون دائما بمقاطعة العمليّة الانتخابيّة. وقد كانت تلك الأداة الرّئيسيّة التي بحوزتهم. لقد شعروا أنّ الجميع يخافون من المقاطعة لأنّه بدون الماويّين، لم تكن الانتخابات ممكنة. وبسبب كلّ هذه الأشياء، كان الأمر غاية في الصّعوبة... حيث كنّا يدير كلّ هذه العمليّات. كان الأمر أشبه بالعمل تحت حدّ السّيف. كان الأمر معقّدًا للغاية، كيفيّة إدارة كلّ هذه الأمور الدّقيقة بحيث يمكنك إرضاء الجميع، والحفاظ على المعايير الفنيّة، وإدارة كلّ شيء... كان الأمر مثيرا جدّا للاهتمام، كما يمكنني القول.

في الأثناء، احتشد المجتمع الدّوليّ لدعم الانتخابات الحاسمة في نيبال.

حسنًا، نعلم أنّ الانتخابات ليست حدثًا، إنّها عمليّة. لذلك، خلال هذه العمليّة، هناك العديد من الفرص التي يمكن أن يتفاعل بها المجتمع الدّوليّ أو يقدّم بها الدّعم. وعموما، هناك ثلاثة أو أربعة مجالات بشكل أساسيّ:

أوّلا، أحد المجالات هو الدّعم الفنيّ لأنّك تحتاج إلى تطوير المؤسّسات وتطوير الأنظمة وخلق القدرات، وما إلى ذلك.

ثانيا، مراقبة الانتخابات. هنا أشير إلى أنّ ثقافة مجتمعي قائمة على السّريّة. فلو أنّ اثنين من النّيباليّين تقاتلا، ثمّ رأيا طرفًا ثالثًا أو شخصًا ثالثًا، لهدآ ولن يعلم أحد أنّهما تقاتلا. لذلك حاولت الاستفادة من ذلك، أي ضعف المجتمع وميزته الإيجابيّة من حيث تأثير الرّدع، لنشر الحدّ الأقصى من المراقبين.

ولكن، رغم أنّ مشاركة الجهات الفاعلة الدّوليّة يمكن أن تكون مفيدة أثناء الانتخابات، فإنّ الوقاية تبدأ أساسا في المنزل.

فبعض النّاس، أو بعض الدّبلوماسيّين الوافدين، لا يكون لديهم المعرفة المناسبة، وعليه فهم لا يفقهون السّياق. وقد كنت أقول لبعض كبار الدّبلوماسيّين، بأدب شديد وبتواضع: "شكرًا جزيلاً لكم، أنتم تعرفون الكثير جدّا عن نيبال. لقد ولدت في هذا البلد. وها أنا تجاوزت الخمسين، وفقدت شعري بالكامل، وما زلت مع ذلك لا أفهم بلدي. شكراً جزيلاً لكم، فأنت تفهم بلدي بشكل أفضل منّي". هذه هي الطّريقة التي كنت أتعامل بها مع هؤلاء الدّبلوماسيّين الذين يأتون بمعرفة محدودة.

كان هناك أيضا خطر آخر وهو أنّه في بعض الأحيان يكون لدى المانحين المختلفين أجندتهم الخاصّة، ولديهم أسلوب عمل خاصّ بهم. وأسلوب العمل هذا يصبح معقّدًا بالنّسبة لنا. هذا إضافة إلى مشكلة أخرى، هي أنّي أرى أنّ لديهم قيودًا، فهم يجلبون موردًا صغيرًا اعتمادًا على ... ويغطّون جزءًا صغيرًا من

قرية، أو قرية فرعيّة، أو دائرة فرعيّة ويدّعون أنّنا نغطّي العديد من المناطق.

نصيحة عمليّة

رغم أنّ مشاركة الجهات الفاعلة الدّوليّة يمكن أن تكون مفيدة أثناء الانتخابات، فإنّ الوقاية تبدأ أساسا في المنزل.

استمرار الوقاية عبر الإدارة

التّخفيف من المخاطر الهيكليّة – أمثلة حالة

يتطرّق جوناس إلى بعض مسؤوليّات لجنة الانتخابات التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالوقاية من العنف، والإطار القانونيّ الذي يشكّل عملها.

جوناس كلايس:

في هذه المرحلة، قد تبدو مصطلحات "الوقاية الهيكليّة" ("structural prevention") أو "الوقاية الأوّليّة" ("upstream prevention") وكأنّها مفاهيم غامضة. لكن سرعان ما سيتّضح شكل هذه الجهود بشكل ملموس. حيث تُظهر أمثلتنا من انتخابات 2013 في كينيا وانتخابات 2015 في بورما، الوعود والقيود المتعلّقة بالوقاية الهيكليّة كنهج للحدّ من مخاطر العنف الانتخابيّ.

لقد اعتُبر الهيكل المركزيّ للحكومة في كينيا، أحد الدّوافع وراء العنف الانتخابيّ الواسع الذي اندلع في عام 2007. واعتبر المرشّحون للرّئاسة ومؤيّدوهم الانتخابات حالة حياة أو موت نظرًا لطابع الانتخابات القائم على فكرة "الفائز يحظى بكلّ شيء". وقد كانت السّلطة في قبضة الرّئيس. بيد أنّه في عام 2010، تمّ إصدار دستور جديد للمساعدة في مواجهة هذا التّحدّيّ. ومع الدّستور الجديد جاءت قوانين انتخابيّة جديدة، وتمّ إصلاح النّظام قضائيّ، والتّشريعات لحظر خطاب الكراهيّة. كما تمّ تفكيك هياكل السّلطة شديدة المركزيّة في كينيا تدريجيّا، عن طريق نقل السّلطة التّنفيذيّة والتّمويل إلى 47 مقاطعة حديثة الإنشاء. وستساعد عمليّة نقل السّلطة هذه، من المستوى الوطنيّ إلى مستوى المقاطعة، في تقليل أهمّية السّباق الرّئاسيّ، وتجنّب تكرار العنف الذي حدث في 2007–08. بل إنّ سفارة الولايات المتّحدة نفسها قد أعطت الأولويّة لدعم نقل السّلطة كأحد الرّكائز الأساسيّة لاستراتيجيّتها لمنع العنف الانتخابيّ.

لقد كانت العلامات الأوليّة مفعمة بالأمل. حيث أعرب الكينيّون عن أملهم في أن يؤدّي نقل السّلطة إلى تعزيز استجابة الحكومة وتشديد المساءلة عن الموارد التي يتمّ إنفاقها. وكان التّوقّع هو أن ينزع نقل السّلطة فتيل طابع "الكلّ أو لا شيء" للسّياسة الكينيّة.

لكنّ النّتائج كانت مختلطة. حيث أظهر استطلاع معهد الولايات المتّحدة للسّلام في عام 2017 أنّ حوالي 40 بالمائة فقط من المجيبين وافقوا على أنّ نقل السّلطة أدّى إلى توزيع أفضل للموارد. كما هدّدت الإصلاحات بإعادة إشعال فتيل الانقسامات العرقيّة القديمة التي لم تكن في السّابق ذات صلة بالانتخابات. ووافق 32٪ فقط من المجيبين على أنّ نقل السّلطة قد قلّل من التّوتّر حول الانتخابات. وعليه، ظلّت الرّئاسة، حتّى مع نقل السّلطة، الجائزة السّياسية النّهائيّة، أي قضيّة فوز أو موت.

ولا يزال هناك دليل قويّ على إمكانيّة اللاّمركزيّة، إلى جانب تقاسم السّلطة، كأداة لحلّ النّزاعات. لكنّ اللاّمركزية في حدّ ذاتها ليست حلاّ سحريّا، وتحتاج إلى تنفيذ جيّد.

مثالنا الثّاني حول الوقاية الهيكليّة يأخذنا إلى ميانمار. حيث ألقت سلطات ميانمار، في الفترة التي سبقت انتخابات عام 2015، الضّوء على الخطر الذي تشكّله "الأخبار الكاذبة" و "خطاب الكراهيّة" باعتبارهما

تهديدات أساسيّة للعمليّة الانتخابيّة السّلميّة. كما أثار الانتشار السّريع لوسائل التّواصل الاجتماعيّ، والزّيادة في استخدام الهواتف المحمولة، مخاوف كبيرة بشأن قدرتها على إثارة العنف. حيث قد يرتفع الخطاب القوميّ المتطرّف خلال الحملة ويعرّض كلاً من المرشّحين والنّاخبين من المجتمعات الضّعيفة للخطر.

واستجابةً للمخاوف المتزايدة بشأن أمن الانتخابات، أنشأ رئيس ميانمار لجانًا لإدارة الأمن الانتخابيّ لتنسيق التّخطيط الأمنيّ لكلّ ولاية ومنطقة. وكانت الجهات الممثّلة في اللّجان هي قوّة شرطة ميانمار (MPF)، وإدارة التّسيير العامّ (GAD)، ولجنة الانتخابات، وسلطات أخرى مسؤولة بشكل أساسيّ عن أمن الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، تمّ إنشاء لجان تفاوض لحلّ الخلافات بين الأطراف قبل مشاركة الأجهزة الأمنيّة. وقد لقي كلا الهيكلين التّنسيقيّين استحسانًا بشكل عامّ، وساعدا على ضمان التّعامل مع أمن الانتخابات من خلال نهج متكامل.

وفي الفترة التي تسبق الانتخابات المقبلة في ميانمار، سيكون من الضّروريّ مرّة أخرى اتّباع نهج منسّق وحَيِيّ للتّصدّي لمخاطر العنف. وهذه المرّة، ينبغي أيضًا أن تشارك الأحزاب السّياسيّة ووسائل الإعلام والمجتمع المدنيّ في التّخطيط لانتخابات سلميّة.

وكواحدة من السّمات المميّزة، تُتّخذ جهود الوقاية الهيكليّة بشكل مثاليّ في وقت لم يكن فيه العنف وشيكًا بعد، إمّا بعد عدّة أشهر من عقد الانتخابات، أو في غير موسمها بين الدّورات الانتخابيّة. ومع ذلك، يجب، في ظروف نادرة، اتّخاذ القرارات الهيكليّة بشأن إجراءات الحوكمة في ذروة النّزاع، أو في خضمّ المفاوضات، أو في أعقاب النّزاع العنيف مباشرة. ويعدّ الاشتراك الكامل من جميع الأطراف المتحاربة أمرًا مهمًا لجعل القرارات ثابتة في مثل هذه الأوقات الهشّة.

وعليه، توضّح الأمثلة المأخوذة من كينيا وميانمار أنّ الوقاية الهيكليّة يعتمد إطارًا زمنيّا طويل الأمد. حيث غالبًا ما تتعلّق الجهود المبكّرة للحدّ من المخاطر بالحوكمة وحقوق الإنسان والسّياسة الشّاملة. وقد تتطلّب التّغييرات إصلاحًا قانونيّا، أو إنشاء مؤسّسات جديدة. وبغضّ النّظر عن صيغته أو شكله، فإنّ التّغيير الهيكليّ يستغرق وقتًا، وقد يتعرّض إلى نكسات، وهو يهدف إلى إحداث تأثير مستدام على مستوى المخاطر.

نصيحة عمليّة

التّغيير الهيكليّ يستغرق وقتًا، وقد يتعرّض إلى نكسات، وهو يهدف إلى إحداث تأثير مستدام على مستوى المخاطر.

التّحليل السّابق لانتخابات 2020 في بورما

ساي بي كياو:

حسنا، إنّ أحد الشّواغل الرّئيسيّة هو استقرار مرحلة ما قبل الانتخابات لأنّه في الوقت الحاليّ، تشعر غالبيّة الأحزاب السّياسيّة، وخاصّة أحزاب المعارضة، بالقلق إزاء تكافؤ الفرص فيما يتعلّق بتنظيم الحملة الانتخابيّة تحديدا، ثمّ استقلاليّة مفوضيّة انتخابات الاتّحاد (UEC). لذلك، قد يؤدّي ذلك إلى نشوب نزاع بين الأحزاب السّياسيّة المختلفة. وهذا هو مصدر قلقي. أعني أنّنا نشجّع مفوضيّة انتخابات الاتّحاد على الانفتاح على الأحزاب السّياسيّة ووسائل الإعلام حتّى تعرف الأحزاب السّياسيّة ووسائل الإعلام ما يحدث بالفعل. وبعد ذلك يحتاجون أيضًا إلى مراجعة لائحة الحملة. لذا فإنّ التّنظيم الحاليّ للحملة يمثّل مشكلة كبيرة لأنّه لم يكن لدينا مثلا لائحة محدّدة تتعلّق بكيفيّة ومدى إمكانيّة استخدام شاغل المنصب، لا سيما الأفراد الذين يشغلون مناصب عليا مثل مستشار الدّولة أو الرّئيس، لموارد الدّولة الخاصّة بهم كما حدث أثناء الحملة. وبمعنى آخر مثلا، كيف يسافرون؟ هل يسافر أحدهم، كعضو حكوميّ، أم كمرشّح حزبيّ سياسيّ؟ أعني أنّ هذا أمر يمكن أن يكون خلافًا وقد يخلق توتّرا بين الأحزاب.

في الماضي، في عام 2015، تمّ انتقاد هذا الأمر، لكنّه لم يكن مثيرًا للجدل بهذا الشّكل، أمّا اليوم فقد بدأت الهيئات العرقيّة ترى الانتخابات على أنّها طريقة شرعيّة للحصول على سلطتهم. لذا فهم قلقون للغاية بشأن المشهد الانتخابيّ. ولذلك يمثّل هذا مصدر قلق كبير بالنّسبة لي فيما يتعلّق بانتخابات 2020. وأحد الشّواغل المتعلّقة بنزاهة الانتخابات بالكامل هو مثلا، أنّنا لا نعرف متى ستجري الانتخابات، لذلك هناك الكثير من الشّائعات مثل "هل ستجري الانتخابات في وقت سابق أو سيتمّ تأجيلها". أعني أنّها مشكلة فنيّة نوعًا ما. لذلك تأتي لجنة الانتخابات الاتّحاديّة مع يوم الانتخابات في وقت مبكّر وبسهولة. لذلك أشجّع أنّ مثل هذا الأمر يمكن أن يؤدّي إلى نشوب نزاع بين شاغل المنصب والطّرف الآخر لأنّ شاغل المنصب يتمتّع دائمًا بمزايا عندما ستجري الانتخابات، ممّا قد يجعل المعارضة، الحزب المعارض كما يشعرون، تعتقد أنّ لجنة الانتخابات منحازة لهم. كذلك أعتقد أنّ هناك مشكلة الجدول الزّمنيّ. فتقويم الانتخابات هو أحد المجالات التي يمكن أن تؤدّي إلى العنف الانتخابيّ والنّزاع.

طبعا هذه أمور تتعلّق بفترة ما قبل الانتخابات وما يتعلّق بها من مخاوف بعد الانتخابات. وما يقلقني هو أنّه سيكون هناك الكثير من الشّكوى بشأن نتيجة الانتخابات. وهو ما يعني انّ المرشّح قد يطعن في نتيجة الانتخابات إذا كانت فترة ما قبل الانتخابات ستؤثّر على الانتخابات خلال الحملة الانتخابيّة. وإذا حصل ذلك فأنا أعتقد أنّه سيكون هناك المزيد من الشّكاوى بعد الانتخابات، وهذه هي مخاوفي.

اقتباس

"التّقويم الانتخابيّ هو أحد المجالات التي يمكن أن تؤدّي إلى العنف الانتخابيّ والنّزاع".

- ساي بي كياو -

الأمن الانتخابيّ

مشاركة القطاع الأمنيّ

يؤطّر جوناس دور قوّات الأمن في منع العنف الانتخابيّ والمبادئ التي ينبغي أن توجّه مساهمتها نحو ضمان انتخابات سلميّة.

جوناس كلايس:

إنّ أمن الانتخابات هو مسؤوليّة محليّة أخرى للوقاية، وعادة ما تتولّى الشّرطة الوطنيّة المسؤوليّة. ونظرًا إلى حجم العمليّات الانتخابيّة، قد يتمّ حشد أجهزة أخرى من الهيكل الأمنيّ للدّولة أيضًا، بما في ذلك حرس الحدود، أو الدّفاع المدنيّ، أو الحرس الوطنيّ، أو حتّى القوّات المسلّحة. وفي حالات نادرة لما بعد النّزاع، قد يتمّ تفويض قوّة شرطة دوليّة أو قوّة حفظ سلام لتوفير أمن الانتخابات. ويمكن اتّخاذ عدّة خطوات للحدّ من مخاطر العنف الانتخابيّ من خلال إشراك قطاع الأمن.

من جهة أخرى، سيساعد وجود إطار قانونيّ قويّ في توجيه العمليّات الأمنيّة طوال فترة الانتخابات. حيث يجب أن تحدّد الأحكام القانونيّة حقوق ومسؤوليّات القائمين على الأمن. وفي كثير من البلدان، لا يُسمح لضبّاط الشّرطة بدخول مراكز الاقتراع، ما لم يطلب منهم رئيس مركز الاقتراع التّعامل مع حادث أمنيّ. كما قد يحظر القانون مشاركة القوّات العسكريّة في أمن الانتخابات، أو قد يُمنع العسكريّون من التّصويت.

إضافة إلى ذلك، يتمّ تشجيع قوّات الأمن على وضع خطط أمنيّة للانتخابات تسلّط الضّوء على الأولويّات الاستراتيجيّة والتّشغيليّة. ويمكن أن يتبع التّخطيط الاستراتيجيّ رسم خرائط البؤر السّاخنة، بالتّشاور مع هيئة إدارة الانتخابات والسّلطات الأخرى. كما يحتاج التّخطيط التّشغيليّ إلى النّظر في متطلّبات الميزانيّة واحتياجات المعدّات.

ويمكن لقوّات الأمن ردع العنف أو التّخفيف من انتشاره من خلال العمل بطريقة غير حزبيّة، وفقًا لقواعد الاشتباك الواضحة.

وخلال الدّورة الانتخابيّة، تحتاج قوّات الأمن إلى إعطاء الأولويّة لحماية الأحداث، وأصحاب المصلحة، والتّجهيزات. كما قد يحتاج المرشّحون، خلال فترة الحملة الانتخابيّة، إلى الحماية. ويجب أيضا تأمين بطاقات الاقتراع من لحظة طباعتها، مرورا بتوزيعها في جميع أنحاء البلاد، ووصولا إلى إعادتها إلى مركز الفرز. ويمكن لأفراد الأمن المدرّبين تدريبا جيّدا أن يساهموا في بيئة أكثر أمنا وبناء ثقة الجمهور. ولذا، من المطلوب القيام بتدريب خاصّ بالانتخابات لقوّات الأمن من جميع الرّتب، مع التّركيز على مسألتيْ السّيطرة على الجماهير والشّرطة المجتمعيّة.

ويعتمد مستوى الرّؤية المطلوب على السّياق الوطنيّ. حيث يمكن للوجود الأمنيّ القويّ أن يحدّ من حوادث العنف ويوفّر إحساسًا بالأمن للنّاخبين والمرشّحين. ولكن، قد يبعث تواجد قوّات الأمن أيضًا

الخوف في النّفوس. ذلك أنّه قد يكون من غير المجدي، لا سيّما في بيئات ما بعد النّزاع أو البلدان التي لديها تاريخ من القمع الحكوميّ، نشر الشّرطة بشكل واضح خلال عمليّة الانتخابات.

وهناك ثلاثة مبادئ من شأنها دائما ترشيد مشاركة قوّات الأمن:

- الحياد
- الاستخدام المحدود للقوّة
- المساءلة

يجب أن يظلّ مقدّمو الخدمات الأمنيّة محايدين وأن يمتنعوا عن الانخراط في السّياسة. ذلك أنّه في الديمقراطيات النّاشئة، قد تحتاج قوّات الأمن إلى إجراء انتقال صعب، من إعطاء الأولويّة لأمن النّظام وحماية مصالح شاغل المنصب، إلى الشّرطة المجتمعيّة، وحماية المدنيّين، وضمان الحقوق والحرّيات للجميع.

كما يجب على مقدّمي الخدمات الأمنيّة أيضًا الحدّ من استخدامهم للقوّة للحفاظ على النّظام العامّ، والعمل وفقًا للقوانين الوطنيّة والدّوليّة، مع احترام حقوق الإنسان. وعند مواجهة حوادث بسيطة، يجب أن يظلّ استخدام القوّة متناسبًا. كما يجب محاسبة قوّات الأمن على أفعالها، بما في ذلك استخدام القوة المفرط أو التّعسّفيّ.

وعليه، فإنّ وجود قوّة شرطة مدرّبة جيّدًا وقادرة وخاضعة للمساءلة، أمر بالغ الأهمّية لضمان إجراء انتخابات سلميّة. ففي بعض الأحيان تكون قوّات الأمن جزءًا من المشكلة وليس الحلّ. ذلك أنّ قوّات الأمن عندما تكون ضعيفة التّدريب أو متحيّزة أو غير مجهّزة، قد يتصرّف عناصرها كجناة نشطين أو كمراقبين سلبيّين.

ومن بين جميع جوانب إدارة الانتخابات التي قد تستفيد من التّمويل أو البرامج الدّوليّة، نادرًا ما يتمّ إعطاء الأولويّة لأمن الانتخابات. حيث قد تؤدّي متطلّبات التّدقيق إلى تعقيد الدّعم المباشر، أو قد تتردّد السّلطات المحلّيّة في قبول أيّ شيء يتجاوز الدّعم المادّيّ. ومن حين لآخر، تنخرط قوّات الأمن بشكل بنّاء للغاية مع الجهات الفاعلة الدّوليّة، وحتّى المجتمع المدنيّ. ففي الفترة التي سبقت انتخابات ليبيريا 2017، لعبت الشّرطة الوطنيّة اللّيبيرية (LNP) دورًا إيجابيًا خلال فترة الحملة الانتخابيّة. حيث كان وجودهم في الغالب غير ملحوظ وغير تدّخليّ، ومهنيّ. كما كان ضباط الشّرطة اللّيبيريّة يتواصلون بانتظام مع ممثّلي المجتمع المحلّيّ. وارتبط هذا التّواصل بمستويات منخفضة من العنف، مع تنامي الاعتقاد السّائد بأنّ الشّرطة تحمي النّاخبين على قدم المساواة. وعلى الرّغم من الدّور القياديّ للشّرطة الوطنيّة اللّيبيريّة، كان الدّعم الدّوليّ لأمن الانتخابات كبيرًا أيضًا.

وفي الفيديو التّالي، سنلقي نظرة فاحصة على التّنسيق بين قوّات الأمن وهيئات إدارة الانتخابات كأولويّة لأمن الانتخابات.

الفكرة الرّئيسيّة

إنّ وجود قوّة شرطة مدرّبة جيّدًا وقادرة وخاضعة للمساءلة، أمر بالغ الأهمّية لضمان إجراء انتخابات سلميّة. ففي بعض الأحيان تكون قوّات الأمن جزءًا من المشكلة وليس الحلّ.

نصيحة عمليّة

في العديد من البلدان، لا يُسمح لضبّاط الشّرطة بدخول مراكز الاقتراع، ما لم يطلب منهم رئيس مركز الاقتراع التّعامل مع حادث أمنيّ.

موارد متميّز

تقرير: إرشادات منظّمة الأمن والتّعاون في أوروبا لمقدّمي خدمات الأمن العامّ في الانتخابات

Report: OSCE Guidelines for Public Security Providers inElections

تهدف هذه الإرشادات إلى أن تكون وثيقة مرجعيّة لمكتب منظّمة الأمن والتّعاون في أوروبّا (OSCE) للمؤسّسات الدّيمقراطية وحقوق الإنسان (ODIHR) لمراقبة وتقييم إطار عمل وسلوك مقدّمي خدمات الأمن العامّ على مدار الانتخابات. وقد تكون مفيدة أيضًا للمنظّمات الأخرى المشاركة في مراقبة الانتخابات التي تسعى للحصول على إرشادات حول كيفيّة تقييم هذه القضايا. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون هذه المبادئ التّوجيهيّة بمثابة مرجع للسّلطات، بما في ذلك أولئك الذين مشرّعو شؤون الأمن الانتخابيّ ومقدّمي الأمن العامّ في سياق الانتخابات.

تجربة مراقبة الانتخابات مع الجهات الأمنيّة

تروي فاطمة ماداكي (Fatima Madaki) قصّة عن مراقبة الانتخابات في نيجيريا.

فاطمة مداكي:

حدث ذلك في عام 2011 عندما كنت مراقبة، ومن المدهش أنّ العنف الذي تعرّضت له كان من قبل الأمن بسبب القيود المفروضة على الحركة كمراقبة. كنّا ننتقل من مركز اقتراع إلى آخر. رأونا ننتقل بقمصاننا الخاصّة بالانتخابات، فاتّصلوا بنا وسألونا عمّا نفعله، وشرحنا لهم، لكن اتّضح أنّ مسؤولي الأمن لم يتمّ إخطارهم بأنّ مراقبين محلّيّين سيزورون مراكز الاقتراع، ولذا ارتابوا بشأننا واعتقدوا أنّنا كنّا بدلا من ذلك نقوم بحملة انتخابية مقنّعة، لذا قاموا باعتقالنا ونقلونا إلى مكتب جهاز أمن الدّولة (DSS) لاستجوابنا. وعندما أستحضر الأمر الآن، من المضحك أنّني كنت خائفة للغاية. حيث لم يكن لدينا أيّ تدريب حول ما يجب القيام به عندما نجد أنفسنا في وضع مماثل، لأنّنا علمنا أنّ التّهديد الأمنيّ سيكون مصدره المجتمع، وأنّ معظم ضبّاط الأمن هم الذين يهدفون إلى حمايتك في نهاية المطاف. لذا فإنّ التّوصية الرئيسيّة التي قدّمناها على أساس تجربتنا هي أنّه على أيّ منظّمة تقوم بأعمال المراقبة أن تتشاور مع أجهزة الأمن، وأن تعقد معهم اجتماعات، وأن تجري لهم تدريبا، وأن تتبادل معهم قائمة بالمراقبين الذين سيكونون في 32 موقعًا، الأمر الذي من شأنه أن يجعل الجميع على اتّفاق ووفاق. وأعتقد أنّ الكثير من المنظّمات، في ذلك الوقت، كانت تعمل منفردة أو معزولة، بل حتّى المنظّمات القائمة بالمراقبة لم تكن متعاونة. وبالكاد كان هناك تآزر بينها. لكن هذا الأمر بصدد التّحسّن. ولست متأكّدًا ممّا إذا كنّا لا نزال في تلك المرحلة التي لا نتعامل فيها مع الأمن بشأن التّخطيط. لكنّ هذه كانت التّوصية الرّئيسيّة التي قدّمناها بعد التّجربة. وفي نهاية اليوم، بعد التّحقّق من الأمن، ووصول المعلومات، اعتذروا لنا وأخلوا سبيلنا. ولكن عموما أعتقد أنّني أكنّ لهم التّقدير لاحترافهم بقدر الطّريقة التي تعاملوا بها معنا. فأنا أقدّر دقّتهم في العمل للغاية لأنّه، من يدري، كان يمكننا أيضًا أن نكون أيّ شخص. لذلك كان تلك التّجربة لطيفة في اعتقادي.

سؤال انتقاليّ:

في نيجيريا، تحسّن الوضع حول الانتخابات بشكل كبير. هل تعتقدين أنّ العنف الانتخابيّ في نيجيريا يؤّثر على نظرة النّاس إلى الانتخابات بشكل عامّ؟ وهل يؤثّر ذلك على إقبالهم؟ هل تعتقدين أنّ ذلك يثني النّاخبين عن الذّهاب إلى صناديق الاقتراع؟

فاطمة مداكي:

مقارنة بالانتخابات السّابقة، أعتقد أنّ انتخابات 2019 شهدت إقبالًا منخفضًا. وأعتقد أنّ السّبب في ذلك هو أنّ الناس بدأوا في مشاهدة عمليّة الانتخابات وما يحدث فيها. فقد كانت هناك مشتّتة، ومكلفة، وشهدت بعض المعارك، بل حتّى إطلاق نار في بعض المواقع عندما تمّ اختطاف صناديق الاقتراع في مناطق الغابات wild balllot boxes من مسؤولي الانتخابات. أوه نعم، يخاف النّاس من الخروج للإدلاء بأصواتهم. أعتقد أنّ النّاس كانوا خائفين من الحديث عن الأحزاب السّياسيّة التي كانوا يدعمونها أو سيصوّتون لها خوفًا من التّعرّض للضّرب. حتى في الأيام التي سبقت الانتخابات، شوهد النّاس يشترون

المؤونة التي تؤمّن لهم البقاء في منازلهم إلى ما بعد فترة الانتخابات، لأنّني أعتقد أنّه كان هناك توقّع كبير بأنّ الابتهاج قد يتحوّل إلى عنف حقًا. لذلك كان النّاس يتحدّثون عن الإمدادات للتأكّد من أنّ لديهم ما يكفي لتغطية أيّام الانتخابات التي سيمكثون فيها في منازلهم.

التّنسيق الأمنيّ في منطقة الجماعة الاقتصاديّة لدول غرب أفريقيا

يتعمّق هذا الفيديو في إحدى هذه الوظائف، حيث توضّح غابرييل كيف يمكن لقوّات الأمن أن تنسّق بشكل أفضل مع هيئات إدارة الانتخابات (EMBs) من خلال الاعتماد على البحوث الميدانيّة المقارنة في بوركينا فاسو وغينيا والنّيجر ونيجيريا.

غابرييل باردال:

عرض الفيديو السّابق مسؤوليّات قوّات الأمن في التّخفيف من مخاطر العنف الانتخابيّ. وسنبحث الآن بشكل أعمق في إحدى هذه الوظائف، وسنصف كيف يمكن لقوّات الأمن التّنسيق على أفضل وجه مع هيئات إدارة الانتخابات (EMBs)، بالاعتماد على البحوث الميدانيّة المقارنة في بوركينا فاسو وغينيا والنّيجر ونيجيريا. وقد قام معهد الولايات المتّحدة للسّلام بنشر البحث، وهو يعتمد على التّعاون الوثيق مع المؤسّسة الدّولية للنّظم الانتخابيّة (IFES). ويقدّم التّقرير، المتاح في قسم الموارد، تصنيفًا لآليّات التّنسيق، ويأخذ في الاعتبار العناصر التي تؤثّر على النّجاح أو الفشل. أوّلا نحن ستناقش الأدوار الخاصّة بهيئات إدارة الانتخابات وقوّات الأمن في أمن الانتخابات، مع التّأكيد على أهمّية التّنسيق الفعّال. وبعد ذلك، سوف نتناول نتيجتين رئيسيّتين وأربع توصيات خرج بها البحث.

لا يوجد دور معياريّ لهيئة إدارة الانتخابات في التّعامل مع الأمن الانتخابيّ. ففي بعض الحالات، تشرف مفوّضية الانتخابات على جميع وظائف أمن الانتخابات. وفي سياقات أخرى، ليس للّجنة دور كبير، حيث تعتمد قوّات الأمن على موظّفي اللّجنة فقط فيما يتعلّق بالمعلومات الاستخباريّة. وغالبًا ما تفتقر قوّات الأمن إلى المعرفة المتخصّصة بإدارة المخاطر الانتخابيّة والنّزاع السّياسيّ التي تعدّ ذات قيمة بالغة للوقاية من العنف الانتخابيّ. وإذا تمّ النّظر إلى قوّات الأمن على أنّها مسيّسة، أو حتّى تعسّفيّة، فيمكن للّجنة فقط محاولة التّخفيف من هذه المخاطر والنّاي بنفسها عن أيّة مشاكل.

ويعدّ التّعاون بين الجهات الأمنيّة ومسؤولي الانتخابات أمرًا بالغ الأهمّية لضمان التّخطيط المناسب والتّواصل المتّسق والحينيّ، والوقاية الفعّالة. وعلى الرّغم من ذلك، نادرًا ما يكون الأمن الانتخابيّ أولويّة بالنّسبة للتّمويل والبرامج الدّوليّة أو الإقليميّة.

وقد وجدنا في بحثنا أنّ آليّات التّنسيق في البلدان المختارة قد تطوّرت في وظيفة السّياق الأمنيّ، وليس نتيجة لترتيب مؤسّسي مقصود. حيث أنّه نادرًا ما تمّ تحديدها في وثائق السّياسة، في حين لم يتمّ تحديدها مطلقًا في النّصوص القانونيّة. وبدلاً من ذلك، تعدّ آليّات التّنسيق، في أقصى حالات نجاحها، ترتيبات مرنة تتكيّف مع السّياقات الأمنيّة المتغيّرة والحقائق الّسياسيّة. وإضافة إلى ذلك، فإنّ النهج الذي يتبعه مسؤولو الانتخابات في المنطقة للتّخطيط الأمنيّ آخذ في التّغيّر بسبب:

- التّهديد المتزايد الذي يشكله التطرف العنيف؛
- تأثير التهديدات السّبرانيّة.

- ظهور منظّمات دفاع عن النّفس أو منظّمات أهليّة محلّية قويّة؛ و
- استخدام وسائل التّواصل الاجتماعيّ كمنصّة للكراهيّة والتّضليل.

وبشكل عامّ، تميل الدّول المعرّضة لخطر العنف المنخفض إلى ترتيبات تنسيق مخصّصة ومؤقّتة خلال الفترة الانتخابيّة. وتزيد المخاطر التي تشكّلها الجماعات المتطرّفة الآن من جاذبيّة المشاورات في منتصف الدّورة والآليّات الأمنيّة الانتخابيّة الدّائمة. وفي نهاية المطاف، فإنّ أهمّ عامل نجاح في التّنسيق هو قدرة السّلطات الانتخابيّة على الاستجابة بسرعة للتّحدّيات الجديدة والحقائق السّياسيّة. ويمكن إظهار هذه المرونة من خلال تحديث إجراءات التّشغيل القياسيّة، واكتساب المهارات والقدرات اللاّزمة، والتّواصل بشفافيّة حول الهياكل والمسؤوليّات الجديدة.

لقد أظهر بحثنا أيضًا أنّ نماذج التّنسيق التي تتمتّع فيها الجهات الأمنيّة بسلطة أعلى من سلطة هيئة إدارة الانتخابات لا يوصى بها. ذلك أنّه في المناطق التي تنشط فيها منظّمات الدّفاع المجتمعيّ، يتطلّب التّنسيق الفعّال طرقًا لإشراك هذه المجموعات المؤثّرة بشكل شرعيّ للاستفادة من مساهماتها في الأمن المحلّيّ، دون إضفاء الشّرعيّة أو تمكين المفسدين المحتملين أو الجهات العنيفة. ومن جهة أخرى، تمثّل الانتخابات فرصة ثمينة لتثقيف الجهات الأمنيّة حول أطر ومبادئ حقوق الإنسان على نطاق أوسع. حيث يمكن لهيئات إدارة الانتخابات خلال التّحولات السّياسيّة، المساعدة في إعادة بناء الثّقة في الجهات الفاعلة في أمن الدّولة من خلال التّثقيف والتّدريب المدنيّ.

هنا، يمكن اتّخاذ عدّة خطوات عمليّة لزيادة تحسين التّعاون:

- يجب أن يبدأ التّنسيق بين قوّات الأمن وهيئات إدارة الانتخابات في وقت مبكّر جدّا، وأن يعتمد على موارد تحليل المخاطر والنّماذج الدّائمة التي تمّ تطويرها قبل بدء العمليّة الانتخابيّة.
- يجب أن يأخذ التّخطيط الأمنيّ الانتخابيّ بعين الاعتبار احتياجات جميع فئات المواطنين على قدم المساواة. ويجب معالجة التّهديدات وأشكال العنف الخاصّة بالنّوع الاجتماعيّ بشكل منهجيّ في جميع المراحل.
- يجب على هيئات إدارة الانتخابات الاستفادة من الفرصة لبناء الثّقة وتعزيز التّنسيق مع الجهات الفاعلة في قطاع الأمن من خلال تدريب أمنيّ انتخابيّ قويّ. ويجب أن يرتكز المنهج على أطر ومبادئ حقوق الإنسان. ويمكن إجراء التّدريبات خلال الدّورة الانتخابيّة وتحديثها مباشرة قبل الانتشار.
- ينبغي أن تركّز المساعدة الانتخابيّة الدّوليّة على توفير الخبرة الفنيّة في تصميم آليّات التّنسيق. ويجب على المراقبين المحلّيّين والدّوليّين مراقبة هيكل آليّات التّنسيق وصلاحيّاتها وأنشطتها، والتّوصية بالتّغييرات عند الحاجة.

ولمزيد من التّفاصيل حول دراستنا، يمكنك مراجعة التّقرير الكامل المتاح في قسم الموارد.

الفكرة الرّئيسيّة

لا يُنصح بنماذج التّنسيق التي تتمتّع فيها الجهات الأمنيّة بسلطة أعلى من سلطة الإدارة الانتخابيّة.

موارد متميّز

تقرير: أفضل ممارسات الوكالة الأمريكيّة للتّنمية الدّوليّة في الأمن الانتخابيّ

Report: USAID Best Practices in Electoral Security

الغرض من دليل أفضل ممارسات الأمن الانتخابيّ (الدّليل) هو تزويد المتخصّصين في التّنمية بالوكالة الأمريكية للتّنمية الدّوليّة، فضلاً عن المساعدة الانتخابيّة وصانعي السّياسات والممارسين في مجال الوقاية من النّزاعات، بنظرة عامّة عالميّة على أفضل الممارسات في البرمجة للوقاية أو إدارة أو التّوسط في النّزاع والعنف الانتخابيّ.

المرأة والعنف الانتخابيّ

الوقاية من العنف الانتخابيّ القائم على النّوع الاجتماعيّ

تناقش غابرييل باردال مع جوناس كيفيّة الوقاية من العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ أثناء العنف الانتخابيّ.

جوناس كلايس:

فيما يلي سنجري محادثة حول العنف الانتخابيّ القائم على النّوع الاجتماعيّ، وهو شكل من أشكال العنف الذي يتطلّب مزيدًا من الوعي العامّ والوقاية الأوليّة. ومعنا الآن في الاستوديو الدّكتورة غابرييل باردال، مستشارة النّوع الاجتماعيّ في المؤسّسة الدّولية للنّظم الانتخابيّة. والدّكتورة باردال هي مفكّرة ومدافعة عن المساواة السّياسيّة بين الجنسين، وهي تتمتّع بالقدرة على تصميم استراتيجيّات الوقاية من العنف الانتخابيّ القائم على النّوع الاجتماعيّ. وقد كان معهد الولايات المتّحدة للسّلام محظوظًا بفرصة الشّراكة معها ومع المؤسّسة الدّولية للنّظم الانتخابيّة في شأن البحث والتّدريب في مجال الانتخابات. شكرا سيّدتي على انضمامك إلينا.

غابرييل باردال:

شكرا على استضافتي هنا.

جوناس كلايس:

إذن، ما هو نوع العنف الذي تعاني منه النّساء عادة أثناء الانتخابات وما حجم المشكلة؟

غابرييل باردال:

هذه هي أطول إجابة لدي حتّى الآن. يقع العنف الذي تعّرضت له المرأة أثناء الانتخابات على مفترق طرق العنف السّياسيّ والعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ أو العنف ضدّ المرأة. وهو يستهدف النّساء اللّواتي يشاركن في الحياة العامّة أو السّياسيّة، إمّا لأنّهن نساء على وجه التّحديد، أو بطرق غير واضحة بين الجنسين. وهناك العديد من الفروق المختلفة بين أنواع العنف التي تتعرّض لها النّساء، وتلك التي يتعرّض لها الرّجال. فنحن عندما نفكّر عمومًا في العنف الانتخابيّ، نميل إلى التّفكير في الاغتيالات أو التّفجيرات أو أنواع معيّنة من الأشخاص، والأحداث العامّة ضدّ المرشّحين البارزين والسّياسيّين. لكن في الحقيقة، أنواع العنف التي تتعرّض لها المرأة مختلفة تمامًا. طبعا، من المؤكّد أنّ هناك عنفًا جسديّا، لكنّ العنف النّفسيّ والاجتماعيّ قد لعب تأثيرًا هائلاً في هذا النّوع من العنف، بالإضافة إلى أنّ النّساء يتعرّضن للعنف الجنسيّ أيضًا، فضلا عن أشكال العنف الاقتصاديّة.

وتتعرّض النّساء لهذا العنف في أماكن مختلفة عمّا قد تتخيّله عادة. الأماكن العامّة هي بالتّأكيد جزء من ذلك، لكنّنا نرى المزيد من العنف في الأماكن الخاصّة، في العلاقات المنزليّة وحتّى عبر الإنترنت. وبالتّالي، فالجناة متعدّدون كما هو الحال بالتّأكيد بالنّسبة لكثير من العنف بين الفاعلين السّياسيّين، لكنّنا نرى

أيضًا أنّ الجناة هم أشخاص من محيط النّساء أنفسهنّ أو يعرفنهم، والذين يمكن أن يكونوا شركائهنّ في المنزل أو عائلاتهنّ الموسّعة. كما أنّ يأتي العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ في أدوار متعدّدة، فنحن لا نتحدّث فقط عن النّساء المرشّحات والمنتخبات في السّياسة والمناصب السّياسيّة لأنّه في الواقع، هؤلاء النّساء أقلّ بكثير، لكنّه يشمل النّاخبات والصّحفيات المعرّضات لخطر كبير وجميع من يشاركن في الأدوار المختلفة في الحياة المدنيّة. وهو يحدث لأسباب مختلفة. ففي بعض الحالات، تستهدف المرأة على وجه التّحديد لأنّها امرأة. وفي حالات أخرى، يكون لأنواع أخرى من العنف آثار غير مصنّفة على النّساء على وجه الخصوص. والأهمّ من ذلك، أنّنا نعلم بها بطرق مختلفة جدّا. فالعنف الذي يتعرّض له الرّجال يتمّ تداوله في وسائل الإعلام، ويكون مرفوقا بتقارير المستشفيات وتقارير الشّرطة. في حين أنّ العنف الذي تتعرّض له المرأة أثناء الانتخابات غالبًا ما يكون مخفيّا ولا نعلم به إلاّ من خلال الموارد المجتمعيّة ومن خلال أساليب البحث النّوعي الأخرى. ومع ذلك، يجب أن ننتبه لهذا النّوع من العنف. وإن لم نفعل، فسنكون بذلك بصدد تجاهل قضيّة أساسيّة تتعلّق بأمن الانتخابات. وفي الوقت الحالي، تتّسم تعريفات وأطر عمل وبرامج العنف الانتخابيّ بشكل عامّ بانحياز متأصّل تجاه تجارب الذّكور في العنف الانتخابيّ. ولذلك، نحن بحاجة إلى تجاوز هذا.

جوناس كلايس:

من الواضح أنّك درست هذا الموضوع على نطاق واسع، ففي بحثك، أنت تجادلين بأنّ نقاط الضّعف المميّزة والاحتياجات الأمنيّة التي تواجهها النّساء تتطلّب برمجة مخصّصة. فما هي بعض الأساليب الشّائعة لمعالجة هذه المشكلة؟

غابرييل باردال:

شكرا لك. هناك عدد من الأساليب لمعالجة هذه المشكلة. بادئ ذي بدء، يجب أن يكون هناك تخطيط وتدريب مناسبين لأمن الانتخابات. فهذه المشكلات غالبًا ما تكون غير مفهومة جيّدًا أو يتمّ تجاهلها تمامًا من قبل الجهات الفاعلة الإداريّة في إدارة الأمن الانتخابيّ. والاستجابات المناسبة تبدأ بفهم طبيعة المشكلة وحقوق ومسؤوليّات الجهات الأمنيّة في حماية المرأة منها. وهناك حاجة ملحّة لجمع بيانات أفضل حول هذا الموضوع، وبالمثل، نحن بحاجة إلى فهم أفضل البعد السّبراني لهذا النّوع من العنف. فالنّساء معرّضات بشكل لا يصدّق لهجمات عبر الإنترنت، من سوء المعاملة إلى المضايقة والتحرّش، إلى المعلومات المضلّلة، وخطاب الكراهيّة، والتّهديدات المباشرة بالعنف. ويحدث هذا في الأماكن العامّة للمنتديات عبر الإنترنت، مثل فايسبوك وتوتر، وغيرها. ولكنّه يحدث أيضًا في الأماكن الخاصّة مثل رسائل واتساب والرّسائل النّصيّة. نحن بحاجة إلى فهم طبيعة هذا العنف، ونطاقه، والمعايير القانونيّة المحيطة به، وكيف تكون قوّات الأمن مسؤولة عن معالجته. كلّ هذه الأشياء ستساهم في أمرين هم ربّما من أهمّ الأشياء، وهما الإصلاح القانونيّ وإنهاء الإفلات من العقاب حول هذه المشكلة.

جوناس كلايس:

حسنا، من بين الأساليب المختلفة التي وصفتها، هل هناك بعض الأساليب الواعدة بشكل خاصّ أو أيّة تدابير وقاية من غير المحتمل أن تحدث فرقًا؟

غابرييل باردال:

هناك مقاربتان أودّ التّحدّث عنهما وأعتقد أنّهما كانتا واعدتين بشكل خاصّ لطريقة إبداعيّة واحدة لمعالجة الإفلات من العقاب. لقد عملنا، خلال انتخابات 2018 في زيمبابوي، مع المنظّمات المحلّيّة التي تدعم النّساء ضحايا العنف، وكذلك الجمعيّات القانونيّة النّسائيّة، لمحاولة إنهاء الإفلات من العقاب على هذا النّوع من العنف خلال انتخابات زيمبابوي. وقد عملنا، في هذه المسألة، مع قوّات الأمن على مدار الانتخابات لخلق التزام بعدم التّسامح مطلقًا مع هذا النّوع من العنف. ثم عملنا مع هاتين المنظّمتين المحلّيّتين، حيث ساعدنا النّساء اللّواتي وقعن ضحايا للعنف ضدّ المرأة في السّياسة على رفع قضاياهنّ إلى نظام العدالة والسّعي للحصول على استجابة قانونيّة.

لقد كان الأمر ناجحًا، وكان لدينا العديد من الملاحقات القضائيّة في هذه القضايا، وقد حصلت هؤلاء النّساء على القصاص من الظّلم والعنف الذي تعرّضن له، وكان ذلك بمثابة رسالة. رسالة مفادها أنّ القوّات الأمنيّة كانت جادّة في التّعامل مع هذه الحالات، وأنّ هذا النّوع من العنف لن يتمّ التّسامح معه في المجتمع. وقد كان هذا مثالا مثيرا للاهتمام. مثال آخر قد أذكره هو الرّدود عبر الإنترنت على هذا النّوع من العنف. فكما تعلم، نحن نعمل بالشّراكة مع العديد من المنظّمات المهمّة مثل [Halifax] أو HARASSmap أو منصّة HeartMob، والتي تتيح تدخّل المتفرّج للردّ على هذا النّوع من العنف الانتخابيّ وأشكال أخرى من المضايقات ضدّ النّساء على الإنترنت.

ومن خلال تدخّل المتفرّج، نحن ننشئ مجتمعات من النّشطاء عبر الإنترنت الذين يمكنهم دعم النّساء اللّواتي يعانين من هذا النّوع من العنف والقادرات على التّواصل عندما يتعرّضن لهذه الأنواع من الحوادث. إنّه التّمكين والتّعبئة، وهو وسيلة للمشاركة بنشاط في هذه المواقف. هل هناك أيّة تدابير وقاية من غير المرجّح أن تحدث فرقاً؟ ردّا على ذلك، أودّ أن أقول إنّ الأمر يتعلّق حقّا بالطّريقة التي تحدّثنا بها عن ذلك. نحن بحاجة إلى الوعي بالمشاكل، بالتّأكيد، لكنّنا نحتاج أيضًا إلى إدراك أنّ هذا لا يجب أن يكون سببًا لعدم انخراط النّساء في السّياسة، بل يجب أن يكون دافعا للجهات الأمنيّة وأصحاب المصلحة الآخرين للمضيّ قدما وحماية النّساء والرّجال على قدم المساواة في هذه الأماكن.

جوناس كلايس:

شكرا لك، هذه أمثلة مفيدة جدّا. كيف يبدو النّجاح في مجالك وكيف يتمّ قياسه؟

غابرييل باردال:

قبل 10 سنوات، عندما بدأنا العمل على هذا الموضوع، لم يكن معترفًا به تمامًا. واليوم، في الأشهر الماضية، تمّت إثارته من جديد والتّنصيص عليه لدى الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة، ومكتب المفوّضيّة العليا لحقوق الإنسان على أنّه انتهاك لحقوق الإنسان، وهذا يُعدّ نجاحا. لكنّ النّجاح أيضا هو نجاح قوّات الأمن عندما تقوم على حماية النّاخبين على قدم المساواة، نساءً ورجالًا على حدّ سواء، وتضمن معالجة أشكال متعدّدة من هذا النّوع من العنف بشكل فعّال في النّظام الأمنيّ. ويتمثل النّجاح أيضا في قيام الحكومات بتنفيذ الأطر القانونيّة واحترام الاتّفاقيات الدّوليّة. ويتعلق الأمر بإنهاء الإفلات من العقاب لمرتكبي هذه الجرائم، وعدم قبول أنّ هذه هي الطّريقة التي صيغت السّياسة للنّساء. وأعتقد

كذلك أنّ النّجاح سيكون أيضًا في السّنوات القادمة مرتبطا بفهم كيف أنّ حريّة الإنترنت لا تتعلّق فقط بحرّية التّعبير، التي يمكن أن تشمل أحيانًا خطاب الكراهيّة، ولكن تتعلّق أيضًا بحماية الحرّيات عبر الإنترنت للانخراط في الحياة السّياسيّة والخطاب المدنيّ دون خوف من الإساءة أو المضايقة أو العنف عبر الإنترنت. وعلى نطاق أوسع، أودّ أن أقول إنّ النّجاح يتعلّق حقّا بتطوير العمليّات الدّيمقراطيّة حيث يمكن للرّجال والنّساء المشاركة بشكل كامل دون خوف من التّمييز.

جوناس كلايس:

هذا ما لدينا من الوقت. غابرييل، شكرًا لانضمامك إلينا اليوم. في الفيديو الأخير لهذا الفصل، سيناقش رئيس مفوّضيّة الانتخابات السّابق في نيبال بوجراج بوخاريل الخطوات المحدّدة التي تمّ اتّخاذها لتحسين إشراك المرأة في العمليّة الانتخابيّة، بالاعتماد على أمثلة في نيبال وبنغلاديش.

موارد متميّز

تقرير: القواية من العنف ضدّ المرأة في الانتخابات: دليل البرمجة

Report: Preventing Violence Against Women in Elections: AProgramming Guide

يسلّط هذا الدّليل الضّوء على الأمثلة الّصادمة غالبًا المتعلّقة بالعنف ضدّ النّساء والفتيات حول العالم، ويعرض تدابير الوقاية والاستجابة المبتكرة التي يتمّ اختبارها. ويهدف إلى أولئك الذين هم في وضع أفضل للعمل على الوقاية من العنف ضدّ المرأة والتّخفيف منه، بما في ذلك المنظّمات الدّوليّة وتلك التي تقدّم دعم البرمجة بشأن المساعدة الانتخابية، والمشاركة السيّاسيّة للمرأة، ومراقبة حقوق الإنسان، وإنهاء العنف ضدّ المرأة. وسيكون أيضًا مصدرًا لأعضاء الأحزاب السّياسيّة، ولا سيّما قادة تلك الأحزاب، وهيئات إدارة الانتخابات، ومنظّمات المجتمع المدنيّ، والمجموعات النّسائية، ونشطاء المساواة بين الجنسين.

المرأة في الانتخابات

يشرح بوجراج كيف اتّخذ خطوات لتحسين تمثيل المرأة في السّياسة في نيبال.

بوجراج بوخاريل:

حسنًا، نيبال مجتمع أبويّ، مجتمع يهيمن عليه الذّكور. والسّياسة تمّ هضمها كما لو كانت عملًا ذكوريًا. والنّساء اللاّئي يذهبن للانتخابات، في السّياسة، تمّ اعتبارهن نساء سيّئات. لقد كان أحد الأسباب الجذريّة للنّزاع في النّيبال هو الاستبعاد من العمليّة السّياسيّة، ليس فقط النّساء ولكن العديد من قطاعات المجتمع الأخرى. إنّهم يشعرون بأنّهم لم يشاركوا في عمليّة السّياسة. لذا، وأثناء عمليّة الصّياغة، حاولت إشراك جميع الفئات في البلد التي لديها تحفّظ على أنّها استُبعدت من العمليّة. ولذلك كنت مقتنعاً شخصيّا أنّه بما أنّنا نصوغ الدّستور لجميع النّاس، فهذا هو الوقت المناسب. وأخيراً تمّ تمرير مشروع القانون الذي يضمن 33٪ من النّساء في البرلمان، وهذا ما صنع التّاريخ. وبفضل ذلك، تمّ تمثيل 33٪ من النّساء في البرلمان في تلك الانتخابات بينما كانت تلك النّسبة في الماضي 5٪. وقد اندلع العنف منذ البداية حيث أنّه في ضوء التّرشّح، كان الرّجل صانع القرار في الأحزاب السّياسيّة، يحاول إعطاء المرأة المقعد الذي يكون فيه الحزب ضعيفًا. وهذا عنف كبير لأنّه حيثما تكون هناك فرص للفوز، تقدّم للذّكور. هناك نوعان من العنف على وجه الخصوص يمثّلان تجربة صعبة للمرأة. الأوّل هو العنف النّفسيّ الذي لا يحسب لأنّه... نفسيّ. والآخر هو العنف الجنسّي، والعنف المرتبط بالمجال الخاصّ. هذان النّوعان من العنف هما مفتاح بعض الانتهاكات.

وفي هذا السّياق، اتّخذت خطوات لتحسين تمثيل المرأة في السّياسة.

خلال اجتماعي التّشاوريّ مع القيادات النّسائيّة، قدّمت إحدى القائدات نقطة قويّة جدّا، وأوضحت أنّ هناك مجتمعات معيّنة في نيبال، ومجموعات عرقيّة، لا تحبّ أن يقوم أيّ رجل غريب بلمس أعضاء أجسادهنّ. حتّى ذلك الوقت، كانت سياستنا تنصّ على أن يقوم موظّف الاقتراع بغمس إصبع النّاخب في الحبر في يوم الاقتراع، وقد كان غالبيّة موظّفي مراكز الاقتراع من الذّكور. ولذلك كانت شكوى تلك المرأة أنّه عمليّة الاقتراع تتطلّب أن يمسك فيها موظّف الاقتراع يد المرأة، ولهذا السّبب لن تخرج النّساء للتّصويت. طبعا كان ذلك مثالًا بسيطا لكنّه ينطوي على مشكلة كبيرة. ولذلك قرّرنا على الفور أن يكون هؤلاء الأشخاص الذين سيستخدمون الحبر إناثا.

وقد كانت النّتيجة في جميع أنحاء المنطقة، حصول تقدّم في إشراك المزيد من النّساء في السّياسة.

واسمحوا لي هنا أن أبدأ بميانمار التي شهدت آخر عمليّة انتخابات. ففي الانتخابات البرلمانيّة الأخيرة تمّ انتخاب حوالي 10.9٪، كبرلمانيّات. ولكن إذا رأينا في الخدمة المدنيّة، أمّا في الخدمة المدنيّة فقد كانت النّساء تمثّل حوالي 50٪. وما أراه كأفضل جزء في ميانمار هو أنّ جميع موظّفي الاقتراع تقريبًا في مواقع الاقتراع، كانوا من الإناث، وأنّ أكثر من 70٪ من الإناث كانوا يديرون الانتخابات. وكان هذا مثيرًا للإعجاب بالنّسبة لي عالميّا، يعني كيف قامت النساء بقيادة العمليّة. وإذا ذهبنا إلى بنغلاديش، فإنّ لديهم حوالي 20٪ في الوقت الحاليّ من النّساء في البرلمان. هذا إضافة إلى أنّ منصب رئيس الوزراء تشغله امرأة، وزعيمة المعارضة هي امرأة، وكذلك منصب رئيس البرلمان تشغله امرأة. وبالتّالي فإنّ النساء هنّ من يقدن ذلك البلد. أمّا في الخدمة المدنيّة فنجد المرأة ممثّلة بحوالي 11٪ الآن.



مسألة للتّفكير

- ما هي بعض أنواع العنف الانتخابيّ التي شاهدتها أو مررت بها أو سمعت عنها؟
- من برأيك الأكثر تأثراً بهذا العنف: النّاخبات أم المرشّحات أم المراقبات؟ وهل هذا العنف عادة خاصّ أم عامّ؟
- ما هي بعض استراتيجيّات التّخفيف المحتملة؟

التّخفيف من حدّة العنف والاستجابة للأزمات

مقدّمة الفصل الرّابع

جوناس كلايس:

في هذه المرحلة قد نكون على بعد شهرين أو ثلاثة من يوم الانتخابات. حيث نأمل أن تكون جهود الوقاية المبكّرة على قدم وساق. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإنّ نافذة الفرص الخاصّة بك ستنغلق بسرعة، مع بقاء خيارات قليلة للتّخفيف من المخاطر.

وفي هذا الفصل، سنقدّم خيارات الوقاية التي تعتمد أفقًا زمنيّا قصير المدى، وتكون قادرة على إحداث التّأثير بسرعة أكبر. وسننظر، على وجه التحديد، في استخدام مراقبة الانتخابات وتوعية النّاخبين والدّبلوماسيّة. وهي تقنيّات وقاية "تشغيليّة" تهدف إلى التّخفيف من المخاطر عندما يكون العنف الانتخابيّ وشيكًا أو قائما بالفعل. وفي نهاية هذا الفصل، سننظر أيضًا في الأمن السّبراني وخطاب الكراهيّة كتهديد للانتخابات السّلميّة.

وفي نهاية هذا الفصل، ستكون قادرًا بشكل أفضل على اقتراح أساليب الوقاية التّشغيليّة وإدارة الأزمات التي يتمّ اتّباعها في الفترة التي تسبق يوم الانتخابات وما بعده.

أهداف التّعلّم

يجب أن يكون المشاركون بعد الانتهاء من الفصل، قادرين على:

- اقتراح مقاربات عامّة لمنع الأزمات في بيئة خطر معيّنة
- النّظر في دور المراقبين والدّبلوماسيّين في الوقاية من العنف الانتخابيّ

الوقاية من خلال المراقبة

الوقاية من العنف من خلال مراقبة الانتخابات

لاري جاربر:

تعتبر مراقبة الانتخابات ممارسة طويلة الأمد تخدم أغراضًا عديدة. وتهدف المراقبة في جوهرها إلى تقديم تقارير دقيقة ومحايدة عن جودة العمليّة الانتخابيّة، بما يتماشى مع المعايير المحلّية والدّوليّة. ومع ذلك، فقد تمّ توسيع صلاحيّات مراقبي الانتخابات، وأصبحت لتشمل بشكل متزايد دور الوقاية من العنف.

ولتوحيد ممارسة المراقبة، أنتج الفريق الدّولي لقانون حقوق الإنسان أوّل دليل عن هذا الموضوع في عام 1984. واعترف الكتيّب بالملاحظة كأداة لحماية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطيّة، لكنّه لم يتطرّق صراحة إلى دورها في الوقاية من العنف.

وبعد عشرين عامًا، صاغت مجموعة من الخبراء إعلان مبادئ المراقبة الدّوليّة للانتخابات. وقد وقّعت على الإعلان إلى حدّ الآن أكثر من 50 منظّمة. ومع ذلك، كان واضعو الصّياغة على وعي بتجنّب اللّغة التي قد تخلط بين دور المراقبين ودور الوسطاء المكرّسين لتخفيف حدّة العنف.

وإلى جانب أنشطة المراقبة التي تقوم بها المجموعات الدّولية القائمة، مثل منظّمة الدّول الأمريكيّة أو مركز كارتر، كانت السّمة البارزة في السّنوات الخمس والثّلاثين الماضية هي ظهور مجموعات المراقبة غير الحزبيّة المحليّة أو مجموعات المواطنين غير المتحزّبين. وفي عام 2011، تمّت صياغة إعلان مبادئ لتوجيه أنشطة هذه المجموعات المحلّيّة، والتزمت الآن أكثر من 250 منظّمة بهذه المبادئ. ويشير هذا الإعلان على وجه التّحديد إلى الدّور الذي يمكن أن يلعبه المراقبون المحلّيون في ردع العنف المرتبط بالانتخابات وتخفيفه.

بشكل عامّ، عادة ما يتمّ تحذير المراقبين من التدخّل في عمليّة محلّية محدّدة دستوريّا. ومع ذلك، فإنّ أنشطة المراقبة ترتبط الآن بقائمة موسّعة من الأهداف، من كشف التّجاوزات، إلى تعزيز ثقة الجمهور، إلى التّوسّط في النّتائج السّلميّة للعمليّات المتنازع عليها. وغالبًا ما تبدأ مجموعات المراقبين عملها قبل أشهر من الانتخابات. حيث يتمّ نشر مراقبين على المدى الطّويل في جميع أنحاء البلاد لعدّة أشهر، ويتمّ توسيع فرقهم بمراقبين على المدى القصير في الأسابيع التي تسبق يوم الانتخابات، ويبقون في البلاد إلى أن تتمّ جدولة النّتائج والفصل في الشّكاوى. ومع ذلك، من المهمّ، مع زيادة توسّع الصّلاحيّات، أن نظلّ واقعيّين بشأن المساهمة التي يمكن أن تقدّمها بعثات المراقبة، لا سيّما في الدّيمقراطيّات الهشّة وفي البلدان المعرّضة بشدّة لخطر النّزاع العنيف.

لقد طوّر المراقبون الدّوليّون عدّة مناهج قد تساهم في الوقاية من العنف. واسمحوا لي أن أشاطركم ثلاثة أمثلة مختصرة:

أوّلاً، تتضمّن معظم مجموعات المراقبين قائمة طويلة من التّوصيات في تقاريرها النّهائيّة. وغالبًا ما يتمّ تصميم تنفيذ هذه التّوصيات بشكل صريح للتّخفيف من مخاطر العنف في المستقبل. وقد تدعو

التّوصيات إلى إصلاحات انتخابيّة تضمن المشاركة الشّاملة، أو تقلّل من خاصّيّة الانتخابات المتمثّلة في حصول الفائز على كلّ شيء، أو تحسّن فعاليّة آليّات حلّ النّزاعات.

ثانيًا، يقوم المراقبون بتقديم استجابات أمنيّة فعّالة. حيث يمكنهم تعيين البؤر السّاخنة والإبلاغ عن اتّجاهات الأمان بناءً على تقارير فريقهم الميدانيّ. وقد سهّل التّقدّم التّكنولوجيّ انتشار هذه المبادرات.

وأخيرًا، يمكن لقيادة بعثات المراقبة أن تلعب دورًا مهمّا في بثّ الرّسائل حول أهمّيّة الانتخابات السّلميّة. ويمكن لرئيس البعثة أن يلعب دور الوساطة من خلال حثّ المرشّحين وداعميهم على:

- قبول نتائج عمليّة ذات مصداقيّة؛
- إحالة الشّكاوى إلى آليّات التّقاضي القائمة؛
- تجنّب استخدام العنف؛ و
- الدّخول في حوار شامل.

لقد تمّت دراسة العلاقة بين الملاحظة وتخفيف حدّة العنف على نطاق واسع، وكثيرًا ما تمّت مناقشتها بين الممارسين. وتظهر بعض الدّراسات أنّ بإمكان المراقبين الحدّ من العنف يوم الانتخابات في مراكز الاقتراع التي يتمركزون فيها. وتظهر دراسة مقارنة أجراها معهد الولايات المتّحدة للسّلام وجود علاقة قويّة بين المراقبة القويّة وانخفاض مستويات العنف. ووجدت دراسة رصد ومتابعة قام بها معهد الولايات المتّحدة للسّلام في كينيا وليبيريا أنّ مراقبة الانتخابات بشكل أكبر كان مرتبطًا بزيادة الثّقة في العمليّة الانتخابيّة.

من جانب آخر، تحذّر دراسات أخرى من آثار النّزوح المحتملة أو العواقب غير المقصودة، بما في ذلك التّحوّل الزّمنيّ للعنف الانتخابيّ من يوم الانتخابات، عندما يكون المراقبون حاضرين في كلّ مكان، إلى فترة ما قبل الانتخابات أو بعدها. وقد يحدث نزوح جغرافيّ أيضًا، حيث يتحوّل العنف الانتخابيّ إلى استطلاعات الرّأي التي لا تخضع للمراقبة. وفي نفس الوقت، قد تؤدّي تصريحات بعثات المراقبة إلى أعمال عنف بعد الانتخابات عندما يتمّ الكشف عن حدوث تزوير في الانتخابات.

وفي حين أنّ هناك فرصًا واضحة للمراقبة لدعم جهود الوقاية من العنف، إلاّ أنّ هناك العديد من التّحدّيات العمليّة. ذلك أنّه غالبًا ما تكون البعثات الدّوليّة حاضرة عن طريق الدّعوة فقط. ويتمّ نشرهم فقط في حالة وجود معايير دنيا لإجراء انتخابات ذات مصداقيّة، من أجل عدم إضفاء الشّرعيّة على ما سيكون من الواضح أنّه انتخابات غير شرعيّة. كما لا يمكنهم العمل بفعاليّة عندما لا توجد ضمانات أمنيّة أساسيّة. وهذا إضافة إلى نقطة أخيرة ألا وهي، ارتفاع التّكاليف المرتبطة بالمراقبة، في ظلّ نموّ الصّلاحيّات وتعقّد التّقنيات أكثر فأكثر.

ولا توجد صيغة قاطعة لتحديد نطاق وحجم مهمّة المراقب. حيث تتطلّب مثل هذه القرارات فهم:

1) السّياق المحلّيّ التّاريخيّ والسّياسيّ،
2) العاملون الآخرون في نفس المجال، و
3) التّكاليف والمخاطر والفوائد المرتبطة بالأنشطة المتّفق عليها.

عند هذا الحدّ، قد تكون مهتمّا بالمشاركة في عمليّة المراقبة بنفسك. حيث تمتلك العديد من مجموعات المراقبين أنظمة تسجيل مركزيّة يمكنك استخدامها لتقديم طلب المشاركة في مهامّ مراقبة مستقبليّة.

وفي الجلسة القادمة، سننظر في بعثة مراقبة الانتخابات لمنظّمة الدّول الأمريكيّة في الفترة التي سبقت انتخابات المكسيك عام 2018.

موارد متميّز

تقرير: الوقاية من العنف ضدّ المرأة في الانتخابات: دليل البرمجة

Document: Declaration of Principles for International ElectionObservation

أرسى إعلان مبادئ المراقبة الدّوليّة للانتخابات ومدوّنة قواعد السّلوك لمراقبي الانتخابات الدّوليّين الأساس لمراقبة الانتخابات الدّوليّة ذات المصداقيّة.

بعثة منظّمة الدّول الأمريكيّة لمراقبة الانتخابات في المكسيك

يلقي تونيس نظرة فاحصة على بعثة مراقبة الانتخابات (EOM) التي نشرتها منظّمة الدّول الأمريكيّة (OAS) في الانتخابات العامّة لعام 2018 في المكسيك.

تونيس مونتيس:

منظّمة الدّول الأمريكيّة (OAS) هي منظّمة إقليميّة تضمّ 35 دولة عضو مستقلّة من أمريكا الشّماليّة والجنوبيّة والوسطى. وهي تعدّ أقدم منظّمة إقليميّة في العالم. حيث نشرت المنظّمة، منذ عام 1962 أكثر من 240 بعثة مراقبة للانتخابات (EOM) في 27 دولة في جميع أنحاء القارّة.

وفي عام 2017، دعت السّلطات المكسيكيّة منظّمة الدّول الأمريكيّة لمراقبة الانتخابات العامّة لعام 2018، المقرّر إجراؤها في الأوّل من يوليو/تمّوز. وأجريت الانتخابات لكلّ من المناصب المحليّة والاتّحاديّة. وقبل أسبوعين ونصف من يوم الانتخابات، بدأت منظّمة الدّول الأمريكيّة بنشر فريق مراقبة يتألّف من 65 فردًا، من بينهم:

- المراقبون على المدى القصير
- المنسّقون
- أعضاء الفريق الأساسيّ، و
- رئيس البعثة

وقد قاد البعثة في المكسيك الرّئيس السّابق لجمهورية الدّومينيكان، ليونيل فرناندیز، الذي عمل كرئيس للبعثة. وجمع أعضاء الخبراء من الفريق الأساسّي معلومات حول سبعة مواضيع حظيت بالأولويّة لدى

بعثة مراقبة الانتخابات، بما في ذلك:

- العدالة الانتخابيّة
- التّنظيم الانتخابيّ
- الأمن الانتخابيّ أو العنف
- التّكنولوجيا الانتخابيّة
- النّوع الاجتماعيّ
- الشّعوب الأصليّة والمتحدّرين من أصول أفريقيّة
- التّمويل السّياسيّ – الانتخابيّ

والتقى الفريق الأساسيّ مع كبار المسؤولين المكسيكيّين والمرشّحين والمجتمع المدنيّ لمعرفة المزيد عن العملية الانتخابية، آخر التّحديثات، والتّحدّيات المتوقّعة. وقد أكملت المعلومات والبيانات الرّسميّة التي جمعها الفريق الملاحظات الميدانيّة، وكانت بمثابة أساس للتّقرير الأوّليّ والنّهائي لبعثة مراقبة الانتخابات.

وقبل نشرهم، قام المنسّقون الإقليميّون والخبراء بتدريب المراقبين والمنسّقين على المدى القصير حول دورهم، ومتطلّبات السّلامة في يوم الانتخابات. وفي اليوم السّابق ليوم الانتخابات، نشرت منظّمة الدّول الأمريكيّة مجموعتها المكوّنة من 22 مراقباً لفترات قصيرة. وزارت هذه المجموعة 676 مركز اقتراع في 25 جهة اتّحادية، كانت بمثابة عيون وآذان البعثة.

تركّز عمليّات النّشر قصيرة المدى، مثل بعثة منظّمة الدّول الأمريكيّة في المكسيك، في المقام الأوّل، على الإجراءات الفنيّة خلال مرحلة قصيرة من عمليّة الانتخابات: مثل التّصويت، ومعالجة النّتائج، وحلّ النّزاعات. وعادة ما يقضي المراقبون على المدى القصير حوالي أسبوع في البلد. كما ترسل معظم بعثات المراقبة أيضًا عددًا صغيرًا من المراقبين على المدى الطويل لمدّة تتراوح من ستّة إلى ثمانية أسابيع، لمراقبة عمليّة التّخطيط وفترة الحملة.

وأثناء دوري كمراقب انتخابيّ قصير الأمد، قمت بزيارة مركز اقتراع ريفيّ في ولاية هيدالغو. وتلقّيت تعليمات بمراقبة الافتتاح والإغلاق في مركز اقتراع واحد في يوم الانتخابات، لكنّني سافرت أيضًا إلى مراكز مختلفة في جميع أنحاء المنطقة. حيث عادة ما يكون للمراقبين على المدى القصير جدول مرهق! ذلك أنّ عليهم الحضور قبل فتح مراكز الاقتراع، ويغطّون مساحة واسعة، ولا يغادرون المكان إلى أن يتمّ فرز بطاقات الاقتراع. وعليه، يمكن أن يتجاوز وقت المراقبة يوم الانتخابات أكثر من 16 ساعة وقوفا على القدمين!

وعندما تفكّر في كيفيّة إشراك المراقبين، ضع في اعتبارك أنّ بعثات مراقبة الانتخابات هي في الأساس أداة فنيّة، مدعوّة لتقييم جودة العمليّة الانتخابيّة بما يتماشى مع المعايير الدّولية والمحليّة. وتتم مشاركة تقارير المراقبة مع الهيئات الانتخابيّة والمسؤولين الحكوميّين، وهي متاحة لعامّة النّاس. كما تؤدّي بعثات مراقبة الانتخابات أيضًا دورًا دبلوماسيًا، وتضفي مصداقيّة للعمليّة الانتخابيّة، وتشجّع السّلطات على ضمان انتخابات سلميّة وذات مصداقيّة. ولذلك، فإنّ مكانة رئيس البعثة لها وزن دبلوماسيّ كبير، حيث أنّه على اتّصال مباشر مع كبار المسؤولين المكسيكيّين. ومع ذلك، فإنّ بعثات مراقبة الانتخابات لهم حدودهم. فهم مخوّلون للبقاء داخل البلد لفترة محدودة فقط من الوقت، ولا يمكنهم دائمًا تلبية

التوقّعات العالية التي يواجهونها من النّاخبين.

من جانب آخر، قد تؤدّي المراقبة الحياديّة للانتخابات من قبل المنظّمات الموثوقة إلى تعزيز نزاهة العمليّة الانتخابيّة. حيث تبقى المراقبة هي واحدة من بين العديد من الأدوات التي تمتلكها المنظّمات الإقليميّة أو الدّوليّة تحت تصرّفها لتعزيز الدّيمقراطية والتّخفيف من العنف. ونأمل أن تساعدك هذه النّظرة العامّة على الحالة في الانخراط مع بعثات مراقبة الانتخابات في المستقبل، وعلى تقدير فوائد وقيود المراقبة بشكل أفضل.



الفكرة الرّئيسيّة

عادة ما يقضي المراقبون على المدى القصير حوالي أسبوع في البلد. وترسل معظم بعثات المراقبة عددًا صغيرًا من المراقبين على المدى الطّويل لمدّة تتراوح من ستّة إلى ثماني أسابيع، لمراقبة التّخطيط والحملة.



نصيحة عمليّة

ضع في اعتبارك أنّ بعثة مراقبة الانتخابات هي في الأساس أداة فنيّة مدعوّة لتقييم جودة العمليّة الانتخابيّة بما يتماشى مع المعايير الدّوليّة والمحليّة.

موارد متميّز

تقرير: تقرير مراقبة الانتخابات الصّادر عن منظّمة الدّول الأمريكيّة في أعقاب انتخابات المكسيك 2018

Report: The OAS Election Observation Report following the 2018Mexico Elections

هذا هو تقرير المهمّة النّهائي لبعثات مراقبة الانتخابات إلى المكسيك. وهو يصف النّتائج التي توصّل إليها ويضع التّوصيات بهدف المساهمة في مزيد من التّحسينات في النّظام الانتخابيّ في المكسيك.

المرأة في العمليّة السّياسيّة والتّحدّيات

المرأة في العملية السّياسيّة

تدرس ميو ميوميو كيفيّة التّدقيق في كثير من الأحيان أو التّقليل من شأن المرشّحات السّياسيّات خلال العمليّة الانتخابيّة.

ميو ميوميو:

حسنا، تتواجد المرشّحات من النّساء في الغالب في ميانمار. وهنّ يتعرّضن في الغالب للهجوم من وسائل التّواصل الاجتماعيّ. كلّ شيء يبدأ إذا ما خرجن في يوم من الأيّام في رحلة، أيّة رحلة، عادة ما يقوم الرّجال بإهانتهنّ بقولهم "لم ترتدين ملابس لائقة". تعلمن جيّدا أنّ هذه دائرة للرّجال، لن يصوّت أحد للإناث، وما إلى ذلك من خطاب الكراهيّة، وتلك المعلومات، المعلومات المضلّلة للنّساء المشاركات. ثم تتعرّض المشاركات كثيرًا للتّهديد على وسائل التّواصل الاجتماعيّ.

أيضا، بالنّسبة إلى المرأة المرشّحة أيضًا، لدينا حزبان رئيسيّان في ميانمار، وليس لأيّ من ذينك الحزبين السّياسيّين نسبة كبيرة من المرشّحات. لا أعرف النّسبة بالضّبط، ربّما لا تزيد عن 30٪ بل أقول إنّها 5٪. وأولئك هنّ المرشّحات اللّواتي لدينا. هناك حزب آخر ... حزب سياسيّ عرقيّ صغير آخر، لكن لا فائدة من ذكره، ليس بالأمر المهمّ كثيرا. وبالتّالي، فإنّ ميانمار هي أشبه بمنطقة يسيطر عليها الذّكور كحزب سياسيّ.

وهناك مشكلة أخرى تتعلّق بموظّف الاقتراع. ذلك أنّ موظّفي الاقتراع (UEC) لديهم قسم تدريبيّ لتوظيفهم أو اختيارهم للتّطوّع ليكونوا موظّفي الاقتراع بمركز الاقتراع. هذا صحيح، لكن معظم المعلّمين في ميانمار من الإناث. لذا، فإنّ وظيفتهم ومسؤوليّتهم كبيرة لأنّ موظّف الاقتراع، لديه كامل المسؤوليّة في مركز الاقتراع بأكمله. لذا، فإنّ أيّ مؤسّسة تتعرّض لأيّ هجوم أو أيّ خطب سيكون أثر ذلك على رؤوسهنّ، وعليهنّ أن يتحمّلن مسؤوليتهنّ.

بالإضافة إلى ذلك، عليهنّ السّفر أو الذّهاب إلى مركز الاقتراع في السّاعة الرّابعة صباحًا حتّى يتمكنّ من البدء في فتح مركز الاقتراع في السّاعة السّادسة صباحًا. لكن تخيّل أنّنا في ميانمار ليس لدينا كهرباء في كلّ مكان، هذا صحيح. فالبعض لديه كهرباء، والبعض الآخر لا، والبعض يقول إنّ منطقتهم بها كهرباء، والبعض يقول عكس ذلك. ورغم ذلك، يتعيّن على الأنثى، في تلك المنطقة، في الرّابعة صباحًا، في الظّلام، أن تسافر بمفردها. وبالطّبع عليهنّ أن يُعددن الطّعام لعائلاتهنّ. وعليهنّ أيضًا التبرّع بالطّعام للرّاهب. وطبعا لديهم أيضًا أشياء أخرى ليقمن بها. ومع ذلك تبقى هذه وظيفة تطوعيّة من الوزارة ... وهي تطلب منهنّ القيام بذلك. لذا، عليهنّ القيام بذلك، سواء أحببن أم كرهن. وكنتيجة لذلك، وقع عدد قليل من الحوادث لإحدى موظّفات الاقتراع، حيث قام شخص في تلك السّاعة، السّاعة الرّابعة صباحًا بسرقتهنّ وأخذ معه العديد من الهواتف الجوّالة وكلّ شيء.

لذلك، قامت لجنة الانتخابات الاتّحاديّة في انتخابات عام 2015، بتعيين مناصب مفوّضي الانتخابات وكانت هناك مفوّضة انتخابات واحدة، واحدة فقط. لكن في عام 2015، آسفة، 2020 لم يعد لدينا أيّة

امرأة في مفوّضية الانتخابات الاتّحاديّة، من بين المفوّضين. وفي الواقع ... هم، بعد انتخابات عام 2015 كان لدينا حوالي خمسة مفوّضين ورئيس للمفوّضين. وفي العام الماضي، عيّن الرّئيس تسعة مفوّضي انتخابات آخرين في **اليوم العالميّ للمرأة**.

تحدّيات مشاركة المرأة

تؤكّد فاطمة مداكي على الحاجة إلى مساحات يمكن فيها للمرأة أن تكون مرشّحة للمناصب السّياسيّة وتكون فيها فرص لتوسيع حقوق المرأة في التّصويت.

فاطمة مداكي:

أعتقد أنّ التّحدّي الرّئيسيّ الذي واجهناه هو أنّ النّساء لا يدعمن النّساء. هذا النّقص في الدّعم يتأتّى من الأحزاب السّياسيّة، ومن أفراد الأسرة، ومن نقص الشّجاعة والتّصميم على المشاركة بنشاط في السّياسة، وكذلك من تدنّي مستوى المعرفة بالقضايا والاتّجاهات السّياسيّة. وأودّ أن أقول إنّ مشاركة المرأة في السّياسة تنمو بسرعة رغم هذه التّحدّيات. ويمكن القول إنّ هناك نساء كسرنَ السَقف الزَجاجيَ ليخرجن ويظهرن أيضًا أنّهن يستحققن التّصويت لهنّ وأن يصبحن قائدات في البلاد. وأعتقد أنّنا شهدنا زيادة في عدد النّساء اللّواتي قُمن بحملات وتمّ التّصويت لهنّ. لكن بعد ذلك يمكنني القول إنّه حتى الحكومة الفيدراليّة بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد في منح المرأة التّقدير اللاّزم. فقد كان التّعيين الرئاسيّ الأخير يحتوي على نسبة ضئيلة للغاية من التّمثيل النّسائيّ. وإن لم تخنّي الذّاكرة، فأعتقد أنّه تمّ تعيين سبعة نساء فقط في مجلس الوزراء. لذلك أعتقد أنّ هناك الكثير الذي يتعيّن القيام به فيما يتعلّق بفتح المساحات للنّساء للتّرشح والتّصويت.

الوقاية من خلال المراسلة

توعية النّاخبين ورسائل السّلام

يصف جوناس الاختلافات بين توعية النّاخبين ورسائل السّلام وأهمّية كليهما.

جوناس كلايس:

تُعدّ توعية النّاخبين ورسائل السّلام من الأساليب الشّائعة الاستخدام التي قد تساعد في تقليل مخاطر العنف. حيث يستخدم مسؤولو الانتخابات والمجتمع المدني ومختلف الفاعلين الآخرين مناهج الرّسائل هذه لإبلاغ قاعدة النّاخبين الأوسع عن عمليّة التّصويت، وعن أهمّية المشاركة النّشطة والسّلميّة في الانتخابات.

ويمكن تمييز جهود التّوعية العامّة المتعلّقة بالانتخابات بشكل كبير بين توعية النّاخبين والتّوعية المدنيّة. حيث تشجّع حملات توعية النّاخبين على المشاركة، من خلال حملات الاقتراع، أو المساعدة في إدخال تقنيّة تصويت جديدة. كما توضّح الحملات مكان التّصويت، وكيفية التّصويت، أو كيفيّة تقديم شكوى. وتختلف حملات التّوعية المدنيّة عن توعية النّاخبين، حيث أنّ لها أهدافًا أوسع تتجاوز الانتخابات المعنيّة. وتهدف التّوعية المدنيّة إلى توعية المواطنين بالنّظام السّياسيّ وحقوق ومسؤوليّات النّاخبين في نظام ديمقراطيّ. وكنتيجة لذلك، يمكن أن يكون النّاخبون الذين يتلقّون التّوعيّة المدنيّة أكثر حرصا وأكثر احتمالا للمشاركة في الانتخابات. كما قد يكونون أكثر قدرة على اكتشاف التّجاوزات، أو قد يشعرون بمزيد من القوّة للتّصدّي للعنف. ولطالما كانت توعية الناخبين مجال اختصاص سلطات إدارة الانتخابات. حيث كثفت وسائل الإعلام المحلية والمجتمع المدني، على نحو متزايد، دعمها لهيئات الإدارة الانتخابيّة، ولسدّ أيّة ثغرات تخلّفها وراءها. وتستهدف بعض جهود التّوعية فئات معيّنة، مثل الشّباب، وكبار السّنّ، والنّازحين، والأقليّات، أو النّساء.

وفي الحقيقة، لم يتمّ تصميم كلّ من التّوعية المدنيّة وتوعية النّاخبين بشكل أساسيّ لمنع العنف الانتخابيّ، ولكنّهما قد يقلّلان المخاطر بشكل غير مباشر من خلال إعلام وتمكين قاعدة النّاخبين. غير أنّ تمكين النّاخبين في نظام ديمقراطيّ ضعيف لا يخلو من المخاطر: فالمواطنون المستنيرون قد يطوّرون توقّعات غير واقعيّة. وقد يتمّ حشد جمهور النّاخبين الملتزم بالعنف بسهولة أكبر. وقد يؤدّي ارتفاع نسبة المشاركة إلى تعريض النّاخبين للخطر عند إجراء الانتخابات في أماكن خطرة.

لذلك، دعونا، فيما يلي، نلقي نظرة على رسائل السّلام. تستهدف حملات رسائل السّلام السّكان المعرّضين للعنف أو التّجنيد. وعلى عكس التّوعية المدني وتوعية النّاخبين، تهدف رسائل السّلام إلى المساهمة بشكل مباشر في الانتخابات السّلميّة كهدف أساسيّ لها.

وتحاول حملات رسائل السّلام تغيير المواقف والسّلوكيّات، لكلّ من النّاخبين ككلّ، والفئات الضّعيفة أو المرتكبين المحتملين للعنف. وقد تأخذ شكل الأحداث الرّياضية أو الأنشطة الثّقافية أو حملات وسائل التّواصل الاجتماعيّ أو الإعلانات العامّة. كما تمّ استخدام البث الإذاعيّ والرّسائل النّصيّة القصيرة الجماعيّة (SMS blasts) لمواجهة خطاب الكراهيّة أو إقناع النّاخبين بنبذ العنف. وغالبًا ما يتمّ دمج

حملات رسائل السّلام مع برامج التّوعية المدنيّة. ومن النّاحية المثاليّة، تتمّ صياغة الرّسائل بواسطة السّكان المحليّين، ويتمّ بثّها خارج المراكز الحضريّة. كم يشمل المنظّمون عادة المنظّمات الدّينيّة والشّبابيّة والنّسائيّة، ووسائل الإعلام المحلّيّة، ولجان الانتخابات، وحتّى الأحزاب السّياسيّة. وتعتبر شرعيّة المنفّذ مهمّة جدّا لكي تكون المراسلة فعّالة. وقد علمنا في هذا السّياق، بفضل دراسة حديثة أجراها معهد الولايات المتّحدة للسّلام، عن رسائل سلام قامت بها منظمة غير حكوميّة دينيّة في ملاوي. وقد بدت جهودها واعدة بالنّظر إلى السّلطة التي تتمتّع بها الشّخصيات الدّينيّة على جميع مستويات المجتمع.

من جهة أخرى، يعدّ توقيت رسائل السّلام أمرًا بالغ الأهمّية أيضًا، حيث يجب تسليم الرّسائل قبل أن يشتدّ وطيس الحملات الانتخابيّة، قبل المراحل الحسّاسة، مثل فترة الحملة الانتخابيّة. وقد تضمن حملة رسائل السّلام الفعّالة المشاركة السّلمية في الانتخابات، كما تعزّز الرّفض العامّ للعنف، وتعزّز كذلك الشّرعيّة المتصوّرة لاستطلاعات الرّأي. ومن جانب آخر، يمكن أن تساعد رسائل السّلام أيضًا في مواجهة الرّسائل السّامّة التي يرسلها القادة السّياسيّون وأنصارهم.

وكما سنرى في الفصل الأخير من هذه الدّورة، فقد بذلت توعية النّاخبين ورسائل السّلام جهودا جبّارة لإظهار نتائج ذات مغزى فيما يتعلّق بالوقاية من العنف. حيثي تمّ تنفيذ كلاهما لفترات قصيرة ذات أهداف طموحة طويلة الأجل. وإضافة إلى ذلك، غالبًا ما يبدو أولئك الذين يتمّ الوصول إليهم من خلال وسائل التّوعية ميّالون للمشاركة السّلميّة في الانتخابات، وليسوا جزءًا من المشكلة. ولكن لا يزال يمثّل الوصول إلى هؤلاء الأفراد المعرّضين للانخراط العنيف وتغيير مواقفهم تحدّيا صعبا. وعموما، يبدو أن التّوعية المدنيّة طريقة واعدة أكثر في هذا الصّدد. وكما هو حال جهود الوقاية الهيكليّة الأخرى، غالبًا ما يتمّ تنظيم التّوعية المدنيّة عبر الدّورات الانتخابيّة، وهو إطار زمنيّ يسمح بشكل أفضل بتغيير المواقف.

وباختصار، يجب، من أجل ضمان قدرة رسائل السّلام أو توعية النّاخبين على إحداث فرق حقيقيّ، أن تستمرّ الرّسائل، وأن تبدأ قبل الحملة الانتخابيّة، وتصل إلى المجتمعات الضّعيفة ومرتكبي العنف المحتملين.

نصيحة عمليّة

يجب، من أجل ضمان قدرة رسائل السّلام أو توعية النّاخبين على إحداث فرق حقيقيّ، أن تستمرّ الرّسائل، وأن تبدأ قبل الحملة الانتخابيّة، وتصل إلى المجتمعات الضّعيفة ومرتكبي العنف المحتملين.

مواجهة خطاب الكراهيّة

يقيّم جوناس خطاب الكراهيّة باعتباره محفّزًا شائعًا للعنف الانتخابيّ، ويلاحظ التّدابير التي يمكن آتخاذها لمواجهة هذا التّحدّي.

جوناس كلايس:

على الرّغم من عدم وجود تعريف عالميّ لخطاب الكراهيّة، إلاّ أنّه غالبًا ما يوصف بأنّه "أيّ نوع من التّواصل الذي يهاجم الآخرين على أساس دينهم أو توجّههم الجنسيّ أو جنسهم أو أيّة خصائص أخرى". ولذلك، فإنّ خطاب الكراهيّة هو شكل من أشكال التّحريض الذي يستخدمه غالبًا السّياسيون ذوو الكاريزما، حيث يعمّقون الانقسامات في المجتمع أو ينزعون صفة الإنسانيّة عن مجتمع بأكمله لأغراض انتخابيّة.

ويمكن لخطاب الكراهيّة أن يستقطب النّاخبين ويبرّر أو يحشد العنف الجماعيّ. حيث تحرّض خطابات الحملة النّاس، على نحو متزايد، وبشكل مباشر، على العنف دون قيد، وكجزء من استراتيجيّة متعمّدة. وعادة ما يُفترض أنّ تفشّي الّتعصّب العرقيّ أو الدّينيّ يكون عميقا وعفويا. لكنّهما غالبًا ما تنطويان على حملات معقّدة يصنعها سياسيّون انتهازيّون لحشد المؤيّدين وتهميش المعارضين أو نزع الصّفة الإنسانيّة عن مجتمعات بأكملها. ويختلف خطاب الكراهيّة عن خطاب التّضليل، وهو تعمّد نشر إشاعات أو معلومات كاذبة. حيث تمثّل المعلومات المضلّلة كذلك تهديدا آخر للسّلام والدّيمقراطية ما انفكّ يتصاعد في السّنوات الأخيرة.

وتوجد العديد من السّبل لمواجهة خطاب الكراهيّة. وبادئ ذي بدء، من المهمّ إنشاء إطار قانونيّ سليم لمكافحة خطاب الكراهيّة، وتوفير أساس للحكم على استخدامه كجريمة رسميّة والمعاقبة عليه.

كما يمكن لهيئات إدارة الانتخابات تصميم مدوّنات قواعد السّلوك، وإلزام الأحزاب السّياسيّة وقادتها بحملة مسؤولة، واعتماد خطاب ينبذ التّمييز. وقد تنطبق مدوّنات قواعد السّلوك على الجهات الفاعلة في وسائل الإعلام أيضًا، ممّا يضمن التّغطية المسؤولة للانتخابات. وفي بعض الأحيان، تتعاون مؤسّسات الإدارة الانتخابيّة مع منصّات وسائل التّواصل الاجتماعيّ لمنع وصول مروّجي الكراهيّة. كما يمكن لحملات التّوعية المدنيّة ورسائل السّلام أن تشجّع النّاخبين على مقاومة خطاب الكراهيّة.

ويعتبر خطاب الكراهيّة دافعًا شائعًا للعنف الانتخابيّ. لكن مع ذلك يظلّ خطاب الكراهيّة محلّ نقاش حول ما إذا كان يشكّل أيضًا شكلا من أشكال العنف، وذلك في ظلّ وجود معسكرين متعارضين بوضوح. فمن ناحية، عادة ما يجادل المدافعون عن حقوق الإنسان بأنّ خطاب الكراهيّة هو بالفعل شكل من أشكال العنف. حيث يمكن للكلمات أن يكون لها تأثير كبير على شعور الآخرين وتفكيرهم وتصرّفاتهم، لا سيّما عندما يتمّ استهداف المجتمعات الضّعيفة. كما أنّ الكلام الذي يحضّ على الكراهيّة يرسّخ القوالب النّمطيّة. ويتّفق علماء الأعصاب مع هذا المنطق بحجّة أنّه إذا كانت الكلمات يمكن أن تسبّب التّوتر، وإذا كان الضّغط لفترة طويلة يمكن أن يسبّب ضررًا جسديّا، فإنّ أنواعًا معيّنة من الكلام تشكّل شكلاً من أشكال العنف.

ومن ناحية أخرى، غالبا ما يتّخذ المحامون وجهة نظر معاكسة. فهم قد يجادلون بأنّه على الرّغم من اعتبار خطاب الكراهيّة أو التّحريض فعلًا إجراميّا من نوع الإساءة اللّفظيّة أو علامة الإنذار المبكّر، إلاّ أنّه لا يعتبر نوعًا من العنف الانتخابيّ. وعلى سبيل المثال، يحظر دستور الولايات المتّحدة عدّة فئات من الكلام التي تقترب من العنف. ومن ذلك، أنّ صرخة الحشد المباشر للهجوم يمكن أن تشكّل تحريضًا على العنف الوشيك، ممّا يجعل مثل هذا الخطاب غير قانونيّ. لكنّ القوّة التي يحملها الخطاب لا تجعله، في حدّ ذاته، عنيفًا، بل إنّ قدرًا كبيرًا من خطاب الكراهيّة والاستفزازات العنصريّة أو الشّعارات المتعصبة محميّة. وما لم تكن الكلمات تثير عنفًا وشيكًا، أو تمثّل تهديدات بضرر أو خطر جسيم، فإنّ هذا الخطاب محميّ دستوريّا في الولايات المتّحدة.

الفكرة الرّئيسيّة

يستخدم خطاب الكراهيّة لتبرير وحشد العنف الجماعيّ.

موارد متميّز

مقال: مواجهة خطاب الكراهيّة في الانتخابات، استراتيجيّات هيئات إدارة الانتخابات

Article: Countering Hate Speech in Elections, Strategies forElection Management Bodies

تقدّم هذه الورقة لمحة عامّة عن الحقوق والمبادئ ذات الصّلة، والتّحدّيات والتّناقضات الملازمة للموازنة بين الحقوق / منع خطاب الكراهيّة؛ وتوصيات حول كيفيّة تعامل هيئات الإدارة الانتخابيّة مع خطاب الكراهيّة وتحسين أمن الانتخابات.



مسألة للتّفكير

ما نوع الرّسالة التي تعتبرها الأكثر فاعليّة بناءً على الحملات التي شاهدتها أو استخدمتها أو جرّبتها؟

أهمّية دبلوماسيّة الوقاية

دبلوماسيّة الوقاية

يعرّف جوناس دبلوماسيّة الوقاية وعلاقتها بالوقاية من العنف الانتخابيّ.

جوناس كلايس:

لدى المجتمع الدّوليّ مجموعة واسعة من الأدوات تحت تصرّفه للمساعدة في الوقاية من العنف المرتبط بالانتخابات. ولقد ناقشنا بالفعل رسائل السّلام، وبعثات المراقبة، ودعم مسؤولي الانتخابات أو قوّات الأمن. لكن تقدّم الدّبلوماسيّة أيضا أداة واعدة أخرى يمكن استخدامها جنبًا إلى جنب مع مناهج أخرى للتّنمية أو بناء السّلام. ودبلوماسيّة الوقاية مناسبة تمامًا لتجنّب الأزمات الفوريّة، ولكن قد يكون لها أيضًا تأثير دائم على السّلام والدّيمقراطيّة.

وفي معهد الولايات المتّحدة للسّلام، نعرّف دبلوماسيّة الوقاية من العنف في الانتخابات على أنّها أيّ إجراء دبلوماسيّ رسميّ تتّخذه حكومة أو مؤسّسة حكوميّة دوليّة يهدف صراحة إلى الوقاية من العنف أو التّخفيف من حدّته طوال الدّورة الانتخابيّة. حيث عادة ما يمارس الأجانب دبلوماسيّة الوقاية بما لهم من وسائل وصول وتأثير. ويمكنهم المساعدة في حشد القادة المحلّيّين من أجل السّلام، والمساعدة في حلّ النّزاعات من خلال العقوبات المستهدفة، وتعليق المساعدة الأجنبيّة أو الوعد بها. ويمكن أن تكون دبلوماسيّة الوقاية من العنف الانتخابيّ عامّة أو خاصّة، وتخدم غرضًا مميّزًا من خلال:

- تثبيط السّلوك الذي قد يؤدّي إلى إثارة العنف أو تصعيده؛
- تشجيع السّلوك الذي يمنع التّصعيد؛ أو بواسطة
- ضمان حماية المجتمعات المعرّضة للخطر.

وهناك نوعان متمايزان من الدّبلوماسيّة يختلفان بناءً على الجدول الزّمنيّ للغرض: الدّبلوماسيّة الاستباقيّة (Upstream Diplomacy) ودبلوماسيّة الأزمات (Crisis Diplomac). فالدّبلوماسية الاستباقيّة أو الدّبلوماسيّة المبكّرة (Upstream or Early Diplomacy) هي التي تتمّ قبل ما يقرب من ثمانية عشر إلى ثلاثة أشهر من بدء التّصويت. وفي هذا الوقت، قد يحاول الدّبلوماسيّون خلق بيئة مواتية لانتخابات سلميّة. ويمكنهم التخفيف بشكل استباقيّ من المخاطر في المراحل الأولى من الدّورة الانتخابيّة للحيلولة دون أن تتحوّل إلى أوقات أزمة تحتاج إلى تدخّل عاجل. ومن قبيل ذلك، أن تصدر سفارة وطنيّة بيانات تنتقد تمرير تشريع مثير للجدل يستبعد المرشّحين. ويمكن للدّبلوماسيين الاجتماع بشكل خاصّ مع الأحزاب السّياسيّة لوضع "تعهّد سلام" أو مدوّنة لقواعد السّلوك تلزم قيادة الحزب بالمشاركة السّلميّة والامتناع عن خطاب الكراهيّة.

وأمّا ما هو أكثر شيوعًا، فهو استخدام الدّبلوماسيّة كأداة لإدارة الأزمات، عندما يكون العنف وشيكًا أو مستمرًا بالفعل. هنا، تهدف ديبلوماسيّة الأزمات إلى تقليل مخاطر العنف المباشرة، التي عادةً ما تكون ردّا على استفزازات محدّدة أو حوادث عنف. ويمكن انتهاج دبلوماسيّة الأزمات في أيّ وقت، ولكنّها تُستخدم في الغالب في وقت متأخّر جدّا من اللّعبة، ما يعني غالبا الأشهر الثّلاثة التي تسبق أو تلي يوم

الانتخابات. وقد تتّخذ دبلوماسيّة الأزمات، بدافع سياق الطّوارئ، شكل الإقناع أو الرّدع أو الإكراه. فبمجرّد اندلاع أعمال العنف، قد تتطلّب الدّبلوماسيّة جهودًا أكثر حدّة وأسرع استهدافا، مثل "التّسمية والتّشهير العلنيّ"، واستدعاء الجاني. ويمكن للسّفارة إصدار بيان عامّ يدين الاستخدام المفرط للقوّة من قبل قوّات الأمن، أو يشيد بالتّعامل المناسب مع حادث أمنيّ. وقد يجتمع الدّبلوماسيّون مع المرشّحين الذين خسروا، لتشجيعهم على قبول النّتائج سلميّا، أو عرض مَخرَج لائق، بشرط أن تكون العمليّة ذات مصداقيّة.

من جانب آخر، قد تساعد بعض أفضل الممارسات والتّوصيات في ضمان الفعاليّة. ومن المرجّح أن تنجح دبلوماسيّة الوقاية عندما تبدأ في وقت مبكّر، وتستمرّ طوال الدّورة الانتخابية، وإذا ما تمّ تنسيقها بين الدّبلوماسيين الدّوليّين والإقليميّين. ويمكن للمجتمع الدّوليّ أن ينشئ آليّات دائمة لتنسيق المشاركات الدّبلوماسيّة بشكل أفضل، ومتابعة الرّسائل المشتركة. كما أنّه من الأهمّية بمكان، عندما تكون هناك مشاركة من جهات فاعلة متعدّدة، أن يتمّ تنسيق الجهود الدّبلوماسيّة أو على الأقلّ عدم التّنافس فيما بينها. وغالبًا ما يكون الدّبلوماسيّون من الدّول المجاورة في وضع جيّد لتجميع الرّسائل في نصائح أكثر قبولًا للنّخب القوّية. وتعتمد فعاليّة دبلوماسيّة الوقاية على قدرة الدّبلوماسيّ والتزامه ووصوله إلى من هم في السّلطة. وغالبًا ما يستخدم الدّبلوماسيون مزيجا من نهج "العصا" و "الجزرة"، على أن تحقّق توازنًا دقيقًا بينهما.

وعلى الرّغم ممّا تحتمله دبلوماسيّة الوقاية من وعود، إلاّ أنّها تتطلّب دراسة عميقة واستراتيجيّة حيث توجد مخاطر كبيرة مرتبطة باستخدامها. فقد تؤدّي الانتخابات إلى تقسيم السّلطة في البلد، وتجسّد مبدأ السّيادة الوطنيّة. وهنا قد يتمّ التّعامل مع الدّبلوماسيّين الذين يُنظر إليهم على أنّهم يبالغون في تقديم التّوجيهات أو التّدخّل أو المصلحة الذاتيّة، على أنّهم أعداء. ولذا، قد تأتي التّهديدات "الدّيبلوماسيّة" بنتائج عكسيّة، أو تزيد من جرأة قادة البلد أو تؤدّي إلى أعمال عنف بسبب اليأس. كما قد يتمّ إساءة استغلال الحوار الميسّر من أجل كسب الوقت للّتخطيط لعمل عنيف. وعليه، يمكن القول إنّ تنامي المشاركة الدّوليّة في الانتخابات يوفّر فرصًا للتّآزر، ولكنّه يزيد أيضًا من خطر الازدواجيّة أو قيام الشّركاء المتشابهين في التّفكير بتقويض جهود بعضهم البعض.

إنّ التّعرّف على فرص وقيود دبلوماسيّة الوقاية سيساعدك على الانخراط بشكل بنّاء مع البعثات الدّبلوماسيّة. وبعد ذلك، سننظر بإيجاز إلى الوساطة كأداة لبناء السّلام يمكن للدّبلوماسيين استخدامها لتقليل التّوتّرات المتعلّقة بالانتخابات.

الفكرة الرّئيسيّة

تُعدّ دبلوماسيّة الوقاية مناسبة تمامًا لتجنّب الأزمات الفوريّة، ولكن قد يكون لها أيضًا تأثير دائم على السّلام والديمقراطيّة.

نصيحة عمليّة

غالبًا ما يكون الدّبلوماسيّون من الدّول المجاورة في وضع جيّد لتجميع الرّسائل في شكل نصائح تكون أكثر قبولًا لدى النّخب القويّة.

الوقاية من خلال الوساطة

يقدّم خوان دياز-برينز (Juan Diaz-Prinz) أفكاره حول إجراء الانتخابات أثناء عمليّات الوساطة أو بناء السّلام، ويركّز على آليّات الوساطة في الأزمات الانتخابيّة.

جوناس كلايس:

سنجري، فيما يلي، محادثة حول الوساطة في الأزمات الانتخابيّة. فما هي حزمة الأدوات هذه التي يمتلكها الدّبلوماسيون للتّصدّي للعنف الانتخابيّ؟ هنا في الاستوديو الدّكتور خوان دياز برينز خبير أوّل في الوساطة والحوار في معهد الولايات المتّحدة للسّلام. والدّكتور دياز برينز نفسه، يعدّ مدرّبًا وسيطًا وميسرًّا كرّس حياته المهنيّة لسدّ الفجوة بين النظريّة والممارسة في الوساطة. شكرا لانضمامك إلينا دكتور.

خوان دياز:

شكرا على استضافتي.

جوناس كلايس:

ربّما من المفيد أن نبدأ بالصّورة الأكبر في بعض كتاباتك التي تعلّمت منها أنّ الوساطة يمكن أن تتّخذ ضروبا وأشكالًا عديدة. فما هو موقع الوساطة في الأزمة الانتخابيّة؟

خوان دياز:

في الواقع، هذا سؤال وجيه جدًا. قد تكون الوساطة والنّزاع النّاشئ عن الانتخابات أحد المجالات التي تكون فيها الوساطة مناسبة جدًا في الواقع. وهناك العديد من التّعريفات للوساطة، ولكن التّعريف المفضّل لديّ هو ذاك الذي يعرّف الوساطة على أنّها عمليّة إدارة نزاع تتعلّق، ولكن تختلف في الوقت نفسه، بمفاوضات الطّرف نفسه، حيث يسعى المتنازعون إلى الحصول على المساعدة أو قبول عرض المساعدة من طرف خارجيّ لتغيير تصوّراتهم أو تصرّفاتهم، والقيام بذلك دون اللّجوء إلى القوّة الجسديّة أو التذرّع بسلطة القانون. وذلك هو ما يتعلّق به الامر بالضّبط في مجال العنف والنّزاعات الانتخابيّة الناشئة عن الانتخابات. حيث يتعلّق الأمر بتغيير سلوكك، وتغيير نظرتك إلى ما يحدث وليس بالضّرورة معرفة من سيفوز ومن سيخسر. ولذلك، فإنّ مجرّد إيجاد حلّ لهذه الانتخابات لن يحلّ مشكلة الانتخابات القادمة. وهو ما يعني التّفكير على المدى الطّويل.

وللحصول على وساطة ناجحة، نحتاج إلى أمرين، أحدهما هو أن يكون لدينا مشكلة قابلة للتّفاوض. وبما أنّنا نتكلّم عن الانتخابات، فإنّ ما يجري قابل للتّفاوض. كما يجب أن يكون لديك أيضًا ترابط أو اعتماد متبادل. أي أن يكون من الواضح أنّ كلا الجانبين بحاجة إلى بعضهما البعض لكسب الشّرعيّة. وبمعنى آخر، أنّه إذا كان أحد الأطراف غير شرعيّ، فلن يصبح/يشكّل الطّرف الآخر في الواقع حكومة حقيقيّة. وأخيرًا، المعيار الثالث هو أن يكون لديك نوع من العلاقة الإيجابيّة. ومرّة أخرى، فإنّ فكرة وجود علاقة على المدى الطّويل أمر مهمّ حقًا لأنّه من المفترض أن تكون الانتخابات جامعة للنّاس ومؤلّفة بينهم.

جوناس كلايس:

حسنًا، أعتقد أنّه عندما يفكّر النّاس في الوساطة، فإنّها غالبًا ما تذكّرهم بانتشار أزمة ملحّة. هل تقول إنّ الوسطاء في وضع جيّد يؤهّلهم لإرساء أسس سلام مستدام على المدى الطويل؟

خوان دياز:

نعم، هذا هو قولي في الواقع. حيث يكمن في صميم الوساطة فهم وجود نوع من مفاوضات الظلّ في أيّة مفاوضات، وهي العلاقة بين الأطراف. وإذا لم نعالج العلاقة طويلة الأمد وقمنا بتحويل النّزاع بين طرفين أو عدّة أطراف، فإنّ الأطراف سوف تستمرّ في الوقوع في دائرة العنف. ويختلف السّلام والوساطة والنّزاعات مثل العنف الانتخابيّ إلى حدّ ما عمّا نفهمه عادة عن الوساطة. حيث لا يقتصر الأمر على حلّ المشكلة فقط، بل يجب أن تنظر الوساطة إلى ما هو أبعد من ذلك وأن تفكّر في كيفيّة أن تكون أكثر شمولاً وتحوّلا. والهدف هو منع النّزاعات الاجتماعّية وإدارتها وحلّها، وبالتّالي إنشاء اللّبنات الأساسيّة لسلام أطول مدًى.

جوناس كلايس:

شكرا لك. هذا مفيد جدّا، ويعني أنّ الوساطة موضوع واسع جدّا. فهل هناك تحدّيات أو فرص مميّزة تتعلّق بالتوسّط في حلّ النّزاعات الانتخابيّة؟

خوان دياز:

نعم، في الواقع إحدى أكبر المشاكل التي نواجهها هي التّماسك الاجتماعيّ. ولذلك، قد نجد، عندما بدء عمليّة التّفاوض والتّوسط، أنّ الحزب مجزّأ، وبالتّالي لا نكون متأكّدين من أنّ القادة يمكنهم فعلاً الحفاظ على وحدة أتباعهم. وبالتّالي فإنّ التّحدّي الأكبر هو تحريك مجتمع بأكمله ليتماشى مع كلّ ما يتمّ حلّه.

جوناس كلايس:

طيّب، هل بعض أشكال الوساطة مثل الدّبلوماسيّة المكوكيّة أو الدّبلوماسية المباشرة (face to face diplomacy)، هي التي تتبادر إلى الذّهن كطرق مناسبة تمامًا لحلّ الأزمة الانتخابيّة؟

خوان دياز:

هذا حقّا يعتمد على كثير من الأمور. فالمشكلة الرّئيسيّة هي أنّ أيّاً من الجانبين لا يريد أن يظهر ضعيفاً وهذا له آثار على اللّقاء المباشر بينهما. ذلك أنّك حين تقابل شخصا، فأنت تتعرّف على الجانب الآخر على قدم المساواة. هنا، تفسح الدّبلوماسية المكوكيّة الدّور لنفسها لمنح الطّرفين القدرة على التّواصل مع بعضهما البعض وفي نفس الوقت عدم الاضطرار إلى الاعتراف علنًا بالجانب الآخر. وفي كثير من الحالات، تكون الجبهة والانقسامات عميقة جدًا، والكراهيّة مستهلكة جدّا، ولذلك قد يخلق الاجتماع في الواقع المزيد من المشاكل. وأعتقد أنّه من المهمّ للغاية إجراء محادثات طويلة مع الأطراف قبل الاجتماع وتحديد ما يجب القيام به لبناء الثّقة، وقد يكون ذلك، على سبيل المثال، من خلال الإدلاء ببيان عامّ أو زيارة مركز اقتراع أو إنشاء بعثة لتقصّي الحقائق. ولذلك، هناك الكثير الذي يمكن القيام به لإنشاء الأساس قبل مواجهة الأطراف وجهاً لوجه. ولديك فرصة يتيمة واحدة فقط في ذلك. وعليه، فإنّه إذا ما التقى الطّرفان وجهاً لوجه دون إعداد اللّقاء بشكل صحيح، فيمكنك في الواقع إفشال الأمر برمّته.

جوناس كلايس:

شكرا لك. يبدو أنّ دور الوسيط سياسيّ بطبيعته. فكيف يمكن لمنظّمات أكبر مثل الأمم المتّحدة فصل دورها في الوساطة في الأزمات الانتخابيّة من خلال المساعي الحميدة عن دورها كمقدّم مساعدة فنيّة أثناء الانتخابات؟

خوان دياز:

هذا في الواقع موضوع حسّاس للغاية. فالوساطة فلسفة تسعى لحلّ المشاكل بطريقة غير عنيفة. إنّها ليست ذات طبيعة سياسيّة. إنّها شاملة ومفتوحة وتسعى إلى تعظيم المكاسب. والمشكلة هي عندما يكون الفاعلون الدّوليّون أجندتهم الخاصّة. هذا هو السّبب في أنّني أدعو إلى ضرورة أن يعمل الوسطاء الدّوليّون دائمًا ولفترة طويلة مع الوسطاء المحلّيّين المطّلعين. لقد قيل لنا إنّ النّاس لا يمكنهم التوسّط في نزاعاتهم. ولا أعتقد ذلك، أعتقد أنّه يوجد في كلّ مجتمع أشخاص على استعداد لتحمّل التّحدّي المتمثّل في مساعدة الأطراف المختلفة داخل المجتمع على حلّ مشكلتهم. ويجب أن تكون وسائل الإعلام الدّولية آليّة ثانويّة فقط لدعم الوسطاء المطّلعين.

جوناس كلايس:

شكرا لك على ذلك. كموضوع أخير، أودّ أن أتحدّث عن العلاقة بين الانتخابات وعمليّات السّلام في دول مثل أفغانستان وبورما، حيث أدّى تنظيم الانتخابات وسط عمليّة السّلام إلى تعقيدات كبيرة. وعندما تجري الانتخابات بعد عمليّة السّلام، فأحيانًا تكون الانتخابات منصوصًا عليها في اتفاقيّات السّلام كما هو الحال في نيبال. ولكن أيضًا في انتخابات كولومبيا سهّلت الانتخابات انتقال الأحزاب المتحاربة سابقًا إلى العمليّات السّياسيّة. وعليه، يبدو غالبا أنّ الانتخابات تركّز على رأب الصّدع داخل المجتمع بينما تتطلّب عمليّات السّلام في الوقت نفسه تنازلات ووحدة، فكيف يمكن التّوفيق بينهما؟

خوان دياز:

أعتقد أنّ هذه قضيّة معقّدة للغاية. فالمجادلون يقولون إنّ إجراء انتخابات أثناء عمليّة السّلام أمر غير حكيم لأنّ الأحزاب يكون قد شدّدت مواقفها ويكون النّاخبون خائفين، وبالتّالي قد تكون النّتيجة كارثة على المجتمع. خاصة وأنّ المفسدين، كما هو الحال في جميع النّزاعات، يحاولون التّلاعب واستغلال الفوضى التي تحيط بزمن الانتخابات. وسأعود هنا إلى البوسنة حيث أجريت الانتخابات على مدى السّنوات الـ 23 الماضية وما زالت تفرز بالفعل نفس النّتيجة. ذلك أنّ النّزاع العرقيّ يستمرّ في الحدوث بشكل سلميّ. لقد فكّرت كثيرًا في هذا الأمر وفي نهاية المطاف، فإنّ الدّيمقراطيات هي أمر فوضويّ حقًّا ولا توجد إجابة صحيحة أو خاطئة.

وأعتقد أنّ الأهمّ هو أن نتوصّل إلى ما تريده أطراف النّزاع. فمن النّاحية المثالية، سيتفاوض أطراف النزاع على ترتيب انتقاليّ يسمح بالتّحضير للانتخابات. ولكن حتى ذلك الحين، إذا لم يكن لديك تدابير لبناء الثّقة، وإذا لم يكن لديك شفافيّة، وإذا لم يكن لديك درجة معينة من المراقبة الدّوليّة، فقد تعود الأطراف إلى الأساليب القديمة للنّزاع. لذلك أعتقد أن الأمر لا يتعلّق بالقيام بأحدهما قبل الآخر أو القيام بذلك داخل عمليّة السّلام أو خارج عمليّة السّلام، بل يتعلّق بالتّفكير بشكل أكبر في كيفيّة بناء الثّقة في النّظام

الانتخابيّ وكيف تبني إجراءات بناء الثّقة حتى يتمكّن النّاس العمل من أجل الانتخابات التي يريدونها عندما يريدون، ومتى يريدون.

جوناس كلايس:

رائع. هذا كلّ ما لدينا من الوقت، للأسف، جوان، شكرًا لك على انضمامك إلينا اليوم ومشاركتنا بعض أفكارك. في الفيديو التالي، سنستمع مرّة أخرى إلى بوجراج بوخاريل حيث سيناقش تجربته في التّعامل مع الدّبلوماسيين الدّوليّين خلال فترة عمله كرئيس مفوّضي الانتخابات في نيبال.

شروط دبلوماسيّة الوقاية الفعّالة للعنف الانتخابيّ

إنّ المشاركة المبكّرة ضرورية لنجاح الانتخابات، ولكن يجب أن تتمّ بشكل صحيح.

بوجراج بوخاريل:

من الأفضل المشاركة منذ البداية في العمليّة. فمنذ البداية، مباشرة بعد الانتخابات، هناك طرق تنفتح بعد الانتخابات مباشرة، حيث سيتمّ إجراء التّقييمات في ذلك الوقت. وفي هذا الوقت يتعاون الجميع، بحيث يمكنهم زرع بذرة صغيرة، يمكن أن تكون بدورها مساهمة كبيرة. إذن، فالتطوير المؤسّسيّ، وتنمية القدرات، والتّطوير التّشريعيّ، وتصميم النّظام، كلّها تمثّل العوامل الحاسمة التي ستقلّل من مستوى العنف وتمثّل الكيفيّة التي يمكن بها صياغة سياسة شاملة. والشّيء الرئيسيّ الآخر هو السّياق. لا بدّ من محاولة فهم السّياق. ذلك أنّ السّياقات الانتخابيّة تتغيّر، كلّ ثانية، كلّ لحظة، كلّ ساعة، وكلّ ليلة. فالمواقف والمواقف المضادّة كلّها تتغيّر. لذلك نحن بحاجة إلى تقييم شامل للغاية، بحيث يتمّ نشر جميع الأدوات وفقًا لذلك التّقييم.

وقبل نشر الدّبلوماسيّين في بلد ما، يجب عليهم محاولة فهم الفروق الدّقيقة في أيّ نزاع.

أوّلاً، عليهم أن يفهموا سبب وجود العنف الانتخابيّ، ومن هم الفاعلون فيه، وما هي دوافعهم، وما هي الجهات الفاعلة، وما هي دوافعها، وما هي اهتماماتها، وما هي روابطها، وما هي العلاقات فيما بينها؟ إنّ الفهم الكامل للسّياق هو الأولويّة رقم واحد. عليهم أن يفهموا ذلك.

ثانيًا، يحتاج الدّيبلوماسيّون إلى إنشاء مستوى معيّن من الوصول. وإذا لم يكن لديك وصول، فلم تتمكن من فتح الباب، وبالتّالي كيف يمكننا إدارة الغرفة حينئذ؟

يجب على الدّبلوماسيين أيضًا تنسيق جهودهم حتّى يكون دورهم فعّالا.

وبالنّسبة للدّبلوماسيّة، فإنّ أحد عوامل الخطر الرئيسيّة هو عدم تنسيق الرّسالة الدّولية. فإذا لم يكن هناك تماسك بين الجهات الفاعلة، فإنّ ذلك يصبح كارثيّا. لذا، فإنّ كلّ الجهود الدّبلوماسيّة، حيثما كان ذلك ممكنًا وقابلًا للتّنفيذ، تحاول القيام بنهج منسّق. ويمكن أن يكون الرّسول أيّ شخص لديه نفوذ، ولديه إمكانيّة الوصول، ولديه علاقات... وإذا كانت هناك انحرافات داخل المجتمع الدّوليّ، فسيوفّر ذلك

مساحة للنّاس سواء وافقوا أو لم يوافقوا. ولذا، فإنّ التّماسك والتّنسيق أمران حيويّان للغاية في الدّبلوماسيّة.



ملحوظة من المدرّب

- المشاركة المبكّرة ضروريّة لنجاح الانتخابات، ولكن يجب أن تتمّ بشكل صحيح.
- قبل نشر الدّبلوماسيين في بلد ما، يجب عليهم محاولة فهم الفروق الدّقيقة في أيّ نزاع.
- يجب على الدّبلوماسيين أيضًا تنسيق جهودهم حتّى يكون دورهم فعّالا.

تأثير الأمن السّبراني على الانتخابات

الأمن السّبراني والانتخابات

يقوم جوناس بالبحث في نقاط الضّعف التي يمكن أن تحدثها الهجمات الإلكترونيّة على أمن الانتخابات.

جوناس كلايس:

أصبحت الانتخابات تعتمد بشكل متزايد على التّكنولوجيا الحديثة. حيث يتمّ الآن تسجيل النّاخبين ونقل النّتائج والعديد من العمليّات الأخرى بسرعة، وفي بعض الحالات، بطريقة أكثر موثوقيّة، من خلال التّكنولوجيا الحديثة. لكنّ التّطوّرات التّكنولوجيّة في مجال الانتخابات خلقت أيضًا نقاط ضعف جديدة للهجمات الإلكترونيّة، خاصّة إذا كان هناك نقص في الخبرة البشريّة والمعدّات الحديثة. وتمثل الهجمات الإلكترونيّة تهديدًا متزايدًا لكلّ من الدّيمقراطيات النّاشئة والنّاضجة. حيث يمكن للمهاجمين التّلاعب بالعملية الانتخابيّة، وتقويض ثقة المواطنين، وإثارة أشكال أخرى من العنف الانتخابيّ.

كما تستخدم الجماعات المرتبطة بالحكومة والأفراد الهجمات الإلكترونيّة بشكل متزايد لاستهداف المؤسّسات الدّيمقراطيّة. وغالبًا ما يظلّ الجناة غير معروفين جيّدا وتظلّ دوافعهم غامضة. وفي بعض الأحيان، تهدف الهجمات بوضوح إلى تقويض هيئات الانتخابات، أو تشكيل النّتائج. وتتضمّن التّكتيكات الشّائعة هجمات الحجب الموزّع للخدمات (DDOS) والتّصيّد الاحتياليّ (Phishing) وهجمات البرامج الضارّة (Malware Attacks) ضدّ البنية التّحتيّة والشّبكات الحيويّة.

وعلى الرّغم من الاعتراف بتهديد الهجمات الإلكترونيّة، إلاّ أنّ الأطر القانونيّة الدّوليّة والمحليّة غالبًا ما تكون غير متطوّرة بشكل كاف للتّعامل معها. ومع التّحوّل السّريع للتّكنولوجيا، يجب أن تتطلّع استراتيجيّات الوقاية إلى الأمام، لتأمين الانتخابات اللاّحقة، بدلاً من إصلاح نقاط الضّعف التي تّم الكشف عنها في الانتخابات الأخيرة. ويجب أن يبدأ التّخطيط في المراحل الأولى من الدّورة الانتخابيّة، حيث يستغرق الأمر وقتًا لاختبار أنظمة إدارة البيانات أو تدريب الموظّفين أو معالجة نقاط الضّعف الإجرائيّة. وقد تهدّد الهجمات الإلكترونيّة نزاهة العملية الانتخابيّة، ولكنّها تهدّد أيضًا خصوصيّة النّاخبين. ولذا، تواجه هيئات إدارة الانتخابات صعوبة في الموازنة لتأمين عمليّاتها، مع الحفاظ على الشّفافيّة.

وفي حين أنّ تدابير الأمن السّبرانيّ يمكن أن تعزّز المؤسّسات والعمليّات الانتخابيّة، إلاّ أنّها تشكّل أيضًا الاعتبارات التّكتيكية لمرتكبي العنف الانتخابيّ المحتملين. ويمكن أن توفّر الهجمات الإلكترونيّة بديلاً لأشكال أكثر تقليديّة من العنف الانتخابيّ. ونظرًا لأنّ الهجمات الإلكترونيّة عمومًا لها تكلفة أقلّ وتوفّر ميزة إخفاء الهويّة، فإنّ زيادة الهجمات الإلكترونيّة يمكن أن تقلّل من مخاطر العنف في الشّوارع، على المدى القصير على الأقلّ. ومن المرجّح أن يؤدّي فقدان الشرّعية اللاّحق إلى زيادة خطر اندلاع أعمال عنف بعد الانتخابات. وعلى سبيل المثال، عندما تتسبّب الهجمات في تأخير إعلان النّتائج، فإنّ الاشتباه في الاحتيال يمكن أن يؤدّي بسهولة إلى العنف.

وللمساعدة في حماية العمليّات الانتخابيّة من التّهديدات الإلكترونية، قدّمت المؤسّسة الدّولية للنّظم الانتخابيّة عمليّة التّعرّض الشّامل واختبار التّكيّف (HEAT)، وهي عملية تساعد على تحديد نقاط الضّعف السّبرانيّة المختلفة، بما في ذلك:

- التّعرّض التّكنولوجيّ
- التّعرّض البشريّ
- التّعرّض القانونيّ. و
- التّعرّض الإجرائيّ

على سبيل المثال، قد تكون الأنظمة القديمة عرضة للقرصنة. وقد يكون الموظفون مدرّبين تدريباً سيّئاً على النّظافة الإلكترونيّة. أو قد تؤدّي الإجراءات سيّئة التّصميم إلى خلق نقاط ضعف في كيفيّة إدارة البيانات. وتساعد الانتخابات الأخيرة في أوكرانيا وإندونيسيا في توضيح تلك الخطوات التي يمكن اتّخاذها لتعزيز الأمن السّبرانيّ.

ففي أوكرانيا، عانت لجنة الانتخابات المركزيّة (CEC) منذ فترة طويلة من نقاط الضّعف التّكنولوجيّة ونقص التّدريب الفنّي للموظّفين. وفي عام 2014، أدّى هجوم إلكترونيّ إلى تعطيل عُقَد (nodes) شبكة لجنة الانتخابات المركزيّة، ومحو العديد من مكوّنات النّظام الانتخابيّ باستخدام برامج التّجسّس الإلكترونيّ المتقدّمة الضّارّة. وكان من بين الأهداف نظام إدارة النّتائج. وفي عام 2017، اخترق هجوم ببرامج ضارّة يُعرف باسم بيتيا (Petya)، البنوك والهيئات الحكوميّة وشركات الكهرباء الأوكرانيّة. وقبل الانتخابات الرّئاسيّة والبرلمانيّة لعام 2019، اتّخذت أوكرانيا خطوات مهمّة لحماية بنيتها التّحتيّة الانتخابيّة. وعلى سبيل المثال، أدّت التّدريبات التي أجراها متخصّصون دوليّون إلى تحسين قدرة لجنة الانتخابات المركزيّة على مقاومة الهجمات على خوادمها الانتخابيّة.

عانت إندونيسيا أيضًا، مثل أوكرانيا، من الهجمات الإلكترونيّة التي استهدفت البنية التّحتيّة الانتخابيّة. فقبل الانتخابات العامّة في 17 أبريل 2019، لاحظ رئيس اللّجنة الوطنيّة للانتخابات (KPU) زيادة في الهجمات ضدّ قاعدة بيانات النّاخبين في إندونيسيا وبيانات المرشّحين الخاصّة. وتحسّبا لهذه التّهديدات، قامت الحكومة الإندونيسيّة بترقية المهارات الرّقمية لقوّاتها الأمنيّة، وشاركت في الدّوريّات الإلكترونيّة.

إنّ الهجمات الإلكترونية تقوّض ثقة الجمهور في العمليّة الانتخابيّة وتقدّم للأحزاب أو المرشّحين الخاسرين سببًا آخر للتّشكيك في النّتائج والطّعن فيها. وإنّ منع الهجمات الإلكترونيّة لا يتطلّب التّمويل الكافي لمؤسّسات الإدارة الانتخابيّة لتأمين بنيتها التّحتية الرقميّة فحسب، بل يتطلّب أيضًا تثقيف الجمهور وموظّفي الانتخابات بشأن تعقيدات الحرب المختلطة والمخاطر المرتبطة بها. حيث سيساعد التّدريب على النّظافة الإلكترونيّة وتحديثات البرامج على تقليل التّعرّض التّكنولوجيّ والبشريّ.

وكما أنّه من الواضح أنّ استخدام التّقنيات الجديدة له العديد من المزايا، إلاّ أنّه لا ينبغي لنا أن نتجاهل نقاط الضّعف التي تخلقها لأمن الانتخابات.

الفكرة الرّئيسيّة

يجب أن تتطلّع استراتيجيّات الوقاية إلى الأمام، وتأمين الانتخابات اللاّحقة، بدلاً من إصلاح نقاط الضّعف التي تكشف عنها الانتخابات السّابقة.

نصيحة عمليّة

توفّر المؤسّسة الدّوليّة للنّظم الانتخابيّة، من أجل المساعدة في حماية العمليّات الانتخابيّة من التّهديدات الإلكترونيّة، عمليّة التّعرّض الشّامل واختبار التّكيّف (HEAT).

موارد متميّز

مقال: الأمن السّبرانيّ في الانتخابات: تطوير عمليّة التّعرّض الشّامل واختبار التّكيّف (HEAT) لهيئات إدارة الانتخابات

Article: Cybersecurity in Elections: Developing a Holistic Exposureand Adaptation Testing (HEAT) Process for Election ManagementBodies

تحدّد المؤسّسة الدّوليّة للنّظم الانتخابيّة (IFES) في هذه الورقة، بعض الاستراتيجيّات لهيئات إدارة الانتخابات لتعزيز تقنيّتها وإجراءاتها لمقاومة نقاط الضّعف، من خلال اتّباع ما أطلقنا عليه اسم عمليّة التّعرّض الشّامل واختبار التّكيّف (HEAT). وعلى الرّغم من عدم وجود أيّة عمليّة انتخابيّة أو تقنيّة معصومة عن الخطأ، تهدف عمليّة التّعرّض الشّامل واختبار التّكيّف إلى تأمين العمليّات الانتخابيّة المؤتمتة أو الرّقميّة، قدر الإمكان، ضدّ التّهديدات غير المتوقّعة، أو التّوغّلات غير المشروعة، أو فشل النّظام أو التّحدّيات القانونيّة التي لا أساس لها من الصّحّة.

الدّور المهمّ للمجتمع المدنيّ

تسلط فاطمة مداكي (Fatima Madaki) الضّوء على أهمّية دعم منظّمات المجتمع المدنيّ التي تعمل على الوقاية من العنف الانتخابي.

فاطمة مداكي:

هناك الكثير من العمل الذي يقوم به المجتمع المدنيّ لدعم الحكومة.

من الجيّد أن يكون لديك نهج ذو أصحاب مصلحة متعدّدين للنّظر في كيفيّة تحسين العمليّات الانتخابيّة في نيجيريا. وهو نهج يجب أن يبدأ على الفور، وليس في الأشهر التي تسبق الانتخابات فقط. ولا بدّ من الجلوس حول مائدة مستديرة للتحدّث عن جميع المستويات للنّظر في ماهية القضايا والاهتمامات، وكيف يمكن للوكالات الوزارية المختلفة المشاركة في الانتخابات أن تجتمع معًا لضمان أن تكون العمليّة سلسة وعادلة وآمنة للنّاس للخروج من وسائل بديلة للتّصويت. وأعتقد أنّ ما يمكن النّظر فيها أيضًا هو إن كان بإمكاننا أن نتعلّم من البلدان التي لديها عمليّات ناجحة، وأن نرى ما يمكننا اقتباسه ويكون مناسبا لسياقنا المحلّيّ، لأنّ ما هو ناجح في مكان آخر لا يمكن أن يكون ملائما لمصالحنا بالضّرورة. وفي نيجيريا، أعتقد أنّه يمكن دمج العديد من التّقنيات المبتكرة في نظام التّصويت لتسهيل الأمر على النّاس. كما يجب إيلاء اعتبار كبير للأشخاص الذين يعانون من إعاقات، من حيث وصولهم إلى الاقتراع، ومن حيث أنّنا بحاجة إلى عمليّة التّصويت. هل توجد بدائل يمكننا استكشافها من قبيل التّصويت باستخدام الهاتف المحمول؟ أعتقد أنّه يمكن القيام بالعديد من الأشياء بما في ذلك الاطّلاع على الميزانيّة التي تدخل في طور الإعداد للتّصويت الفوريّ. نعم، يمكن القيام بالعديد من الأشياء، ولكن عندما لا تقوم هذه المؤسّسات والمنظّمات المختلفة بتسريع الأفكار الجديدة التي يتمّ طرحها وتقييمها وتخطيطها واختبارها، فأنا أشكّ في إحراز أيّ تقدّم.

ومن جانب منظّمات المجتمع المدنيّ، أرى أنّ هناك الكثير من الأمور التي تحدث. فالآن، لدينا حملات مستمرّة، مثل حملة "لسنا أصغر من أن ندير الحملة" (not too young to run campaign)، ونشجّع الشّباب على الخروج للاعتراض على المقترحات. وليس الهدف إيصالهم إلى تلك المناصب وحسب، بل ودعمهم أيضا للعمل بفعاليّة من خلال عقد مؤتمرات للشّباب الذين تمّ انتخابهم بالفعل في تلك المناصب وتذكيرهم بوعودهم، والتّفويض الذي يجب يقوموا به، ثمّ بعد ذلك تثقيفهم أيضًا لأنّه لا يجب أن نفترض أنّ من يشغل مكتبًا يعرف بالضّبط ما يجب فعله. ومن ذلك تثقيفهم حول أفضل السّبل لإجراء استطلاعات الرّأي، وما هو رأي النّاس في القضايا المطروحة، وكيف نتأكّد من أنّ ما يريد الجمهور رؤيته هو الذي يتحقّق غالبا. أعتقد أنّ هذا تحسّن كبير وهناك أمل في العمليّة الانتخابيّة. أنا متأكّدة من أنّهم يتعلّمون أيضًا. أنا متأكّدة من أنّ هناك أيضًا بعض التّحدّيات والعمليّات التي يمرّون بها والتي قد لا يعرفها بالضّرورة شخص من الخارج. ولأنّ ذلك لم يتمّ التّواصل بشأن ذلك، فنحن نفترض أنّه لا يوجد شيء يتمّ تدريسه حقًا، لذلك أحبّ أن أرى ذلك الأمر ينمو ويحقّق الكثير أيضا.

إنّ المساحة التي يشغلها المجتمع المدنيّ فيما يتعلّق بالعمليّة الانتخابيّة آخذة في الاتّساع ومتنوّعة جدّا. ومن تثقيف النّاخبين إلى تنظيم داعش، يجب العمل على ضمان إدراك جميع المواطنين المؤهّلين وخاصة غير المتعلّمين أو الأميّين، في مناطق الآبار، لأهمّية التّسجيل، وأوّلاً وقبل كلّ شيء، التّصويت،

وضمان أن يخرجوا بإعداد كبيرة للتّصويت يوم الانتخابات. وهناك الكثير من التّثقيف والتّوعية التي تقوم بها منظّمات المجتمع المدنيّ. ومن الطّرق الأخرى التي تقدّم بها المساعدة هي مراقبة العمليّة برمّتها وإبداء الملاحظات، مثل الشّركاء الآخرين الذين يعملون على الانتخابات، بدءًا من إصدار إشعار بالانتخابات إلى أداء اليمين للمرشّح، لضمان التّقيّد الصّارم بالانتخابات من أجل انتخابات حرّة ونزيهة، ثمّ الانخراط أيضًا مع المواطنين بعد الانتخابات، لحماية ولايتهم وضمان خروج المسؤولين المنتخبين إلى هناك والقيام بالعمل الذي من المفترض أن يقوموا به لزيادة مشاركة المواطنين في عمليّات الحوكمة. لقد رأينا منظّمة يقودها الشّباب تدير حملات وتتناول الفروق الدّقيقة مثل مشاركة الشّباب في قضايا الانتخابات المتعلّقة بتمويل الحملات، والتي تأتي كتّحدٍّ للشّباب وكيفيّة التّغلب على ذلك. بل إنّ حتّى معالجة السّياسات التي تمكّن الشّباب الذين يترشّحون لمنظّمات المجتمع المدنيّ يمكنها أن تفعل الكثير. ونحن نتطلّع إلى رؤية المزيد الذي يتّم إنجازه، وأن تصبح عمليّتنا الانتخابيّة في نيجيريا إحدى الهيئات التي تتمّ دراستها من قبل الدّول الدّيمقراطية الأخرى كعمليّة من أفضل الممارسات، لا مثالا لقصص العنف السّيّئة.

قياس الفعاليّة وتقييم الأثر

مقدّمة الفصل الخامس

جوناس كلايس

مرّت الانتخابات ولم تحدث أعمال عنف كبيرة. هل هذا يعني أنّك نجحت؟ أم أنّ الوقاية كانت مضيعة للموارد؟ سننظر في الفصل الأخير من هذه الدّورة، في مراقبة الأثر وتقييمه. ذلك أنّه بدون البيانات الأساسيّة التي جمعناها في تقييمنا، سيكون من الصّعب مراقبة التّقدّم المحرز نحو أهدافنا.

سنعرض هنا بحث معهد الولايات المتّحدة للسّلام حول ما يصلح للوقاية من العنف الانتخابيّ، وسنقدّم تقنيّتين للتّقييم، ونسلّط الضّوء على بعض التّحدّيات والفرص الخاصّة بقياس نجاح الوقاية.

وبعد هذا الفصل، ستكون قادرًا بشكل أفضل على تحديد أولويّات ممارسات الوقاية وتحسين احتماليّة البرمجة الفعّالة.

أهداف التّعلّم

يجب أن يكون المشاركون بعد الانتهاء من الفصل قادرين على:

- اقتراح مقاربات عامّة لمنع الأزمات في بيئة خطر معيّنة
- النّظر في دور المراقبين والدّبلوماسيّين في الوقاية من العنف الانتخابيّ

تقييم الوقاية من العنف

ما الذي يجعل الوقاية من العنف ناجحا من عدمه

يقدّم جوناس نتائج تقييم الممارسة الذي تمّ إجراؤه مؤخّرًا.

جوناس كلايس:

في محادثاتنا مع ممارسي الانتخابات ومقدّمي المساعدة، نلاحظ دائمًا الحاجة إلى تحديد الأولويّات. يقولون "أمامنا 4 أشهر حتّى يوم الانتخابات". "ماذا تقترحون أن نفعل؟ هل ندعم نظام الإنذار المبكّر أم ندرّب الشّرطة المحلّيّة؟ ". في كثير من الأحيان، يتمّ الاختيار بين الأدوات بشكل اندفاعيّ، بدون قاعدة أدلّة قويّة أو تقييم للاحتياجات. وفي بعض الأحيان، يكون اختيار الأداة "أ" مقابل "ب" مدفوعًا بتفويض منظّمة أو إلمامها بنهج معيّن. وغالبًا ما تتبنّى المنظّمات المانحة الكبيرة استراتيجيّات متعدّدة المستويات. ويقومون بالقليل من كلّ شيء، على أمل أن يستمرّ بعضها. لكنّ الميزانيّات تضيق، ممّا يحتّم اعتماد الانتقائيّة بشكل متزايد.

وللمساعدة في تحديد الأولويّات، وجعل الوقاية من العنف الانتخابيّ أكثر فعاليّة، أجرى معهد الولايات المتّحدة للسّلام مؤخرًا تقييمًا للممارسة تتّخذ فيه النّتائج المتاحة في "كتاب انتخاب السّلام لمعهد الولايات المتّحدة للسّلام"، خطوة مهمّة في تحديد ما يصلح وما لا يصلح للوقاية من العنف الانتخابيّ. وفي وقت لاحق من هذه الدّورة سوف نناقش منهجيّة تقييم الممارسة. لكن أوّلاً، ماذا إلامَ توصّلنا؟ لقد قمنا بمراجعة فعاليّة ثماني أدوات شائعة الاستخدام للوقاية من العنف الانتخابيّ في سبع دول بحيث كان لكلّ ممارسة وقائية منطقها الخاصّ حول التّغيير المتوقّع، وتستخدم آليّة متميّزة لتحقيق الحدّ من المخاطر.

النّتيجة رقم 1: يقدّم بحثنا مؤشّرات قوّية على أنّ الوقاية تنجح. فالبلدان التي كانت في مستويات مخاطر متساوية نسبيًا شهدت عنفًا أقلّ عندما تمّ بذل المزيد للوقاية منه. كما تقلّل الوقاية من العنف الانتخابيّ، وذلك من خلال التّغييرات المتوّقعة في المواقف والسّلوك. غير أنّه في المقابل نجد أنّ جميع تقنيّات الوقاية ليست متساوية في التّأثير. وهذا يقودنا إلى النّتيجة الثّانية:

النّتيجة رقم 2: الدّولة هي مفتاح الانتخابات السّلميّة. ذلك أنّ إدارة الانتخابات عالية الجودة، والشّرطة المسؤولة والمجّهزة تجهيزًا جيّدًا يقدّمان أفضل وعد لإجراء انتخابات سلمّية. وتتوافق جودة قوّة الأمن في أيّ بلد بشدّة مع حدّة العنف الانتخابيّ. وهذا منطقيّ من منطلق حدسيّ. حيث يمكن لقوّة شرطة جيّدة الأداء الوصول إلى لبّ المشكلة. وإذا كان أداء قوّات الأمن سيّئًا، فقد يؤدّي ذلك إلى زيادة المخاطر، نظرًا لأنّ أفراد الشّرطة أو الجيش غالبًا ما يكونون الجناة الرّئيسيّين.

وقد كان التّأثير نفسه ملحوظًا مع جودة إدارة الانتخابات. فإدارة الانتخابات الأفضل ترتبط بمزيد من الثّقة في المؤسّسات ومزيد من الثّقة في مصداقيّة الانتخابات. ولذلك نقول لهيئتيْ إدارة الانتخابات في كينيا أو بنغلاديش "إنّ عملكما مهمّ"، ليس فقط من أجل تنظيم انتخابات سليمة من النّاحية الفنيّة، ولكن أيضًا فيما يتعلّق بالوقاية من العنف.

وطبعا هذا لا يعني أنّ عمل المنظّمات الدّوليّة أو المجتمع المدنيّ المحلّيّ لا يهمّ. فالمساعدة الفنيّة لهيئات إدارة الانتخابات، ودعم الشّرطة في تصميم قواعد السّلوك، أو الأشكال الأخرى لبناء القدرات، كلّها استثمارات واعدة. كما أنّ دور المنظّمات غير الحكوميّة والمنظّمات الدّوليّة حاسم أيضا في مساءلة هذه الهيئات.

النّتيجة رقم 3: إنّ رفع مستوى الوقاية لا يقلّل بالضّرورة من العنف. وهو ما يعني أنّ تأثير رسائل السّلام والتّشاور مع النّاخبين، والطّريقة التي يتمّ بها تنفيذ هذه الممارسات حاليّا، ضئيل.

وكما ذكرنا سلفا في الدّورة، تبدو أهداف رسائل السّلام والتّشاور مع النّاخبين طموحة للغاية. فهذه التزامات قصيرة الأجل، لكنّها ذات أهداف طويلة الأجل، تتمثّل في تغيير موقف وسلوك النّاخبين في غضون شهرين إلى أربعة أشهر. وبالنّظر إلى خيارات الوقاية الواعدة للمجتمع المدنيّ، هناك دليل أقوى على فعاليّة التّوعية المدنيّة.

ويبدو أنّ دبلوماسيّة الوقاية تتوافق مع مستويات أعلى من العنف: فكلّما زادت درجة التّدخّل الدّبلوماسي الدّوليّ، زاد احتمال وقوع أعمال عنف. ومن الواضح أنّه لا يوجد تأثير سببيّ هنا. فدبلوماسيّة الوقاية لا تسبّب المزيد من العنف. لكن يمكن تفسير العلاقة في ضوء الاستخدام الشّائع للدّبلوماسيّة كأداة لإدارة الأزمات، عندما يكون العنف وشيكًا أو مستمرّا بالفعل. وغالبًا ما تستخدم الدّبلوماسيّة في وقت متأخّر من اللّعبة، لا بمعنى الوقاية حقّا.

النّتيجة رقم 4: النّجاح مرتبط بالسّياق. ذلك أنّ بعض مناهج الوقاية تنجح في بلد ما دون الآخر. وهذا له علاقة بالاختلافات في نوع المخاطر، ولكن أيضًا بالاختلافات في جودة التّنفيذ. ولذلكن من المهمّ ربط المشكلات بالحلول، بدلاً من الاندفاع بدون خطّة استراتيجيّة، أو الرّغبة في "فعل شيء ما". فالسّياق مهمّ حقًا، لكنّنا مقتنعون أيضًا بأنّ بعض الأدوات بشكل عامّ واعدة أكثر من غيرها.

الفكرة الرّئيسيّة

إدارة الانتخابات الأفضل ترتبط بمزيد من الثّقة في المؤسّسات ومزيد من الثّقة في مصداقيّة الانتخابات.

نصيحة عمليّة

تذكّر دائما أنّ جميع تقنيّات الوقاية ليس لها نفس التأثير.

تقييمات مشروع الانتخابات

يحدّد روبن أهمّية المراقبة والتّقييم أثناء تصميم المشاريع. وسنتطرّق أيضًا بإيجاز إلى مشروع شبكة المعرفة الانتخابية (ACE) الذي يتكوّن من شبكة وموسوعة وأدوات أخرى يمكن أن تكون مصدرًا قيّمًا في تصميم المشروع وتقييمه.

روبن جرانجارد:

أصبح من المهم بشكل متزايد، مع محدوديّة الأموال المتاحة للتّنمية والمساعدات الخارجيّة وبناء السّلام، إظهار النّتائج. وهذا لا يختلف عن الوقاية من العنف الانتخابيّ. وفي حين أنّ الرصد والتقييم (M&E) غالبًا ما يُعتبر نظامًا معقّدًا، إلاّ أنّه يتلخّص في الواقع في أربعة أسئلة أساسيّة:

- ما الذي نحاول القيام به، وكيف؟
- لماذا نعتقد أنّ ذلك سينجح؟
- كيف سنعرف ما إذا كنّا سننجح؟
- وبمجرد معرفة ذلك، كيف سنستخدم المعلومات؟

من الضروريّ، عند تصميم مشروع ما، تضمين الرّصد والتّقييم كعنصر رئيسيّ. حيث سيوفّر إطار عمل الرّصد والتّقييم الفعّال أدلّة حول التّقدّم المحرز أثناء التّنفيذ – أي ما يسمّى أيضًا بالمراقبة – والنّتائج بعد انتهاء المشروع، والتي يوفّرها التّقييم. وسوف نتناول بإيجاز أربعة اعتبارات معياريّة للرّصد والتّقييم يجب أن تكون جزءًا من تصميم مشروعك.

أوّلاً، سوف تحتاج إلى بيان المشكلة بوضوح. ويبدو هذا بديهيّا، ولكن غالبًا ما يتمّ التّعبير عن المشكلات على مستوى خارج نطاق أيّ مشروع فرديّ. وكمثال على ذلك، يمكنك اعتبار الاحتمال الكبير للهجمات الإلكترونيّة أو انعدام الثّقة بين الشّرطة والأحزاب الّسياسيّة بمثابة تهديدات خطيرة للانتخابات. وهذه المشاكل أوسع ممّا يمكن لأيّ مشروع أن يأمل في حلّها بمفرده. لذلك، من المهمّ أن تحدّد وتوضّح مشكلة تتطابق مع نطاق مشروعك وحجمه وموارده.

ثانيًا، تحتاج إلى توضيح منطق مشروعك. أي ماذا ستفعل كاستجابة على المشكلة المحدّدة، ومع من ستعمل على معالجة المشكلة؟ وفي كثير من الأحيان تفشل المنظمّات في صياغة منطق واضح لمشاريعها قائم على الأدلّة. وبدلاً من ذلك، غالبًا ما تستند المشاريع إلى روتين أو مطالب من المموّلين. وغالبًا ما ينتج عن ذلك برمجة لا تعالج المشكلة المحدّدة بشكل فعّال. لذا، دعونا نناقش بإيجاز بعض العناصر الأساسيّة التي تدعم منطق المشروع:

- الأنشطة
- المخرجات و
- النّتائج

تصف الأنشطة ما يفعله فريق المشروع بالفعل. بحيث يجب أن تكون هذه الأحداث ملموسة مثل تدريب مفوّضي الانتخابات، أو لقاء مع ممثّلي الشّباب من الأحزاب السّياسيّة، أو حملة الرّسائل على وسائل التّواصل الاجتماعيّ.

أمّا المخرجات فهي النّتائج المباشرة للأنشطة المنفّذة بنجاح. ومن ذلك مثلا عدد الأشخاص الذين شاركوا في الاجتماع؟ أو عدد النّساء اللاّتي شاركن في التّصويت؟

وأخيرًا، تشير النّتيجة إلى التّغييرات في المهارة، والإدراك، والموقف، والسّلوك، والعلاقة، وما إلى ذلك، والتي تساهم في أهداف أوسع لمشروعك. وعلى سبيل المثال، قد تؤدّي مجموعة من الاجتماعات المصمّمة بعناية مع ممثّلين مختلفين للأحزاب السّياسيّة إلى زيادة الثّقة بين الأحزاب في منطقة متوتّرة تقليديّا، والمساهمة في تحسين التّعاون.

وغالبًا ما يتمّ وصف منطق المشروع من خلال "نظرية التّغيير". بحيث تكون الأنشطة والمخرجات والنتائج التي تمّت مناقشتها سابقًا هي اللّبنات الأساسيّة لنظريّة التّغيير. وتتمثّل النّظريّة في أبسط أشكالها، في بيان أساسيّ يوضّح المنطق الأساسيّ الذي تهدف أنشطتك من خلاله إلى إحداث تغيير إيجابيّ. وتتمثّل الصّيغة القياسيّة في المعادلة التّالية: "إذا قمنا بتنفيذ X [أنشطة]، فسيحدث Y [التّغيير (التّغييرات)] ...". وتوضّح النّظريّة كيف ستؤدّي الأنشطة إلى نتيجة متوقّعة، وكيف سيساعد حلّ المشكلة في الوقاية من العنف الانتخابيّ. ومن النّاحية المثاليّة، تستند نظريّة التّغيير إلى أدلّة قويّة من البرمجة أو البحث السّابق الذي يبرّر استراتيجيّة المشروع.

وكخطوة ثالثة، تحتاج إلى تحديد مؤشّرات قابلة للقياس لكلّ من المخرجات والنّتائج المقترحة التي تأمل في تحقيقها. والمؤشّر هو سمة ملموسة وقابلة للقياس يمكن لفريق المشروع أو المقّيم استخدامها لتقييم التّقدّم نحو تحقيق نتيجة. وعلى سبيل المثال، قد يكون عدد الأصوات غير الصّالحة، مقارنة بالانتخابات السّابقة، مؤشرًا على جودة جهود توعية النّاخبين.

وأخيرًا، من المهمّ إدراج أنشطة الرّصد والتّقييم في تنفيذ المشروع. حيث يجب أن يتضمّن المشروع قياسات أساسيّة ونهائيّة في خطّة التّنفيذ المقترحة لتتبّع التّقدّم نحو النّتائج المقترحة، طوال دورة حياة المشروع. وكمثال على ذلك، يمكن قياس مستويات الثّقة بين الأحزاب السّياسيّة من خلال استطلاعات الرّأي في مختلف مراحل الدّورة الانتخابية، وخلال فترة ما قبل الحملة، وبعد إعلان النّتائج.

كما يجب أن يخصّص مشروعك موارد كافية لأنشطة الرّصد والتّقييم. وإذا ما أخذنا بأفضل الممارسات، فإنّه يجب تخصيص ما يقرب من 5-10٪ من ميزانيّة المشروع لتقييم المشروع.

طبعا قد يبدو كلّ هذا شاقّا، لكن ليس عليك أن تبدأ من نقطة الصّفر. فشبكة المعرفة الانتخابيّة ضمن مشروع شبكة المعرفة الانتخابيّة (ACE) توفّر مصدرًا مفيدًا لتوجيه نهج التّقييم الخاصّ بك. حيث تقدّم الشّبكة لأعضائها مقدّمة عن المنهجيّات الحاليّة المستخدمة لتقييم جودة العمليّات الانتخابيّة. وتشمل الموسوعة أنظمة تسجيل مختلفة، مع كلّ من الأساليب الكمّية والنّوعيّة المستخدمة لتقييم العناصر المتميّزة للعمليّات الانتخابيّة.

الفكرة الرّئيسيّة

من شأن إطار عمل فعّال للرّصد والتّقييم أن يقدّم أدلّة على التّقدّم المحرز أثناء التّنفيذ – الذي يطلق عليه أيضًا المراقبة – والنّتائج بعد انتهاء المشروع، التي يوفّرها التّقييم.

نصيحة عمليّة

كأفضل ممارسة، يجب تخصيص ما يقرب من 5-10٪ من ميزانيّة المشروع لتقييم المشروع.

موارد متميّز

موقع واب: موسوعة شبكة المعرفة الانتخابيّة (ACE)
Website: ACE Encyclopedia

شبكة المعرفة الانتخابيّة (ACE) هي أكبر مجتمع عبر الإنترنت ومستودع للمعرفة الانتخابيّة في العالم. حيث توفّر معلومات شاملة ونصائح متخصّصة حول أيّ جانب من جوانب العمليّات الانتخابيّة. ويتمثّل الهدف الرّئيسيّ لشبكة المعرفة الانتخابيّة في تعزيز نزاهة الانتخابات وتعزيز العمليّات الانتخابيّة الموثوقة والمستدامة والمهنيّة والشّاملة في جميع أنحاء العالم. وعموما تحتوي موسوعة شبكة المعرفة الانتخابيّة على كلّ ما تحتاج لمعرفته حول الانتخابات.

نجاح الوقاية والممارسات

قياس نجاح الوقاية

جوناس كلايس:

عندما تنخرط في الوقاية من العنف لكن لم يكن عنف، فهل نجحنا؟ ليس بالضّرورة. إنّ قياس تأثير جهود الوقاية خاصّتك، وعزو غياب العنف إلى عملك، أمر صعب ولكنّه ليس مستحيلاً.

يمثّل الوقت الطّويل المطلوب لتحقيق تأثير مستدام من خلال منع العنف الانتخابيّ تحدّيًا خاصّا لأغراض التّقييم. فغالبًا ما يكون للمساعدة الانتخابيّة والوقاية الهيكليّة أهداف طويلة الأجل تستغرق سنوات حتى تنجح. لكنّ تمويل المانحين غالبًا ما يكون مرتبطًا بانتخابات محدّدة، ويتطلّب نتائج فوريّة. وعلى الرّغم من إنفاق العديد من المليارات على التّرويج للدّيمقراطيّة، إلاّ أنّ بعض البلدان لا تظهر أيّة تحسينات في الطّريقة التي يتمّ بها تنظيم الانتخابات بعد عقد كامل. وتساعد صعوبة إظهار النّتائج في تفسير بعض إجهاد المانحين الذي تعاني منه المنظّمات مثل تجربة الأمم المتّحدة فيما يتعلّق بمساعدة الدّيمقراطيّة.

وقد يساعد نهج الدّورة الانتخابيّة في التّغلّب على جزء من هذا التّحدّي. حيث لا تعمل الدّورة كأداة تخطيط فحسب، بل تشجّع أيضًا منظورًا طويل المدى في تقييم التّأثير. وتعدّ الجهات الفاعلة في التّنمية التي تتمتّع بقدرة كبيرة على البقاء، مثل برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ (UNDP) والوكالة الأمريكيّة للتّنمية الدّوليّة (USAID) والاتّحاد الأوروبيّ (EU)، هي الأنسب لتقييم المشاريع الفرديّة كجزء من استراتيجيّات متعدّدة السّنوات. كما قد يتمّ الضّغط على المؤسّسات الصّغيرة لإظهار النّتائج بسرعة أكبر. ذلك أنّ قياس تأثير الوقاية التّشغيليّة أسهل، لأنّ الأدوات والجهات الفاعلة محدودة نسبيّا، والأهداف غالبًا ما تكون أكثر واقعيّة.

لكنّ هناك عقبة أخرى أمام قياس نجاح الوقاية تتمثل في صعوبة إظهار النّتائج في مواجهة الحقائق المضادّة. فلماذا نستثمر الأموال بعيدًا عن الأزمات المستمرّة ونحو أحداث ليس من المؤكّد حدوثها؟ هنا نقول إنّ عدم اندلاع أعمال عنف ربّما يعود إلى أنّ المخاطر لم تكن عالية جدًا في البداية؟

إنّ "الحجّة الواقعيّة المضادّة" تساعد في تفسير صعوبة توليد الإرادة السّياسيّة للعمل الوقائيّ. لكن هناك بالتّأكيد طرق لتجاوز هذه العقبة. فاعتماد نجاح نهج الوقاية كعامل لتخفيف المخاطر يساعد في التّغلّب على التّحدّي المبالغ فيه والمتمثّل في إظهار نتائج الوقاية. وإذا انخفض خطر العنف الانتخابيّ، بعد تدخّلك، مع تساوي كلّ شيء آخر، فلديك حجّة مشروعة للمطالبة بالتّأثير. وسيؤدّي ذلك إلى إزالة التّركيز على ما إذا كان العنف الانتخابيّ قد اندلع أم لا، في مناخ من التّعقيد وعدم اليقين. كما يتطلّب النّجاح في الوقاية ثقة متزايدة أو مؤسّسات جديدة أو إنشاء أنظمة استجابة أفضل. ويعدّ التّحليل المبكّر والمتكرّر للنّزاع مهمّا لإنشاء مقاييس أساسيّة لهذه المؤشّرات، ولجمع البيانات لرصد وتقييم الأثر.

إنّ السّلام هو حالة أكبر من غياب العنف. حيث أنّ الوضع الذي لا يوجد فيه عنف جسديّ، ولكن يستمرّ فيه الكثير من التّوتّر والغضب والإحباط، غالبًا ما يطلق عليه "السّلام السّلبيّ". أمّا السلام الإيجابيّ فيتجاوز غياب العنف، ويعكس حالة تكون فيها العلاقات إيجابيّة، والمؤسّسات قويّة، ومستويات الثقة

مرتفعة.

وبالمقارنة مع الوقاية من النّزاع التّقليديّ، فإنّ الوقاية من العنف الانتخابيّ له أيضًا ميزة واحدة، وهي أنّ تحديد تاريخ معيّن ليوم الانتخابات، يسمح لك بإعداد نشاطك مسبقًا بشكل جيّد تجاه مخاطر ملموسة. ولكن نادراً ما يتمّ تحديد موعد انتخابيّ حازم في الدّيمقراطيّات غير المستقرّة، وفي بعض الأحيان قد تمنحك الانتخابات المبكّرة القليل من الوقت للاستعداد. ولهذا السّبب، من المهمّ أن نبدأ مبكّرًا، من خلال الوقاية الهيكليّة، لأنّها ستقلّل من خطر الحاجة إلى منع الأزمات في المستقبل. ونحن، في معهد الولايات المتّحدة للسّلام، ندعو إلى اتّباع نهج للوقاية من النّزاع في الانتخابات المعّرضة لخطر العنف. ذلك أنّ النّهج المستدامة تجاه الأسباب الجذريّة وحدها هي التي تجعل من الممكن إدراك التّأثير طويل الأجل المطلوب.

الفكرة الرّئيسيّة

إنّ النّهج المستدامة تجاه الأسباب الجذريّة وحدها هي التي تجعل من الممكن إدراك التّأثير طويل الأجل المطلوب.

نصيحة عمليّة

إنّ اعتماد نجاح نهج الوقاية كعامل لتخفيف المخاطر يساعد في التّغلّب على التّحدّي المبالغ فيه والمتمثّل في إظهار نتائج الوقاية.

تقييمات ممارسة الانتخابات

جوناس كلايس:

عادة ما يتمّ فحص تقييمات الأثر باستخدام أداة واحدة تقوم بها منظّمة واحدة. ومثل تقييمات المشروع هذه تقدّم مراجعة منهجيّة ومستقلّة عادة لمشروع مكتمل أو مستمرّ. لكن هناك طرق أخرى، بالإضافة إلى التّقييمات التقليديّة للمشروعات، لقياس الأثر. حيث تقدّم تقييمات الممارسة نهجًا تقييميًا مختلفًا، لأنّها تدرس التّأثير الجماعيّ للمنظّمات المحليّة والدّوليّة المنخرطة في ممارسة وقاية معيّنة.

وسنقوم هنا في التّقييمات العمليّة لدينا بقياس ثلاثة أشياء:

- نطاق العنف
- نوعيّة ونطاق أدوات الوقاية، و
- التّغييرات في المواقف والسّلوك التي نتوقّعها إذا حقّقت الوقاية وعودها.

يسمح لنا هذا النّهج بتقييم مجالات الممارسة بأكملها، بدلاً من المشاريع الفرديّة. وعلى سبيل المثال، عندما تنخرط محطّة إذاعيّة محليّة وعمليّة سلام تابعة للأمم المتّحدة في رسائل السّلام، فإنّهما يحاولان تحقيق نفس النّتيجة. وليس من المنطقيّ دائمًا عزل التّأثير المستقلّ لإحداهما، دون الأخرى، ما لم يتمّ التّقييم من أجل التّبرير الذّاتيّ.

وقد يراجع تقييم مشروع ما تأثير بعثة الاتّحاد الأوروبيّ لمراقبة الانتخابات في نيبال. وفي المقابل، فإنّ تقييم الممارسة لمراقبة الانتخابات من شأنه أن يدرس التّأثير الجماعيّ لمجموعات المراقبة المحليّة والدّوليّة أثناء عملها نحو نفس الهدف العامّ.

وكأسلوب هجين، تجمع تقييمات الممارسة بين تقنيّات تقييم المشروع التّقليديّة وتصميم البحث العلميّ. حيث يتمّ جمع البيانات طوال الدّورة الانتخابيّة، خلال فترة تتراوح من 12 إلى 18 شهرًا، باستخدام مقابلات مع المخبرين الرّئيسيين، أو استطلاعات الرّأي، أو الاستفادة من مجموعات البيانات الموجودة. ويمكن للشّركاء المحلّيّين إجراء مقابلات هاتفيّة مع مراقبي الانتخابات على المدى الطّويل أو الصّحفيّين المستقلّين في جميع أنحاء البلاد لقياس نطاق العنف الانتخابيّ. كما يقيس جمع البيانات أيّة تغييرات في المواقف أو السّلوك لكلّ جمهور رئيسيّ لأدوات الوقاية في بداية الدّورة الانتخابيّة، وطوال التّنفيذ، وبعد انتهاء فترة الانتخابات. ويسمح جمع المعلومات من نفس الأشخاص قبل الانتخابات وبعدها للباحثين باختبار ما إذا كانت أدوات الوقاية مرتبطة بالتّغيرات في المواقف والسّلوكيّات وانخفاض مستوى العنف. فقد تحدث الوقاية، وقد يكون العنف غائبًا، ولكن إذا لم يحدث التّغيير المتوقّع في الموقف، فلا ينبغي لنا أن ندّعي النّجاح لهذه الأداة بالذّات.

إنّ تقييمات الممارسة لا تدرس فقط ما إذا كانت الوقاية مرتبطة بانخفاض العنف ولكن أيضًا ما إذا كانت المواقف والسّلوكيّات قد تغيّرت بما يتماشى مع منطق، أو نظريّة التّغيير، لأدوات الوقاية. من ذلك مثلا، هل قلّلت رسائل السّلام من قبول العنف في حالة الخلافات؟ إنّ الأسئلة حول مشاركة قطاع الأمن

ستبحث في مستوى وجود الشّرطة والموارد والتّواصل. في حين سيتمّ قياس مدى وعي الشّرطة اعتمادًا على ما إذا كان ممثّلو المجتمع المحلّيّ قد تحدّثوا مع ضبّاط الشرّطة حول أمن الانتخابات.

ولتقييم ما إذا كانت جهود الوقاية قد أثّرت على العنف الانتخابيّ، وإذا كان الأمر كذلك، ما إذا كانت قد أكدت نظريّات التّغيير الخاصّة بها، سيعتمد التّحليل على نماذج الانحسار/التّراجع. كما أنّه يتمّ تشغيل نماذج منفصلة لكلّ تدبير وقائيّ، ويتمّ استخدام متغيّرات التّحكّم لحساب خصائص المستجيب والمقابلة، والسّياق المحلّيّ الذي قد يؤثّر على الإبلاغ عن العنف الانتخابيّ وأدوات الوقاية.

من جهة أخرى، يمكن استخدام تقييمات الممارسة لتحديد التّأثير في مجالات بناء السّلام الأخرى أيضًا، بما في ذلك الوساطة، أو مكافحة التّطرّف العنيف.

وفي المحصّلة، فإنّ التّقييمات تخدم غرضًا أكبر، لأنّها تضيف إلى مجموعة المعرفة حول ما يصلح وما لا يصلح. وهي تساعد على تحديد أساليب الوقاية التي تعتبر أكثر واعدة في بيئة خطر معيّنة. أمّا بالنّسبة لمنظّمتك، فقد يتمّ التّحقّق من صحّة عملك، أو اقتراح مسارات عمل جديدة، أو تحديد ممارسات أقلّ جدوى كنت تموّلها لسنوات.

الفكرة الرّئيسيّة

إنّ تقييمات الممارسة لا تدرس فقط ما إذا كانت الوقاية مرتبطة بانخفاض العنف ولكن أيضًا ما إذا كانت المواقف والسّلوكيّات قد تغيّرت بما يتماشى مع منطق أو نظريّة التّغيير لأدوات الوقاية.

نصيحة عمليّة

يمكن استخدام تقييمات الممارسة لتحديد التّأثير في مجالات بناء السّلام الأخرى أيضًا، بما في ذلك الوساطة، أو مكافحة التّطرّف العنيف.

نشاط

قياس نجاح الوقاية

يتمثّل الغرض من التّمرين النّهائيّ في تطبيق الأدوات والمعرفة المكتسبة من الدّورة لاقتراح خطّة شاملة للوقاية من العنف في سيناريو حالة حقيقيّة. لذا ستعود بالزّمن إلى الوراء، وتحلّل الميل إلى العنف في الفترة التي تسبق الانتخابات العامّة في إندونيسيا لعام 2019، وتساعد في تشكيل استراتيجيّة شاملة لمنع العنف. فالرّجاء تنزيل مستند النّشاط وإكمال ما يلي:

- حدّد ثلاثة تحدّيات ذات أولويّة تحتاج إلى معالجة.
- حدّد الأولويّة لتلك البرامج أو الإصلاحات أو الإجراءات التي (كان) يجب أن يتّخذها أصحاب المصلحة المحلّيون والخارجيّون: 9 أشهر قبل يوم الانتخابات؛ 3 أشهر قبل يوم الانتخابات؛ يوم الانتخابات وفي أعقاب الانتخابات مباشرة.
- اكتب ملخّصًا موجزًا لنتائجك.
- قدّم توصيات إلى المفوّض الرّئيسيّ للجنة الانتخابات العامّة في إندونيسيا.

حاول، لكلّ توصية من التّوصيات الخاصّة بك، التّفكير في:

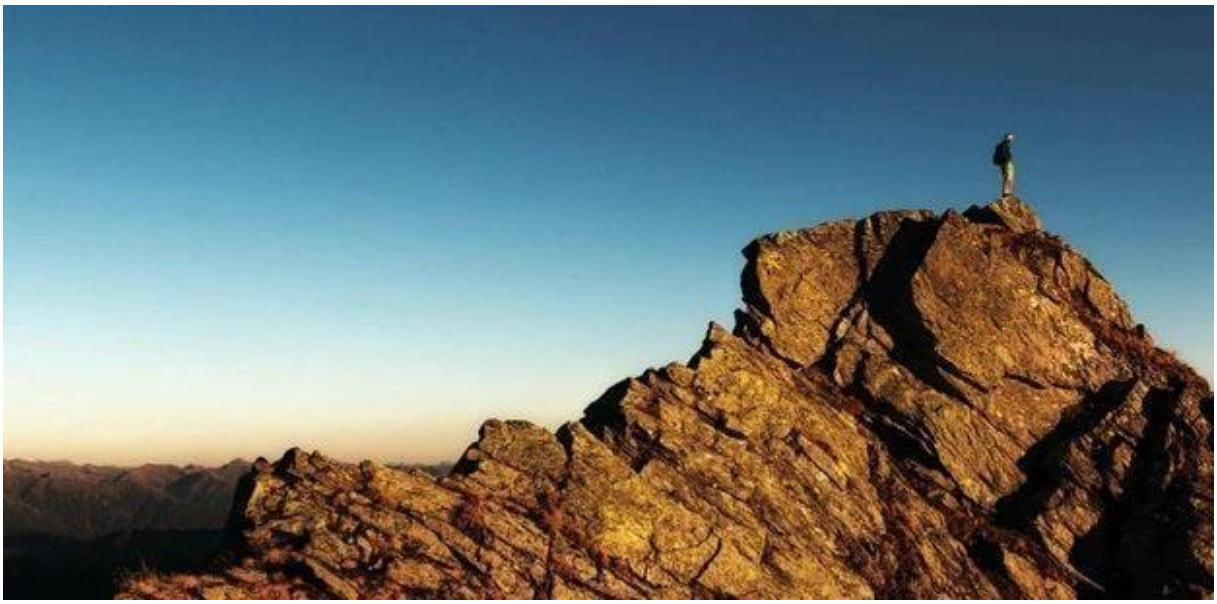
- ما هي المشكلة التي تحاول معالجتها أو توقّعها؟ ما التّغيير الذي تهدف إليه؟
- ما هي الجهات الفاعلة التي يجب أن تنسّقها أو تتشاور معها أو تتعامل معها؟
- ما هي العواقب المحتملة غير المقصودة للإجراءات المتّخذة؟

الوصول إلى توجيهات النّشاط:
Access the activity directions

مسألة للتّفكير

- ما هي التّوصيات التي لديك؟
- ما الأدوار التي يمكن أن تلعبها الكيانات الدّوليّة والإقليميّة والمحليّة لتفادي العنف، حيث يمكن أن تساعد لجنة الانتخابات العامّة الإندونيسية في تشكيل مشاركتها؟

خلاصة



تهانينا! لقد وصلت إلى نهاية الدّورة. حان الوقت الآن للتّأمل الذّاتيّ والحصول على شهادتك. (الصّورة: Eberhard Grossgasteiger, Pexels)

أتيحت لك في هذه الدّورة، الفرصة لتعلم أساسيّات حكم القانون وتطبيقه. وفي هذا الفصل الختاميّ، ستتاح لك الفرصة للتّقييم الذّاتيّ لتعليمك والحصول على شهادتك.

الخلاصة

جوناس كلايس:

تهانينا! لقد وصلت إلى خطّ النهاية. الآن يجب أن تكون قادرًا على ذلك

- شرح المصطلحات الرّئيسيّة، مثل "الوقاية الهيكليّة" و "الدّورة الانتخابيّة"؛
- تحديد مشكلة العنف الانتخابيّ بجميع صيغه وأشكاله، من خلال المسح الأفقيّ والتّقييمات القطريّة؛
- اقتراح أساليب وقاية مختلفة، و
- مناقشة أهمّيّة الرّصد والتّقييم.

ونأمل أن تكون المادّة التي قدّمناها مفيدة، وأن تشعر بمزيد من الثّقة في تصميم الحلول عند مواجهة مخاطر العنف الانتخابيّ. ويرجى تذكّر نصيحتنا رقم 1: الوقاية عمل ناجح، لذا ابدأ مبكّرًا، في الوقت المناسب لتكون الخطط والتّمويل جاهزين قبل أن تصل إلى فترة الحملة، ويغرق الجميع في حمّى الانتخابات.

يمتلك معهد الولايات المتّحدة للسّلام العديد من الموارد الأخرى التي قد تكون مفيدة في عملك. ابحث فقط عن العنف الانتخابيّ في صفحة "مجالات القضايا" على موقع USIP.org. وقبل السّماح لك بالرّحيل، ندعوك لإجراء الاختبار النّهائيّ والإجابة عن استبيان موجز بعد الدّورة التّدريبيّة.

شكرا لك على الانضمام إلينا.



الفكرة الرّئيسيّة

الوقاية عمل ناجح، لذا ابدأ مبكّرًا، في الوقت المناسب لتكون الخطط والتّمويل جاهزين قبل أن تصل إلى فترة الحملة، ويغرق الجميع في حمّى الانتخابات.

شكرا لك مرّة أخرى على مشاركتك في هذه الدّورة. إذا كنت مهتمّا بمعرفة المزيد عن دور الانتخابات في الحوكمة، فإنّنا نوصي بإكمال دوراتنا الجزئيّة أو المتقدّمة الخاصّة بالحوكمة الرّشيدة. ونأمل أن نواصل رؤيتك في دورات الحرم الجامعيّ العالميّ لمعهد الولايات المتّحدة للسّلام!

فكّر وشارك

في بداية الدّورة، طلبنا منك إكمال التّقييم الذّاتي. أعد إجراء التّقييم الذّاتي أدناه وقارن إجاباتك بالإجابات التي قدّمتها في بداية الدّورة قبل متابعة النّشاط أدناه.

التّقييم الذّاتيّ البعديّ

الآن وقد أنهيت الدّورة، خذ وقتا للتّفكير في معارفك حول الوقاية من العنف الانتخابيّ وقدّم لنا ملاحظاتك حول الدّورة

1. صنّف مستوى ثقتك في العبارة التّالية: يمكنني تقييم نطاق العنف الانتخابيّ باعتباره تحدّيًا للسّلام والدّيمقراطيّة.

- ☐ غير واثق للغاية
- ☐ غير واثق
- ☐ واثق إلى حدّ ما
- ☐ واثق
- ☐ واثق جدّا

2. قيِّم مستوى ثقتك في العبارة التّالية: يمكنني تحديد المخاطر الهيكليّة ومسبّبات العنف الانتخابيّ قبل يوم الانتخابات وخلاله وبعده.

- ☐ غير واثق للغاية
- ☐ غير واثق
- ☐ واثق إلى حدّ ما
- ☐ واثق
- ☐ واثق جدّا

3. قيِّم مستوى ثقتك في العبارة التّالية: أستطيع أن أشرح مدى وفائدة الأساليب المختلفة للتّرويج لانتخابات سلميّة.

- ☐ غير واثق للغاية
- ☐ غير واثق
- ☐ واثق إلى حدّ ما
- ☐ واثق
- ☐ واثق جدّا

4. قيِّم مستوى ثقتك في العبارة التالية: يمكنني تصميم استراتيجيّات شاملة بما في ذلك مجموعة كاملة من أدوات الوقاية المبكّرة وإدارة الأزمات التي تهدف إلى الوقاية من العنف المرتبط بالانتخابات.

- ☐ غير واثق للغاية
- ☐ غير واثق
- ☐ واثق إلى حدّ ما
- ☐ واثق
- ☐ واثق جدّا

5. قيِّم مستوى ثقتك في العبارة التّالية: يمكنني تحليل فعاليّة التّدخّلات الدّولية والوطنيّة والمحليّة.

- ☐ غير واثق للغاية
- ☐ غير واثق
- ☐ واثق إلى حدّ ما
- ☐ واثق
- ☐ واثق جدّا

تتيح لك الأسئلة الثّلاثة التّالية تقديم ملاحظات حول تجربتك في الدّورة التّدريبيّة.

6. قيِّم مستوى ثقتك في العبارة التّالية: سأوصي بهذه الدّورة لصديق أو زميل.

- ☐ غير واثق للغاية
- ☐ غير واثق
- ☐ واثق إلى حدّ ما
- ☐ واثق
- ☐ واثق جدّا

7. قيِّم مستوى ثقتك في العبارة التّالية: سأستخدم ما تعلّمته في هذه الدّورة في عملي اليوميّ.

- ☐ غير واثق للغاية
- ☐ غير واثق
- ☐ واثق إلى حدّ ما
- ☐ واثق
- ☐ واثق جدّا

8. كيف تقيّم مستوى فهمك لمحتوى الدّورة، **بعد** أن أنهيت الدّورة.

- ☐ لم أفهم
- ☐ فهمت قليلاً
- ☐ فهمت إلى حدّ ما
- ☐ فهمت جيّدا
- ☐ أستطيع تدريس المحتوى لآخرين



مسألة للتّفكير

فكّر في الأسئلة التّالية قبل إكمال اختبار الشّهادة:

- أين ترى أكبر قدر من النّموّ في فهمك للوقاية من العنف الانتخابيّ وكيف سيساهم ذلك في عملك؟
- ما هي بعض مجالات التّحسين التي يمكن أن يساعد التّعلّم الإضافيّ في تعزيزها؟
- كيف يمكنك الاستمرار في تطوير المهارات / الفهم الذي طوّرته في هذه الدّورة؟

الشّهادة



ابحث عن مكان مريح وهادئ واستعدّ لإجراء الاختبار والحصول على شهادتك (الصّورة: Artem Beliakin, Pexels)

سيختبر هذا الامتحان This exam ما اكتسبته من معرفة في هذه الدّورة التّدريبيّة. وإذا نجحت في الاختبار بدرجة 70٪ أو أعلى، فسيتمّ منحك شهادة إتمام الدّورة. وإذا لم يكن لديك اتّصال بالإنترنت، فيمكنك الحصول على نسخة ورقيّة من الاختبار أدناه. حظّا طيّبا وبالتّوفيق!

1. صحيح أو خطأ؟ في معهد الولايات المتّحدة للسّلام، نعرّف العنف الانتخابيّ بأنّه "أيّ شكل من أشكال التّرهيب أو العنف الجسديّ الموجّه ضدّ أصحاب المصلحة الانتخابيّين أو تعطيل الأحداث أو إلحاق الضرّر بالموادّ التي تهدف إلى التّأثير على العمليّة الانتخابيّة أو التّأثير على النّتيجة".

- ☐ صحيح
- ☐ خطأ

2. متى يميل العنف الانتخابيّ إلى الحدوث في أغلب الأحيان؟

- ☐ قبل يوم الانتخابات
- ☐ في يوم الانتخابات
- ☐ بعد يوم الانتخابات

3. من بين ما يلي، ما الذي لا يشكّل شكلاً من أشكال العنف الانتخابيّ؟

- ☐ ترهيب المترشّحات من النّساء
- ☐ حشو صندوق الاقتراع
- ☐ حرق مركز اقتراع فارغ في اللّيلة السّابقة ليوم الانتخابات
- ☐ لا شيء ممّا سبق

4. صحيح أو خطأ؟ يعدّ إنهاء العنف ضدّ المرأة في الانتخابات مسؤوليّة مشتركة بين جميع الجهات الفاعلة على جميع المستويات عبر الطّيف السّياسيّ والانتخابيّ ومن شأنه أن يكون مفيدا للجميع؟

- ☐ صحيح
- ☐ خطأ

5. أيٌّ ممّا يلي لا يُعدّ نوعًا من العنف الانتخابي الذي حدّدناه في مخطّط المعلومات الرّسوميّ حول العنف الانتخابيّ؟

- ☐ الهجوم السّبرانيّ
- ☐ الاستخدام المفرط للقوّة
- ☐ تدمير الممتلكات
- ☐ احتجاجات الشّوارع العنيفة
- ☐ هجمات المتطرّفين
- ☐ برامج بناء السّلام

6. كأداة لمنع العنف الانتخابيّ، تستهدف رسائل السّلام في المقام الأوّل ----------؟

- ☐ جمهور النّاخبين الواسع
- ☐ مراقبو الانتخابات
- ☐ الدّبلوماسيّين الدّوليّين

7. سيؤدّي السّباق المتقارب والنّتائج غير المؤكّدة للانتخابات إلى زيادة مخاطر العنف الانتخابيّ في الدّيمقراطيّات النّاشئة أو النّاميّة.

- ☐ صحيح
- ☐ خطأ

8. حدّد العبارتين الحقيقيّتين أدناه حول دخول الدّبلوماسيّين إلى سياق انتخابيّ جديد: (اختر الإجابتين الصّحيحتين أدناه).

- ☐ يجب على الدّبلوماسيّين أيضًا تنسيق جهودهم من أجل أن يكون دورهم فعّالاً.
- ☐ لا يحتاج الدّبلوماسيّون إلى فهم السّياق القطريّ قبل نشرهم في ذلك البلد.
- ☐ قبل نشر الدّبلوماسيّين في بلد ما، يجب عليهم محاولة فهم الفروق الدّقيقة في أيّ نزاع.
- ☐ لا يحتاج الدّبلوماسيّون إلى تنسيق جهودهم من أجل أن يكون دورهم فعّالاً.

9. في معظم البلدان، يعتبر أمن الانتخابات المسؤوليّة الأساسيّة للشّرطة.

- ☐ صحيح
- ☐ خطأ.

10. في تقييمات الممارسة الانتخابيّة، نقيس هذه الأشياء الثّلاثة: (اختر الإجابات الثّلاثة الصّحيحة أدناه).

- ☐ نطاق العنف
- ☐ جودة ونطاق أدوات الوقاية
- ☐ مستوى النّزاع المتضمّن
- ☐ التّغييرات في المواقف والسّلوك التي يمكن أن نتوقّعها إذا حقّقت الوقاية وعودها

مفتاح الإجابة على الاختبار النّهائيّ

1. صحيح
2. قبل يوم الانتخابات
3. حشو صندوق الاقتراع
4. صحيح
5. برامج بناء السّلام
6. جمهور النّاخبين الواسع
7. صحيح
8. يجب على الدّبلوماسيين أيضًا تنسيق جهودهم من أجل أن يكون دورهم فعّالاً. و
   قبل نشر الدّبلوماسيّين في بلد ما، يجب عليهم محاولة فهم الفروق الدّقيقة في أيّ نزاع.
9. صحيح
10. نطاق العنف. و
    نوعيّة ونطاق أدوات الوقاية. و
    التّغييرات في المواقف والسّلوك التي يمكن أن نتوقّعها إذا حقّقت الوقاية وعودها.